

دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة
حكم حزب العدالة والتنمية

(2003 – 2010)

**The Role of Military Foundation in Turkish Politics During The
Reign of Justice & Development Party**

(2003–2010)

إعداد الطالب

زيد أسامة أحمد الرحماني

إشراف

أ.د. أحمد سليم البرصان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشرق الأوسط

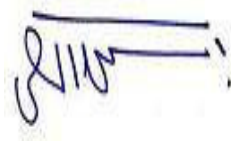
2013/2012

تفويض

إني الطالب زيد أسامة أحمد الرحماني أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإســــــــم: زيد أسامة أحمد الرحماني

التاريخ: 2012/06/12



التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء حكم حزب العدالة والتنمية عن الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)

وأجيزت بتاريخ : ١٢-٦-٢٠١٢

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. محمد محمود خلف

الدكتور أحمد سليم البرصان

أ.د. أحمد سعيد نوفل

التوقيع

(رئيساً)

(عضواً ومشرفاً)

(عضواً خارجياً)

الإهداء

إلى...

والدي ووالدتي حفظهما الله ...

رفيقة دربي .. زوجتي العزيزة ...

أبناءي الأحباء (محمد ، أسامة) حفظهم الله ...

إلى كل من ساهم معي ووقف إلى جانبي من أجل إنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع

وإلى كل من جاءت هذه الرسالة بين يديه الكريمتين باحثاً عن كسب الفائدة

العلمية ...

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع ...

الباحث

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله رب العالمين الذي يسر علينا، وسهل لنا خطواتنا فأتممنا هذا الجهد العلمي المتواضع، ولايسعني هنا إلا أن أنتهز الفرصة لأعبر عن عميق شكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان المشرف على هذه الدراسة، لما بذله من جهود علمية كريمة، وما أظهره من رعاية صادقة ساهمت في إنجاز هذا الجهد العلمي، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور سعد فيصل السعد الذي كان خير عون لنا، إذ ساهمت نصائحه في دفع مسيرتنا العلمية إلى الأمام، وكذلك الشكر إلى بيتنا الكبير وأسرتنا الثانية المتمثلة بجامعة الشرق الأوسط في المملكة الأردنية الهاشمية ومنتسبيها وأساتذتها الأفاضل الكرام، وكل أساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية.

كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى زملائي : عدي أسعد خماس الدبلوماسي في سفارة جمهورية العراق لدى المملكة الاردنية الهاشمية، وعبد الرحمن العبيدي على ما قدمه لي من جهد ساهم في إغناء الرسالة لتظهر بهذا الشكل، وإلى كل من قدّم لي عوناً أثناء إعداد هذه الدراسة ...

ومن الله التوفيق.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	تفويض الجامعة
ج	إجازة الرسالة
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	فهرس المحتويات
ز	قائمة الأشكال
ح	الملخص باللغة العربية
ط	الشكر والتقدير
ي	قائمة الأشكال
1	الفصل الاول : الاطار العام للدراسة
3	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	حدود الدراسة
7	الاطار النظري
9	الدراسات السابقة
15	مميزات الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة
16	منهجية الدراسة
17	الفصل الثاني : تأريخ دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا منذ الدولة العثمانية لغاية فترة حكم حزب العدالة و التنمية
21	المبحث الأول: دور المؤسسة العسكرية في عهد الدولة العثمانية
21	المطلب الاول : دور المؤسسة العسكرية في أوائل العهد العثماني
22	الانكشارية والدولة العثمانية
25	المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية في عهد الجمهورية التركية
25	المطلب الاول : المؤسسة العسكرية ما بين سقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية

الصفحة	الموضوع
27	المطلب الثاني : دور المؤسسة العسكرية في بناء الجمهورية التركية
31	المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في مرحلة الانقلابات لغاية عام 2000
31	المطلب الاول : الانقلابات العسكرية في تركيا
34	انقلاب 1980: تحول الدولة والمجتمع إلى النظام العسكري
36	المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية قبل حزب العدالة
37	المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية والشأن الاقتصادي
39	الفصل الثالث : تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم في تركيا (2002 – 2010)
41	المبحث الأول: بدايات حزب العدالة والتنمية
42	المطلب الأول : أهداف ومبادئ حكومة أردوغان (حزب العدالة والتنمية)
43	المطلب الثاني: تغير النظام السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية
44	المطلب الثالث: المؤسسات الدستورية
48	المبحث الثاني : الانتخابات وحزب العدالة والتنمية
50	المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها حزب العدالة والتنمية في تركيا
51	المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية في تركيا بعد أزمة عام 2001
53	المطلب الثاني: النمو والاستثمار
55	المطلب الثالث: الإنتاجية
56	المبحث الرابع: السياسات الداخلية والخارجية لحزب العدالة والتنمية
58	المطلب الأول: موقف حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية من المسألة الكردية
62	المطلب الثاني : موقف حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية من العلاقات الإسرائيلية التركية
69	المبحث الخامس : قضية إرجنيكون الدولة الخفية في تركيا
72	المطلب الاول : بدايات ظهور منظمة إرجنيكون
73	المطلب الثاني: الدلائل الأولية على وجود منظمة إرجنيكون
77	المطلب الثالث : تكوين منظمة إرجنيكون
79	المطلب الرابع : تصدي حزب العدالة والتنمية لمخططات تنظيم إرجنيكون
85	الفصل الرابع : التعديلات الدستورية 2010 و تقليص دور المؤسسة العسكرية
85	المبحث الاول: تعديلات ما قبل حزب العدالة والتنمية
90	المطلب الأول: الإصلاحات و التعديلات الدستورية التي أقرها برنامج الحزب
91	المبحث الثاني: التعديلات الدستورية التي طرأت على المؤسسة العسكرية وصلاحياتها

الصفحة	الموضوع
95	المطلب الأول : أهم التعديلات الدستورية في استفتاء 12 سبتمبر 2010
97	المبحث الثالث: التعديلات الدستورية والمؤسسة القضائية
100	الخاتمة
106	الاستنتاجات
109	التوصيات
110	قائمة المصادر
110	المصادر العربية
117	المصادر الأجنبية

قائمة الأشكال والرسومات البيانية

رقم الصفحة	التفاصيل	رقم الشكل
34	مخطط تمثيلي يبين موقع المؤسسة العسكرية في تنظيم الأمن القومي والنظام السياسي	1
47	النظام الدستوري التركي بعد عام 2007	2
52	معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي مقارنة مع معدل النمو في تركيا لعام 2008	3
54	مقارنة حجم الاستثمارات التركية بالاستثمارات الأوروبية لعام 2008	4
78	لهيكل التنظيمي لمنظمة أرغينكون	5

دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء حكم حزب العدالة والتنمية عن الفترة

(2003 - 2010)

المُلخَص

تهدف هذه الدراسة توضيح العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في تركيا ، وبيان دور هذه المؤسسة في صناعة القرار السياسي والتأثير عليه ، باعتبار ان هذه العلاقة لها طبيعتها الخاصة المختلفه عن بقية أنظمة الحكم في المنطقة ، فالمشهد التركي الآن يتجاذبه خياران : أحدهما يقوده الإسلاميون التجديديون في حزب العدالة والتنمية وهو الالتزام بدولة ديمقراطية حيادية يحكمها القانون ويحترم خيار غالبية مواطنيه في احترام الإسلام وعدم استبعاده من الحياة العامة، وخيار آخر تقوده البيروقراطية المدنية والأحزاب العلمانية مدعومة بالمؤسسة العسكرية للاستمرار في طمس الهوية الإسلامية للشعب التركي.

وتضمنت الدراسة سردا تاريخيا لأهم المحطات التي شهدتها تلك العلاقة كسقوط الامبراطورية العثمانية و تأسيس الجمهورية التركية والانقلابات العسكرية التي عاشتها تركيا.ولقد طرحت مشكلة الدراسة على شكل تساؤلات تمحورت حول مستقبل دور الجيش في الحياة السياسية في تركيا ، و هل ستتجح سياسات حزب العدالة في وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية.

وخلصت الدراسة الى أن السياسة التي اتبعتها حزب العدالة و استند فيها الى التأييد الشعبي

الكبير له قد ادت الى تراجع كبير في دور المؤسسة العسكرية وتقليص صلاحياتها .

The Role of the Military Foundation in Turkish politics During the Reign of Justice & Development Party (AKP) (2003 to 2010)

Prepared by: Zaid Osama Ahmed Al- Rahmani

Supervised by: Prof. Ahmed S. Al- Bursan

Abstract

This study aims to illustrate the relationship between the military foundation & the political regime in Turkey & demonstrate the role of this foundation in making the political decision & affecting on.

The Turkish political theatre is attracted by two options: the first led by the renewal Islamists of Justice & development party which represents by the committment in democratic neutral controlled by the law & respect the choice of the majority of the Turkish people who respect the Islam & not eliminating it from the public life . Another option led by the civic burocracy & secular parties backed by the military foundation which continues the effacement of the Islamic identity of the Turkish people.

The study implies a historical enumeration to the outstanding events that Turkey witnessed like the collapse of the Ottoman Empire, The raise of the Turkish republic, The military coups & Argenecon question.

We presented the problem of the study as inquiries, arounded the future of the army role in Turkey, & could the justice & development party policies which succeed to put the military foundation in its proper constitutional position according to the modern democratic & European union criteria which aimed to push the army aside from the from face of the civil & political life.

The study concluded that the policy followed by the justice & development party that depend upon its strong popular support caused a large retreat of the military foundation & reduction of its authorities.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يعد دور المؤسسة العسكرية الظاهرة الأبرز في الحياة السياسية في تركيا إذ إن تنامي ذلك الدور و تقلصه يعتبر القضية الأكثر جدلا و السمة الأبرز التي طغت على المشهد السياسي التركي لعدة قرون.

سأتناول في دراستي هذه تطور دور المؤسسة العسكرية و الصراع الذي نشأ بينها وبين حكومة حزب العدالة و التنمية.

إن قراءة متأنية في تاريخ منطقة الأناضول تعطي تصوراً واضحاً عن الدور الحاسم الذي لعبته تلك المنطقة تاريخياً وسياسياً على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي، من خلال ما شكلته تلك المنطقة من تقاطع لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت كيان العالم القديم.

لقد كانت اسطنبول عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مدى الزمن وهي الإمبراطورية الرومانية الشرقية والإمبراطورية البيزنطية إنتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي تمكنت من إنهاء الوجود البيزنطي عام 1453، وإعلان مرحلة الحكم العثماني الذي امتد ليشمل مناطق في العالم القديم في آسيا الصغرى والحجاز وبلاد العراق والشام ومصر والسودان والمغرب العربي والصومال والبلقان والنمسا وإيطاليا ورومانيا وبلغاريا وأرمينيا وجورجيا واليونان (باكير، 2009: 16) إلا أن الإمبراطورية العثمانية لم تلبث أن حل بها التفكك وتلاشت قواها بعد الحرب

العالمية الأولى عندما أنهى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة العثمانية عام 1922 معانا قيام جمهورية تركيا في عام 1923 (كوكهان صايا، 2007: 168).

على أن الجمهورية التركية لم تكن قادرة على أن تفي مجدها وتاريخها السياسي والجغرافي الطويل حقه ولا على لعب الدور الذي يليق بمكانتها التاريخية والسياسية والجغرافية في تلك الفترة، مما أسهم في إحداث انقلابات عديدة صاحبها اضطرابات سياسية أدت في نهاية الأمر إلى تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بقيادة أردوغان في عام 2002، بعد إجراء انتخابات حرة مباشرة، حيث عمل هذا الحزب على تغيير كل المعطيات وإحداث تغييرات جذرية سياسية واجتماعية واقتصادية، وباستغلاله العوامل الجيوسياسية لتركيا استطاع تحويلها إلى قوة كبرى تستطيع الصمود والبقاء في ظل ماشهدته منطقة الشرق الأوسط من إعادة توزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار فيها (باكير، 2009: 17).

ونتيجة للتطورات والتحويلات الجوهرية التي شهدتها الداخل التركي مع دخول الألفية الثالثة التي جاءت بفعل التغييرات في الأوضاع السياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، طفت مجموعة من القضايا على السطح لم تكن موضع اهتمام رجالات السياسة أو مناقشة من قبل، ولم تعط لها مجالات للحوار والنقاش وتصاعد الجدل حولها، والتي يأتي في مقدمتها قضية دور الجيش التركي أو المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية لتركيا، فبعد أن كان الجيش التركي متميزا باعتماده على القانون والدستور في صلاحياته للتدخل في الحياة السياسية، أصبح في عهد حزب العدالة والتنمية محدود الأدوار في الحياة السياسية، بعد إجراء العديد من التعديلات الدستورية التي قلصت دوره في الحياة السياسية وتدخلاته فيها.

وبين تميز الجيش التركي قديماً بالاعتماد على القانون والدستور في صلاحياته السياسية وبين تقليص دوره في عهد حزب العدالة والتنمية تكمن المسألة التي هي بحاجة إلى تفسير وتوضيح للعوامل والأسباب والدوافع وشرح الظروف التي أحاطت بقرار الحزب في تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لتركيا، وهذا ما سنتناوله الدراسة الحالية التي جاءت لتكشف عن حقيقة هذا الدور الذي وإن تم تقليصه وتحديد صلاحياته لكنه ما زال قائماً ولا يمكن تجاهله فيما يخص العملية السياسية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.

مشكلة الدراسة

يشكل الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا ظاهرة جدلية و تاريخية متطورة منذ قيام الجمهورية عام 1923 حتى الآن ، حيث تستند إلى ما قام به الجيش التركي حين أسقط الدولة العثمانية، و أسس الجمهورية التركية مما يعطي المؤسسة العسكرية حق القوامة على الحياة السياسية في البلاد ، وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال قيام الجيش بثلاثة انقلابات عسكرية و التلويح بالقيام بانقلابات أخرى ، فلا يمكن اعتبار المؤسسة العسكرية التركية مجموعة من الضباط و الجنود الذين يراقبون الوضع السياسي ويدبرون الانقلابات، بل هي قوة اقتصادية واجتماعية تهتم بالشأن العام غير العسكري و لديها من البرامج والخطط ما تسعى جاهدة لأجل تنفيذه.

ومع وجود التحدي لسلطة الجيش وهيمنته تصبح كفة خطر الانقلاب العسكري هي المرجحة، وهذا التحدي أوجده حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في تركيا عام 2002 من خلال مجموعة من الإجراءات والتعديلات الدستورية التي كان لها الأثر البالغ في تقليص سطوة المؤسسة العسكرية وجعلها في حالة صراع مع حزب العدالة والتنمية.

على ضوء ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل التساؤلات الآتية:

1. ما هي مراحل تطور صلاحيات المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية وما هي أبرز الظروف التي ساهمت في تقليص دور المؤسسة العسكرية في تركيا في الحياة السياسية أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية؟
2. ما هي نتائج وتبعات تقليص الصلاحيات السياسية للمؤسسة العسكرية التركية ؟
3. ما هي المرتكزات والاساليب الاساسية التي اتبعها حزب العدالة والتنمية لتحقيق سياساته لتحديد دور المؤسسة العسكرية ؟
4. هل أدت الاجراءات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية الى انتهاء دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى :

- 1- إلقاء الضوء على مراحل تطور صلاحيات المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية في تركيا قبل وبعد قيام الجمهورية التركية.
- 2- الكشف عن الظروف التي ساهمت في تقليص دور المؤسسة العسكرية في تركيا في الحياة السياسية أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية.
- 3- التعرف إلى طبيعة الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في تركيا في الحياة السياسية الداخلية والخارجية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003-2010).
- 4- معرفة الأسباب التي جاء بها الحزب لتقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والنواتج المترتبة على ذلك.

5- دراسة مدى استطاعة حزب العدالة والتنمية من تأدية مهامه السياسية لتركيا دون تدخل من

المؤسسة العسكرية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها وضعا راهنا في تركيا يتمثل في الدور العسكري في الحياة السياسية في تركيا سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لسياساتها، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، خاصة بعد أن كان الجيش التركي يتمتع بحظوة كبيرة في الدستور أهله لفترات طويلة للتدخل في الحياة السياسية وصنع القرار السياسي في تركيا قبل تولي الحزب الحكم في البلاد وإقرار التعديلات الدستورية على صلاحيات المؤسسة العسكرية في تركيا سياسيا.

إن التحدي الذي يواجهه الجيش التركي وصراعه مع الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية تعد مسألة جديرة بالنقاش والتحليل ، فانحسار دور الجيش التركي و تقلص سيطرته على الحياة ومفاصل الدولة التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم يعد أبرز التغيرات التي شهدتها تركيا التي منها تتبع الأهمية الرئيسية لهذه الدراسة، إذ سيتم تناول مسائل سياسية مثيرة للجدل في تركيا التي ترتبط بقضية تحديد صلاحيات الجيش التركي في العملية السياسية والمتمثلة بالإصلاحات والتعديلات الدستورية ومحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية.

حدود الدراسة

تحدد هذه الدراسة بالأبعاد الآتية:

1. الحدود الزمنية: الفترة (2003 - 2010) أي في فترة ثماني سنوات بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في عام 2002
2. الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على الحدود الجغرافية لتركيا.
3. الحدود البشرية: الجيش التركي وحزب العدالة والتنمية

المصطلحات الإجرائية الواردة في الدراسة:

* المؤسسة العسكرية: هي مجموعة القوات المسلحة العسكرية الدائمة منها وشبه الدائمة، وكذلك القوى النظامية شبه العسكرية منها كالشرطة والأمن والمخابرات وقوات الحدود، كما تضم قيادات ودوائر عليا ووسطية ودنيا ومديريات ومؤسسات ومراكز ومعاهد وكليات وجامعات عسكرية متنوعة، كما تضم معامل ومصانع ومنشآت ودوائر ارتباط مختلفة قد تكون عسكرية من كافة الوجوه أو مرتبطة مع جهات ودوائر مدنية. والمؤسسة العسكرية تمثل أحد الأركان الرئيسية في الدولة فهي ذات ارتباطين، ارتباط داخلي ذاتي يتضمن مفاهيم اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وفكرية، وارتباط خارج نطاق بنائها التنظيمي، وهو الذي يحدد علاقتها بالمجتمع وبقية المؤسسات المتعددة التي تمثل كيان الدولة، مثل المؤسسة السياسية والمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة الدينية والمؤسسة الفكرية وغيرها، وبمجموعها تعد مؤسسة اجتماعية سياسية في الدول حديثة الاستقلال. (القره غولي،

* حزب العدالة والتنمية: (AKP) حزب سياسي تركي تأسس سنة (2001) من النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي بزعامه نجم الدين أربكان الذي تم حله من قبل المحكمة الدستورية، استلم حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة عام 2002.

* ارغنيكون: وادي في أواسط قارة آسيا تحجبه الجبال عن النظر وهو مصطلح يشير إلى أسطورة تركية تعكس النزعة القومية التركية منذ أن كان الأتراك في آسيا الوسطى، قبل أن يأتوا إلى الأناضول وارغنيكون، وهو الاسم الرمزي الذي أطلق على منظمة سرية ضمن بنية الدولة نفسها سميت "الدولة الخفية او العميقة" ذات توجهات علمانية تهدف إلى التخطيط لانقلاب عسكري ضد الحكومة التركية التي يتزعمها حزب العدالة والتنمية .

الإطار النظري

لم يتفق علماء السياسة على نموذج منفرد يحل دور الجيوش في سياسات الدول لا نظرياً و لا من من الناحية التطبيقية إذ ان تدخل الجيش في السياسة قد مثل احدى اهم المعالم البارزة في الحياة السياسية وخاصة في منطقة الشرق الاوسط وما سأقوم به في دراستي هو تحليل النموذج التركي كنموذج مقترح للدور الذي تقوم به المؤسسات العسكرية في تحديد ووضع الاطر العامة لسياسات الدول من خلال تدخلها الواضح في توجيه سياسة البلاد منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 حتى الان واستمر صراعها مع الحكومات المتعاقبة مما افضى الى ثلاثة انقلابات متعاقبة اضافة الى التهديد بانقلابات اخرى, لكن هذا الدور بدأ بالتراجع اثر السياسات التي اتخذتها الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية مما نجم عن ذلك صراع بين المؤسسة العسكرية و حزب العدالة تمثل في محاولة حزب العدالة تقليص دور الجيش من خلال القيام بعدة تعديلات دستورية تحجم من صلاحيات الجيش و سطوته على الحياة السياسية بينما قام قادة المؤسسة العسكرية

بالتصريح بالتهديد بسلاح الانقلابات وحظر الحزب لميوله الاسلامية وخروجه على النهج العلماني وإدخال الجيش في مؤامرات ضد حزب العدالة مثل مؤامرة ارغنيكون.

وسأقوم في دراستي بتحليل جوانب هذا الصراع مركزا على سياسات حزب العدالة وردود فعل المؤسسة العسكرية عليها.

مع تغير المجتمع تغير دور القوات المسلحة فكلما كان المجتمع اكثر تخلفا كان دور القوات المسلحة اكثر تقدمية و كلما ازداد نمو وتطور المجتمع اصبح دور القوات المسلحة اكثر رجعية كما ان مقدار التسييس الذي تبلغه المؤسسات العسكرية يعود الى ضعف المنظمات السياسية المدنية وعجز الزعماء السياسيين المدنيين على مشاكل السياسة العامة التي تواجهها البلاد. أن للمؤسسة العسكرية دور أساسيا في الحياة السياسية لبلدان العالم النامي لكنه يختلف من حيث الدرجة و النوع بين بلد و اخر و بين فترة و اخري على مستوى العالم. (هنتنغتون: 231-241, 1968)

اتخذت المؤسسة العسكرية التركية دور الوصي على الجمهورية التركية من خلال عمليات تدخل متقطعة ومحدودة لكنها ذات آثار سلبية على النظام السياسي تؤدي الى إضعافه إذ انها تجعل المسؤولين المدنيين لا يمتلكون السلطة مما يجعل قراراتهم خاضعة للفيديو العسكري وهذا ما حصل في تركيا حيث تولت المجالس العسكرية زمام السلطة مباشرة غير مرة وكان اعضاؤها يدركون انهم غير مجبرين على أن يكونوا مسؤولين عن عواقب تصرفاتهم بل يستطيعون دائما إعادة السلطة للمدنيين عندما تصبح مشكلات الحكم أكبر مما يتحملون وأدى ذلك الى ظهور نظام جديد من الكبح و التوازن من خلال محاولة المدنيين بذل كلما في وسعهم لتجنب تدخل العسكريين، إلا ان هذا النظام كشف عن مساوئ وعلل كبيرة أصابت بنية النظام السياسي ففي ظل غياب مؤسسات سياسية مركزية فاعلة قادرة على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية تصبح القوات المسلحة تدريجيا إحدى القوى الداخلة في تلك النزاعات و طرفا فيها.

سنتناول في هذا البحث طبيعة دور القوات المسلحة التركية و تطوره وبعض المحطات المهمة التي شهدتها الحياة السياسية في تركيا منذ نشأة الدولة التركية متمثلة بالإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية التي أسسها أتاتورك و كذلك الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا.

الدراسات السابقة:

(1) دراسة نوال الطائي (2002) بعنوان: التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1960-1980) جاءت الدراسة للوقوف على طبيعة الأوضاع الداخلية في تركيا بمختلف جوانبها وتطورات السياسة الداخلية مع توضيح ابرز الجوانب المحركة لعملية صنع القرار السياسي فيها، والمحددة في الفترة التاريخية الواقعة بين ابرز انقلابين حدثا في تركيا، ففي 27 أيار 1960 حدث أول انقلاب عسكري في تركيا المعاصرة، والذي تلاه الكثير من الاضطرابات السياسية والاقتصادية طيلة عقدين من الزمن لتنتهي الدراسة بأخر انقلاب حدث في تاريخ تركيا المعاصرة وهو انقلاب 12 أيلول 1980.

وقد قدمت الدراسة استعراضا تاريخيا لأهم التطورات الداخلية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت بمثابة نقطة الانطلاق لتركيا في تحولها نحو الغرب الأوربي، وفي ضوء هذه الإشكالية السياسية بدأت تتحدد سياستها الداخلية وتطوراتها، إذ انتقلت تركيا من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية الحزبية، والتي تمخض عنها تطورات في مختلف مجالات الحياة، فضلاً عن انتقال السلطة إلى الحزب الديمقراطي بعد أن بقيت أكثر من 25 سنة بيد حزب الشعب الجمهوري، كما ناقشت مسألة تطور التوجهات السياسية الداخلية في تركيا بين سنتي 1971-1973، مبينة دور المؤسسة العسكرية خلال مدة الستينات، ثم التطرق إلى انقلاب عام 1971 (انقلاب المذكرة) أسبابه ودوافعه، ومسألة العنف السياسي في تركيا، كما تم التركيز في هذه الدراسة

على الحكومات التركية التي تشكلت بين عامي (1971-1973)، وبرز الأحزاب السياسية التي كان لها الدور الفاعل على ساحة العمل السياسي التركي في انتخابات عام (1973) ومسألة تعديل دستور (1961) أسبابه ونتائجه فضلاً عن تسليط الضوء على حزب العمل التركي ودوره في الحياة السياسية الداخلية التركية والتي انتهت بحله. وتخلص الباحثة في دراستها إلى أن تركيا عاشت خلال المدة (1960-1980) أحداث ثلاث انقلابات عسكرية، بمعدل انقلاب لكل عشر سنوات، وهنا لا بد من القول، إن خاصية الجيش التركي تختلف عن خاصية أي جيش في العالم، فالمؤسسة العسكرية التركية ظلت تتمتع باستقلاليتها عن المؤسسة السياسية والإدارية والدستورية منذ نشوء الدولة التركية وحتى يومنا هذا، وظل الجيش التركي صمام أمان المؤسسة السياسية، والمراقب لهذه المؤسسة وليس العكس، وهو الذي يتدخل فوراً من تلقاء نفسه عندما يشذ قادة الحكومات السياسية عن قوانين الكيان التركي وفلسفته الأتاتورية، ولأجل الحفاظ على هذه الفلسفة أسس مجلس الأمن القومي التركي والذي لا يشكل فيه رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء سوى عضوين من عشرة عسكريين هم أعضاء المجلس، وحتى رؤساء الجمهورية كانوا من العسكر طيلة عشرين عاماً ما عدا جلال بايار.

في ظل هذه الظروف نشأت الحكومات التركية، والتي كانت معظمها ائتلافية، ويمكن وصفها بالضعف والعجز عن تنفيذ أهدافها، أو القيام بمهامها السياسية أو الإدارية، لاسيما وأنها تعاني من أزمات كبيرة حادة: اقتصادية - سياسية - اجتماعية، فوضع الأقلية الذي يعاني منه الحزب المهيمن على الائتلاف في البرلمان، مما جعلها عاجزة عن اتخاذ الإجراءات الحاسمة، أو فرض اتجاهات معينة، فالائتلاف غالباً ما يفرض التسويات أو أنصاف الحلول سلفاً بين الأطراف

بسبب اختلاف الآراء والتوجهات، أو دخوله في منافسات طويلة وحادة أدت إلى انهيار هذه الحكومات الائتلافية مرات عديدة.

(2) دراسة محمود سعيد عبد الظاهر (2005) بعنوان: التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات المعاصرة.

تناولت الدراسة مسألة ترتيب العلاقات في منطقة الشرق الأوسط والتي مرت بمنعطفات كثيرة وأصبحت مثار اهتمام دولي وإقليمي، وقد ركزت الدراسة على علاقة تركيا بالكيان الإسرائيلي بعد اعتراف الأولى به كدولة، وعرض الباحث أسباب اعتراف تركيا بالكيان الإسرائيلي حسب ما جاء به القادة الأتراك في أنهم عبروا بذلك عن حالة الغضب إزاء المواقف العربية التي يرون بأنها كانت السبب وراء تفكك الدولة العثمانية وانهيارها وسقوطها.

تطرقت الدراسة لمناقشة المتغير الداخلي الجديد الذي ظهر في تركيا وهو وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان إلى الحكم وتوجهاته المعلنة تجاه العلاقات التركية بالكيان الإسرائيلي، والتي تبين أن قراراتها وتوجهاتها لم تفسح مجالاً للمؤسسة العسكرية التركية في إبداء الرأي فيها أو التدخل في توجهاتها، وقد اكتفى الجيش التركي بالموافقة على كل ما أعلنه أردوغان بهذا الخصوص.

واستنتج من الدراسة بأن هناك ضعف واضح في الدور الذي يقوم به الجيش التركي أو المؤسسة العسكرية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في الحياة السياسية والتوجهات الخارجية لتركيا، ولعل ما أتت به الدراسة من نتائج تفيد بأن هيمنة حزب العدالة والتنمية على تركيا والحركة

السياسية فيها قد باتت قوية ونجحت في تحجيم دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية الخارجية لتركيا.

(3) دراسة جمال كركولي (2007) بعنوان: أزمة الرئاسة التركية 2007

تناولت الدراسة أزمة الرئاسة التركية والتي مثلت أحد أهم مصادر حالة عدم الاستقرار في تركيا بعد الانقلاب العسكري الأول عام 1960 وما رافقه من صياغة دستور جديد يعد الثاني لتركيا في عهدها الجمهوري، ومحاولة العسكر تكريس دورهم وفرض وصايتهم على الحياة السياسية بذريعة حماية النظام العلماني للدولة، فكان ذلك سببا لبروز أول أزمة رئاسية شهدتها تركيا عام 1973 وتكرار حدوثها عام 1980، والتي جسدت حالة الصراع بين القوى السياسية والمؤسسة العسكرية، مما دفع الأخيرة إلى التدخل مرة أخرى في أيلول 1980 بحجة صيانة النظام والحيلولة دون انهياره، وقد نجم عن التدخل الأخير للجيش وضع دستور ثالث استهدف توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية بحيث بدا شكل النظام أقرب إلى الطبيعة الرئاسية وحاولت الدراسة تسليط الضوء على طبيعة وحيثيات أزمة الرئاسة الأخيرة التي عصفت بتركيا منذ ربيع عام 2007 والتي عكست حالة الصراع بين القوى العلمانية والإسلام المعتدل ممثلا بحزب العدالة والتنمية، إذ ترتب على هذه الأزمة العديد من النتائج المهمة، فقد مثلت نقطة تحول في تاريخ تركيا بوصفها دولة علمانية يتولى رئاستها شخصية إسلامية، وأثبتت قدرة التيار الإسلامي على مواجهة خصومه العلمانيين، كما انعكست نتائج الأزمة على مؤسسات النظام السياسي، فقد خضع منصب الرئاسة إلى العديد من التعديلات سواء من حيث آلية الانتخاب أو من حيث فترة الولاية، وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة التشريعية.

وقد توصل الباحث إلى نتيجة هامة هي أن المؤسسة العسكرية لم تعد قادرة على القيام بأي دور في الحياة السياسية على الرغم من التهديدات التي أطلقتها في مختلف مراحل الأزمة في ضوء الظروف التي تعيشها تركيا داخليا وخارجيا.

(4) دراسة بشير عبد الفتاح (2009) بعنوان: تراجع الدور السياسي للجيش التركي

تطرقت هذه الدراسة التي أصدرها مركز الجزيرة للدراسات إلى أن من بين تغييرات عديدة وتحولات شتى أُلقت بظلالها على الدولة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002 هو تراجع الدور السياسي للجيش التركي باعتباره أحد أهم تلك التغييرات والتحولات التي أوحت للعديد من المحللين والمهتمين بالشأن التركي بأن إرهابات لجمهورية جديدة أو حقبة مغايرة في تاريخ الأتراك قد لاحت في أفق الدولة التركية، وبين الباحث أن مكانة الجيش في المجتمع التركي قد ترسخت قبل قرون طويلة مضت وفي جميع الدول والممالك التي أسسها الأتراك عبر تاريخهم؛ والتي كان من أبرزها الدولتان السلجوقية ثم العثمانية، وهو ما يمكن أن نعزوه إلى عوامل شتى ما بين عسكرية وجيوإستراتيجية وثقافية وسياسية، وبمرور الوقت تطور تقليد الانقلاب العسكري في تركيا ليصبح ثقافة أصيلة محصنة بالمواد القانونية والدستورية اللازمة؛ فقد حرص الجيش بعد كل انقلاب عسكري على ألا يترك السلطة للمدنيين إلا بعد سن دستور جديد، أو تعديل بعض مواد الدستور القائم على نحو يرسخ لنفوذ المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية والمدنية، ولم ينس كذلك أن يحصن قادة الانقلاب العسكري بمواد دستورية تحول دون مساءلتهم بأثر رجعي حتى بعد تقاعدهم، ويرى الباحث على الصعيد الثقافي بأن أي مراقب للشأن التركي يستطيع أن يلمس الجذور الثقافية لتعاضم مكانة الجيش في تركيا، حيث الثقافة التركية تحض على الاحترام الشديد للعسكر والمبالغة في تقديرهم، كما أن المنظومة العسكرية تحتل جانبا لا بأس به من عقلية

ونفسية الإنسان التركي، الذي لا يتورع عن النظر إلى رجالات الجيش بوصفهم غزاة فاتحين وصناع لمجد هذا البلد على مدار التاريخ إلى الحد الذي يحض غالبية الآباء الأتراك على مداعبة أطفالهم متمنين لهم أن يصبحوا قادة في الجيش التركي العظيم مستقبلاً، وقد فسرت الدراسة على إثر هذا ضعف تأثير سمعة الجيش التركي برغم فشله وجنرالاته في القضاء نهائياً على حزب العمال الكردستاني ووقف عملياته العسكرية داخل تركيا والتي سقط على أثرها زهاء أربعين ألف قتيل من المدنيين والعسكريين الأتراك طيلة العقود الثلاثة المنقضية، إذ ما زال الجيش، وحتى أشهر قليلة مضت وحتى فضيحة "أرغينكون"، في مقدمة المؤسسات التي يثق بها الشعب التركي بأغلبية تصل إلى 80%، كما تفسر هذه النظرة التركية للجيش التأييد الشعبي شبه المطلق والدائم للانقلابات العسكرية التي هيأ الجنرالات الأجواء اللازمة لها، متذرعين بتدهور الأوضاع الأمنية، أو ضعف الحكومات الائتلافية، أو تعرض أسس ومبادئ الجمهورية العلمانية للتهديد.

(5) دراسة سناء الطائي (2010) بعنوان: علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية عرضت الدراسة لإنجازات الحزب وما قام به من إدخال إصلاحات سياسية ودستورية في محاولة لاستبدال ما فرضته المؤسسة العسكرية في البلاد منذ 1982، ومحاولة كسر سيطرتها على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، والنيل من الأيدلوجية والأسس التي تقوم عليها الدولة التركية: العلمانية والقومية والمركزية. هذا فيما يخص حزب العدالة والتنمية، أما فيما يخص المؤسسة العسكرية التركية، فلقد كان لها دور بارز على الدوام في جميع الدول التي شكلها الأتراك في التاريخ، كالدولة السلجوقية، والدولة العثمانية، حيث كان لها فضل كبير في جميع الفتوحات التي تمت وجعلت من الدولة العثمانية إمبراطورية كبيرة تمتد فوق ثلاث قارات، ولكنها ما أن دخلت المعترك السياسي، وأهملت وظيفتها الأساسية (وهي الجهاد في ساحات الحرب)، وبدأت تشترك

في مؤامرات القصر وفي تغيير السلاطين، حتى تحولت إلى مشكلة كبيرة، وكانت من الأسباب المهمة في تأخر الدولة العثمانية وضعفها وبالتالي سقوطها في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وتقدم الباحثة تحليلاً يصف حزب العدالة والتنمية باتباعه إستراتيجية ذكية للغاية لمعادلة دور الجيش التركي منذ وصوله للحكم، أو على الأقل تحييد تهديداته بالانقلاب، والتي مثلت خطراً دائماً على التجربة الديمقراطية بتركيا وتنامي الدور السياسي للإسلاميين ، هذه المعادلة تقوم على استخدام ورقة الاتحاد الأوروبي والمعايير المطلوبة التي تشترط للانضمام لعضويته سندا يؤمن لحزب العدالة أحداث التغييرات التدريجية في هيكل المجتمع التركي دون أن يتصدى لها الجيش كالمعتاد.

وتوصلت الباحثة في نهاية دراستها إلى بعض النتائج من أهمها: أن هناك وجهات نظر تقول أن المؤسسة العسكرية التركية أصبحت أكثر واقعية في تعاملها مع حكومة العدالة والتنمية ، لذلك سمح بإجراء تحقيق في محاولة الاغتيال لنائب رئيس الوزراء، كما أن المؤسسة العسكرية رأت أن الصراع قد يؤثر على شعبيتها لدى قطاعات المجتمع التركي، ومن خلال متابعة تاريخ حزب العدالة والتنمية، يمكن ملاحظة أن هناك حملة علمانية شديدة في تركيا ضده كونه صاحب جذور إسلامية وعلى الرغم من ذلك إلا أنه حقق إنجازات مثل فك الحظر عن الحجاب الذي أثار زلزالاً في وسط العلمانية ، ورفع الإقامة الجبرية، وفك الحظر عن حزب الرفاه وعزمه على إلغاء حظر الأحزاب في تركيا.

مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1- تعد امتداداً لما سبق من دراسات تناولت مسألة الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية قديماً وحديثاً في تاريخ تركيا.

- 2- تتميز بكونها تناولت دور الجيش التركي في الحياة السياسية التركية حتى بعد تقليص نفوذه السياسي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية.
- 3- تميزت هذه الدراسة أيضا بأنها عرضت لأهم الدوافع التي ساهمت في توجه حزب العدالة والتنمية نحو تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية وكيف نجح الحزب في تقليل حدة الصراع الناجمة عن هذا التقليص السياسي مع المؤسسة العسكرية.
- 4- عرضت الدراسة أهمية مكانة المؤسسة العسكرية في تاريخ تركيا القديم والحديث، والوقوف على أهم جوانب القصور والضعف الذي أصاب المؤسسة العسكرية وجعلها غير قادرة على مسك زمام الحياة السياسية داخليا وخارجيا.
- 5- حاولت الدراسة تحليل الموقف الراهن والمستقبلي لعلاقة حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية في محاولة من الباحث أن يضع تصورا افتراضيا لمستقبل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية.

منهجية الدراسة

تمت دراسة دور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة في تركيا وفق إطار منهجي استخدم المنهج التاريخي ومنهج التحليل الوصفي في تحليل مظاهر تطور العلاقة بين الجيش والسلطة المدنية ورصد التطورات السياسية التي طرأت على الساحة الداخلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة.

الفصل الثاني

تاريخ دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا منذ الدولة العثمانية

لغاية فترة حكم حزب العدالة والتنمية

يتناول هذا الفصل المراحل التاريخية لتطور دور الجيش في الحياة السياسية في تركيا وكيفية وصول الجيش الى ان يصبح المتحكم الفعلي بالسياسة في تركيا.

لغرض تحديد ذلك لا بد من الإجابة على تساؤل شغل العديد من الباحثين والمختصين بالشأن التركي يكمن جوهره في مدى أهمية تدخل أي جيش في أي دولة في الحياة السياسية، حتى يمكن الحكم بعدها على ما أحدثه تدخل المؤسسة العسكرية التركية في السياسة سواء كانت النتيجة إنجازا أو تحقيقا لمصالح خاصة لا تروم إلا لإحكام السيطرة والنفوذ على المجتمع والدولة.

ويبدأ الجواب عن هذا التساؤل بعرض نظرية روستو (1963) التي صاغها لتفسير تدخل الجيش في الدولة والمجتمع، وهي نظرية المسلك الطبيعي.

أوضح روستو بأن من عادة أي انقلاب يحدث في أي دولة أن يصدر البيان الأول من قيادته ليؤكد على أن هذا الانقلاب هو المسلك الطبيعي لأن يتدخل الجيش في البلاد، لوضع حد نهائي للفوضى الاجتماعية والسياسية (Rustow, 1963: 9)

ومن هذا المنطلق، يندرج تحت نظرية المسلك الطبيعي ثلاثة افتراضات:

1- الافتراض الأول: هو وجود أزمة انتقال لا يمكن تخطيها إلا عن طريق الانقلاب لتغيير

البناء الاجتماعي والنظام السياسي السائد في الدولة.

2- الافتراض الثاني: ليست هناك قوة قادرة على إحداث التغيير المطلوب سوى القوة

العسكرية.

3- الافتراض الثالث: أن الجيش لديه القدرة على إحداث التغيير. (Rustow, 1963: 12)

ولعل هذه النظرية بافتراضاتها الثلاثة هي ما يمكن أن ينطبق تماما على المشهد العسكري التركي، حيث يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية (على مر العهود التي توالى على بلاد الأناضول) قد تبنت وآمنت بأسس هذه النظرية حتى وإن كان ظهورها حديثا نسبيا - بعد زمن طويل من اندثار الدولة العثمانية مثلا- وأصبحت المؤسسة العسكرية تتدخل في ظروف الأزمات وغياب القوى أو ضعفها في المجتمع لتحديث ما أمكنها من تغييرات.

يقول جون كامبل (1975) أن الجيش في أي دولة عادة ما يتحرك للسيطرة على الحكم عندما يصبح قوة سياسية ضاربة تطغى على المؤسسات السياسية الأخرى، ويعد جون كامبل الجيش في أساسه مؤسسة سياسية وقوة الأمن الشرعية في أي دولة وأداة للسلطة فيها. (Campbell, 1975: 106)

وقد قدم الجيش التركي مثالا للنموذج القومي من النماذج التي تصف طبيعة العلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع، وهذا النموذج يطمح لإقامة دولة قومية ضمن الحدود التي يعمل فيها، بعد حروب التحرير ضد الاستعمار أو الاحتلال. (Campbell, 1975: 115)، حيث قاد أتاتورك تركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وتحرير تركيا من احتلال جيوش الدول المتحالفة. وفي النموذج القومي، تصبح المؤسسة العسكرية موضع شرف ومبعث افتخار قومي، وتكون نظرة خاصة للجيش ودوره في المجتمع تجعل من ضباطه ينظرون إلى السياسيين التقليديين نظرة ازدراء ولامبالاة، وبناء على ذلك، فإن الجيش يصبح أداة إجماع على المستوى القومي، بينما يتنافس السياسيون على مصالحهم أو مصالح من يمثلونهم، مما يفسح المجال أمام المؤسسة العسكرية للتدخل في السياسة عندما يتراءى لها أن الصراع بين السياسيين قد يوصل البلاد إلى أزمة جديدة.

تعتبر تركيا جسرا بين الشرق والغرب فهي تربط قارة آسيا بأوروبا جغرافيا، كما تربطها خطوط مواصلات مع دول البلقان والقوقاز، وهي جزء من منطقة الشرق الأوسط، وتعد جمهورية تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية عام 1923، امتدادا لحركة الاتحاد والترقي التي تأسست سنة 1889 إذ انضم إليها مصطفى كمال أتاتورك أي "أبو الأتراك" في عام 1906، حيث لعب العسكر دورا رئيسيا في إدارة شؤون البلاد وحماية الحركة العلمانية منذ أسس أتاتورك الجمهورية التركية عام 1923 (القضاة، 2004: 16)

اكتسبت تركيا بسبب أهميتها الجيوبوليتيكية أهمية سياسية وبرز دورها كقوة إقليمية في مراحل تاريخية مختلفة، لكنها فقدت هذا الدور عقب الحرب العالمية الأولى، إلا أن هذا الدور برز عقب الحرب العالمية الثانية وفي فترة الحرب الباردة ثم فقدت موقعها السياسي المتميز عقب انهيار الاتحاد السوفييتي. وهي تسعى حاليا وبشكل دؤوب لاستعادة مكانتها السياسية والإقليمية من خلال سعيها الدؤوب للتحديث و الانفتاح على محيطها الإقليمي والانضمام للاتحاد الأوروبي.

ولعل أبرز المنعطفات السياسية بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 هي الانقلابات العسكرية المتكررة كما هو الحال في الأعوام (1960، 1971، 1980) (القضاة، 2004: 17) حيث مثلت تدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا نموذجا خاصا من جوانب عديدة تتلخص في تاريخية الثقافة العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقبة تاريخية متوالية منذ عهد الانكشارية وصولا إلى العهد الجمهوري. (عبد الجليل، 2009: 65)

وتعد السمة العسكرية أحد أبرز مكونات الشخصية التركية، إذ إن ذلك المكون العسكري قديم قدم ظهور الأتراك على مسرح الأحداث السياسية (سليمان، 2001: 125)

وباعتناق الأتراك للدين الإسلامي في بداية القرن العاشر الميلادي أصبحت قوتهم العسكرية وشخصياتهم القتالية موجهة بشكل أساسي نحو الفتوحات، منذ دولة القراخانيين في عام 840 م،

وانتهاءً بالدولة العثمانية التي ظلت تتوسع وتمتد بنفوذها بفضل جيوشها ومؤسساتها العسكرية تحت راية الخلافة الإسلامية إلى أن ضعفت الجيوش ومنيت مؤسساتها العسكرية بالهزائم. (عبد الجليل، 2005: 196).

وما تقدم في مدخل هذا الفصل يعطي صورة واضحة ومبسطة حول ما تدور حوله محاوره في استعراض تاريخ المؤسسات العسكرية ودورها في الحياة السياسية في تركيا في الفترات ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، حيث سيتألف الفصل من ثلاث مباحث وكالاتي:

- المبحث الأول: دور المؤسسة العسكرية في تركيا في عهد الدولة العثمانية- الانكشارية والدولة العثمانية.
- المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية ودورها السياسي في عهد الجمهورية التركية (مصطفى كمال أتاتورك والجيش).
- المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في مرحلة الانقلابات لغاية عام 2000.

المبحث الأول

دور المؤسسة العسكرية في عهد الدولة العثمانية

إعتمدت الدولة العثمانية منذ نشأتها على القوة العسكرية لذلك أصبح الجيش في الدولة العثمانية القطاع الرئيسي الذي أعطي له كل الاهتمام والرعاية وكان اليد الأولى في نشر الإسلام والمحافظة على الدولة وكيانها.

وبهذا تمكنت الدولة العثمانية من تنشئة جيش قوي فتح البلاد وضرب بيد من حديد على الخارجين والطامعين، وكان له دور مميز في الفتوحات العثمانية واتساعها في ثلاث قارات هي أوروبا وآسيا وإفريقيا (الشناوي، 1980 : 468).

المطلب الأول

المؤسسة العسكرية في أوائل العهد العثماني

ينحدر العثمانيون من قبيلة غز بتركستان في اواسط اسيا وكانت قبيلتهم تتبع دولة السلاجقة التي سقطت و انفردت عقدها بوفاة ملكها علاء الدين عام 699 هـ / 1300م , و نتيجة لذلك استقل امراءها وولاتها بالاراضي التي تحت سيطرتهم وكان منهم عثمان ارطغرل مؤسس الدولة العثمانية (فريد بك, 1981 : 118).

كانت القوة الحربية وتطوير المؤسسة العسكرية من أولى اهتمامات السلاطين العثمانيين خاصة وأنها كانت تمثل الركيزة الأساسية لانطلاق الفتوحات العثمانية في بداية الدولة العثمانية إذ اعتمد السلاطين على المتطوعين للحرب والجهاد، ولم ينتظروا حتى ينشئوا جيشا خاصا بهم، وذلك

لعدم وجود أي شكل من أشكال القوة العسكرية آنذاك إلا المجاهدين الذين أسهموا في تثبيت أركان الدولة وإرساء قواعدها ، فبذلك تكون بدايات العصر العثماني العسكري اعتمادا على المتطوعين للحرب (سلطان، 1991 :23)

برزت أهمية المؤسسة العسكرية ودورها البارز في فتوحات الدولة العثمانية و التصدي لأعدائها من الدولة البيزنطية التي كانت حدودها متاخمة لحدود الدولة العثمانية في آسيا الصغرى، والبرتغاليين في البحر الأحمر الذين حاولوا احتلال الأماكن المقدسة الإسلامية، والدولة الصفوية ، وقد حظيت المؤسسة العسكرية بمكانة عالية الأهمية في حياة الدولة العثمانية، فكانت وسيلتها في الحرب والحكم معا، ويرى أحد المؤرخين أن الدولة العثمانية كانت عبارة عن جيش قبل أن تكون أي شيء آخر، واعتمد في رأيه هذا على أن كبار الموظفين في الدولة آنذاك كانوا أنفسهم من قادة الجيش (ياغي، 1989 :23)

المطلب الثاني

الانكشارية والدولة العثمانية

كانت الفرقة الانكشارية تمثل قوة رئيسية في الجيش العثماني (هلال، 1998 :29) ، وهي فرقة عسكرية فريدة حظيت من الدولة العثمانية باهتمام بالغ لم تحظ به أي هيئة حكومية أخرى (الشناوي، 1980 :469) . وترجع كلمة انكشارية بمعناها اللغوي إلى أصول تركية، فهي في اللغة التركية (يكي جري) على أنه جرى تحريفها عندما ترجمت للغة العربية نتيجة اختلاف نطق الحروف العربية في اللغة التركية عنها في اللغة العربية. (المرسي، 1999 :55) أما تعريف مصطلح الانكشارية عسكريا فهو مصطلح أطلق على مجموعة من الجنود الجدد من اسرى الحرب

من الغلمان حيث يتم تربيتهم تربية عسكرية واسلامية و تدريبهم تدريبا عال المستوى على الاسلحة والوسائل الحديثة , وإحداث قطيعة بينهم وبين أصولهم على أن يكون السلطان والدهم الروحي، وأن تكون الحرب صنعتهم الوحيدة، تتكون الانكشارية من فرق المشاة النظامية التي كونها السلطان أورخان العثماني في القرن الرابع عشر الميلادي (الخراسي، 1991: 14)،

كان للانكشارية أعمال أخرى غير الحرب والقتال، فقد كانت الدولة العثمانية تعزز جيوشها بها في الأقاليم المفتوحة حديثا وكانت مهمة الانكشارية هي الحفاظ على الأقاليم المفتوحة حديثا والدفاع عنها (هلال، 1999: 29) وكان لهذه القوات الصدارة على سائر جيوش الدولة العثمانية في الولايات العثمانية في أوروبا، و فرق الحاميات العثمانية في الولايات العربية، وكان للانكشارية في بلاد الشام وتقسيماتها الإدارية وفي مصر والعراق ممتلكات تخضع لإمرة الولاة المحليين في هذه الولايات ويتقاضون مرتباتهم من الحكومة المحلية في كل ولاية (الشناوي، 1980 : 494).

لقد كان لزيادة نفوذ الانكشارية أثر سلبي على الدولة، حيث لم يكن السلاطين قادرين على القيام بأي حركة إصلاح دون جس نبض كل من الانكشارية كقوة أولى وشيوخ الإسلام والعلماء مع ضمان مساعدتهم أو على الأقل عدم اعتراضها، فكان الانكشارية المتحكمين في الأوضاع السياسية والعامّة في الدولة .

و ازدادت أعداد الانكشارية حتى صار أبناء الجنود الانكشارية يدخلون فيها دون اعتبار للقدرة العسكرية، وبحلول عهد السلطان مراد الثالث الذي اعتبر نقطة تحول خطيرة في الأسس التي قامت عليها الانكشارية، انضم كثير من الأهالي وعامة الناس إلى جيش الانكشارية (جارشيل، 1984 : 482) بموافقة السلطان مراد الثالث، كما ان انضموا لليهود إلى صفوف الانكشارية، وقد ساهم ذلك في زرع الفساد والفتنة بين الجنود، وبهذا صارت الانكشارية جهازا أجنبيا داخل الدولة العثمانية يعمل على إفساد أمورها وتوجهاتها السياسية (Anderson, 2007:36).

بعد أن كانت الانكشارية عماد الدولة وقوتها و أحدا اهم عوامل تمددها واتساعها و انتصارها في الحروب, اصبحت عبئا على الدولة واهم عوامل تأخرها و مصدرا للفساد والضعف والصراع والتنافس، فقد تدخلت في الحكم و انشغل افرادها في مضاعفة دخولهم المادية، إضافة إلى تعسفهم في جمع الضرائب وابتزاز أموال الأهالي مما نتج عنه العديد من الثورات وحركات التمرد التي أدت إلى توقف فتوحات الدولة العثمانية (طقوش، 1995 : 82) , إذ ان تدخل الانكشارية أدى الى دخولهم في صراع مع السلطة العثمانية قاد في النهاية الى إبادتهم على يد السلطان محمود الثاني في ما عرف بمذبحة الانكشارية في عام 1826 . (فريد بك , 1981:430) .

وخلص لما تقدم، فإنه يبدو واضحا بأن الانكشارية لعبت دورا مهما في تاريخ الدولة العثمانية ومصيرها، فقد صارت المسئولة عن نقطتين في غاية الأهمية هما: تحديد مسار الفتوحات ومدى استمرارها، وتحديد جليش العرش العثماني من أسرة آل عثمان، كما كانوا هم أصحاب الكلمة في الدولة، في الفترة التي يخلو العرش العثماني فيها من السلاطين وهي فترة وفاة أحدهم والانتظار حتى مجيء من يخلفه.

المبحث الثاني

المؤسسة العسكرية في عهد الجمهورية التركية (1923-2002)

سنتناول في هذا المبحث تبلور دور المؤسسة العسكرية في الفترة الحاسمة التي تمثلت بسقوط الدولة العثمانية و تأسيس الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال و إرسائه لأسس العقيدة الكمالية.

المطلب الأول

المؤسسة العسكرية ما بين سقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية

تبين مما تقدم أن الدولة العثمانية كانت تتميز بطابع حربي، حيث كانت في حرب دائمة، كما رأينا أن إمكانياتها كانت مخصصة بالدرجة الأولى لتعزيز قواتها العسكرية. (الخبوطلي، 1972: 16)

وقد عزز هذه النزعة الحربية الموقع الجغرافي لإمارتهم في شبه جزيرة الأناضول، حيث أحاطت بالعثمانيين كيانات سياسية مختلفة دينيا وعرقيا، وكانت العلاقات بين العثمانيين وهذه الكيانات السياسية عدائية في معظم الفترات. (الشناوي، 1980: 49)

كانت نشأة الدولة العثمانية في القرن الثالث عشر الميلادي بداية مرحلة لعب خلالها الجيش دورا بارزا كأداة أساسية في تنفيذ سياسة الدولة (الخبوطلي، 1972: 17) وقد كان من الطبيعي أن تؤدي ظروف الدولة الداخلية والخارجية طوال عهد الدولة العثمانية إلى إضفاء أهمية خاصة على الشؤون العثمانية، وإعطائها الأولوية بين شئون الدولة، وفي هذا يذهب بعضهم إلى أن الدولة العثمانية كانت بمثابة معسكر ضخمة. (Coles، 1968: 34)

وقد مدت الدولة العثمانية الاختصاص الثاني للجيش إلى الولايات العثمانية ومهمتي الحرب والحكم اللتين جعلتا من اختصاص الجيش العثماني، ومن هنا كانت سيطرة الجيش على أجهزة الحكم، وعلى الغالبية العظمى من شتى القطاعات واضحة وظاهرة في تاريخ الدولة العثمانية. (هاملتون وبودن، 1971 : 50).

مما تقدم يتضح ان الجيش كانت له اليد الطولى في السياستين الداخلية والخارجية، ولكن في فترات معينة من التاريخ العثماني، جرت محاولات لإبعاد الجيش عن ممارسة السياسة، ففي الفترة الواقعة بين 1908-1909، ناقش الاتحاد والترقي التدخل المباشر لضباط الجيش في شئون السياسة في اجتماعه السنوي الذي عقد في سلانيك في صيف عام 1909، وقد تحدث مصطفى كمال في هذا الاجتماع بأن بقاء الضباط لفترة طويلة في حزب الاتحاد والترقي لا يمكن الدولة من بناء جيش قوي وحزب قوي، وقد أنشأ مصطفى كمال نظام تحالف القوات المسلحة لمقاومة تقسيم الأناضول من قبل القوى الأجنبية ، إلا أن هذا التحالف لم يكن موجودا خارج مفهوم الصراع من أجل الاستقلال، فالائتلاف الذي تكون من ضباط الجيش وموظفي الدولة والمحامين والصحفيين والمدرسين الذين شكلوا أهل الفكر والتجار ورجال الأعمال ومالكي الأراضي والوجهاء في الريف، ولكن بعد عام 1923 كان النظام أقل تسامحا من ذلك، وهذا التحالف غير الرسمي هو الذي أوجد الدولة الجديدة وحزب الشعب الجمهوري واستقرار النظام الجديد. (Bahrapour, 1967: 62)

ويمكن القول إن مصطفى كمال اتبع إستراتيجية مزدوجة فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية، تضمنت خطتين أساسيتين:

الخطة الأولى:

ضمان عودة الجيش إلى تكفاته بعد حرب الاستقلال، حيث عارض تدخل الجيش بالسياسة، وعلى هذا أصبحت المؤسسة العسكرية بعيدة عن العمل الحزبي، ومن مظاهر سمات الجيش هي التمسك

بمبادئ أتاتورك الستة وهي: الجمهورية والشعبية والقومية والعلمانية والدولتية والثورية الإصلاحية، كما يعتبر جيش الكمالية بمثابة الضمان الأكيد لازدهار الجمهورية خاصة إذا تم اعتبار أن مصطفى كمال اعتبر الجيش والشبيبة هما المسئولان على الحفاظ على مكاسب الجمهورية واستقلالها وسيادتها، وعلى هذا الأساس فإن الجيش يحاول اقتحام الحياة السياسية في حالة وجود انحراف في المبادئ الأتاتورية، وهذه النقطة واضحة من خلال سلوك المؤسسة العسكرية في السنوات الأخيرة (الحسن، 1981 : 84).

الخطة الثانية:

تحدد في أن الجيش يعتبر رمزا للتحديث وفي الحقيقة قام الجيش في أوقات كثيرة على تحديث المؤسسات التركية، والخطة أعطت للجيش سمعة جديدة، صحيح أن عملية التحديث بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وبتأثير من الولايات المتحدة ولكن جميع الظروف كانت مواتية لخلق مجتمع متطور بصورة سريعة، على أن هذا التحديث لم يتم كما يجب (Bahrapour, 1967: 56).

إن المرحلة الأولى من نضال الحكومة التركية التي جاءت بعد حرب الاستقلال وإعلان الجمهورية التركية في نهاية تشرين أول عام 1923، قد انتهت بذلك لتؤكد بداية عهد جديد للبيروقراطية العسكرية المدنية للبرجوازية الصغيرة، وعلى هذا الأساس فإن سيطرة الأخيرة على السلطة كانت علامة واضحة في الحركة نحو تعزيز وإقامة القومية البرجوازية التي فتحت الطريق أمام التطور الرأسمالي الوطني المستقل تحت قيادة وسيطرة الدولة والبيروقراطية العسكرية المدنية. (BerberOglo, 1982: 11).

من وجهة نظر الجيش فإن الأحزاب يجب أن تعمل من أجل رفاهية الشعب وترسيخ الديمقراطية وأن السياسي الحقيقي يجب أن يكون مؤمنا بمبادئ أتاتورك. وأصبحت نظرة الضابط التركي إلى

السياسيين نظرة غير إيجابية، وأن السياسيين في تركيا من وجهة نظر الضباط يفكرون فقط من أجل مصالحهم الشخصية دون النظر إلى المصالح القومية (النعيمي، 1990 : 101) .

وتؤكد المؤسسة العسكرية بأن هناك تهديدات من قبل الشيوعيين والأكراد والحركات الدينية التي تهدف إلى تفويض النظام التركي، وعلى هذا الأساس فإنها ترى بأن الأحزاب تلعب دوراً هاماً في خداع الشعب من أجل مصالحها الحزبية وتؤثر على معنوياتهم من أجل إبعادهم عن مبادئ أتاتورك، وأن الجيش يقوم بالتصدي لمثل هذه المحاولات، ولا يسمح بتبديل النظام الأساسي والابتعاد عن الديمقراطية، ومن وجهة نظر الجيش انه مهما حاولت الأحزاب فإن مصيرها الفشل أمام قوة الجيش. (النعيمي، 1990: 101).

المطلب الثاني

دور المؤسسة العسكرية في بناء الجمهورية التركية

شكلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى والأوضاع التي فرضتها أحكام هدنة مونديروس عام 1918 مفصلاً تاريخياً في مستقبل الدولة العثمانية بوجه عام، وفي علاقة الجيش بالسياسة على وجه الخصوص، فمع هروب زعماء الاتحاد والترقي عقب الهزيمة، توأرى دور الجيش في إدارة العملية السياسية.

قاد مصطفى كمال أتاتورك وعدد من قيادات الجيش المشهود لهم بالكفاءة العسكرية حركة المقاومة الوطنية (1920-1922) ضد جيوش الاحتلال الفرنسية والإيطالية واليونانية والبريطانية التي توجت بتحرير الأناضول واسطنبول من أيدي المحتلين.

وقد أحدثت حركة المقاومة الوطنية وحرب الاستقلال مزجا قويا بين الدورين السياسي والعسكري في مفهوم الوظيفة العسكرية، وقدر لمصطفى أتاتورك التوفيق في استخدام هذه الشخصية ذات الوجهين السياسي والعسكري في تولي إدارة البلاد، وبذلك لم يعد يقتصر دور الجيش وقتها على نقل الكماليين إلى سدة الحكم، بل تحول الجيش إلى عضو فاعل في مؤسسة النظام الجديد (عبد الجليل، 2005: 81).

وقد تولى إدارة الجمهورية التركية ثلاث من قيادات الجيش هم: مصطفى كمال أتاتورك رئيسا للجمهورية، وقائدا أعلى للقوات المسلحة، وعصمت إينونو رئيسا للوزراء والساعد الأيمن لأتاتورك، وفوزي جاقماق رئيسا لقيادة الأركان العسكرية، وبهذه الكيفية تمكن أتاتورك ورفاقه من الاحتفاظ بصياغة المشروع الثوري الكمالي وتطبيقه (عبد الجليل، 2005: 106-108)

اضطلع دور الجيش في العملية السياسية خلال عهد مصطفى كمال أتاتورك (1923-1938) بمهمة القوة الداعمة للثورة الكمالية، بعد أن تمكن أتاتورك من إقصاء المعارضين له من القادة العسكريين، فقام بإلغاء الخلافة الإسلامية بقوة الجيش وتشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين وبعد استقرار الأوضاع قام أتاتورك بإعادة تنظيم الداخل العسكري، وترسيخ وضعيته القانونية، ونصبه حارسا للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام 1935، حيث نصت المادة الرابعة والثلاثون فيه على أن: "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية" (عبد الجليل، 2005: 155) وبهذا بات الجيش التركي مسئولا مسئولية قانونية عن حماية تركيا عسكريا، ومخولا بحق التدخل لحماية وإنقاذ مبادئ الجمهورية التركية التي آمن بها أتاتورك ودعا إليها والتي هي (هلال، 1999: 87)

1- الجمهورية : استبدال النظام السلطاني العثماني بالنظام الجمهوري.

2- القومية : مؤسس الجمهورية التركية هو الشعب التركي والمسمى بالأمة التركية. وترتكز الجمهورية التركية على المجتمع التركي فكما يكون كل فرد من هذا المجتمع مليئاً بالثقافة التركية كلما كانت الجمهورية المستندة على هذا المجتمع قوية حيث يجب ان تستبدل الرابطة السياسية الدينية الاسلامية بالرابطة الوطنية التركية (المللية) .

3- الشعبية: أي ان الشعب هو صاحب الحق في تقرير مصيره و تعني الفكرة الشعبية ان الشعب هو صاحب السيادة لا الارستقراطية السلطانية العثمانية والملوك والاقطاعيين ورجال الدين المرتبطين بها.

4- الدولتية : أي ان الدولة ستكون اداة التغريب و العلمنة و التحديث لتركيا في المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

5- العلمانية: و تعني فصل الدين عن الدولة, و هي الفكرة التي آمن بها اتاتورك وروج لها بل وفرضها في تركيا .

درس اتاتورك في الاكاديمية الحربية في طولون بفرنسا و تأثر فكريا بالايولوجية الوضعية السائدة في فرنسا انذاك حيث حاول استنساخها ضمن مشروعه لتغريب تركيا من خلال سيطرة الدولة على المجال الديني وليس مجرد الفصل بين الدين والدولة. (هلال,1999: 89).

6- الثورية: أي الثورة على الافكار والعادات والتقاليد والمؤسسات السائدة في تركيا آنذاك حيث اعتبرها اتاتورك بالية ومتخلفة لايمكن تغييرها الا بقلبها و الثورة عليها.

في الجزء المتبقي من الفصل الثاني لهذه الدراسة، سيتم استعراض تاريخ الانقلابات العسكرية التي مرت بها الجمهورية التركية ودور المؤسسة العسكرية في كل منها في التوجهات السياسية والتعديلات الدستورية التي طرأت لتمهد الطريق دوما لتولي وتدخّل المؤسسة العسكرية شؤون الدولة السياسية.

المبحث الثالث

دور المؤسسة العسكرية في مرحلة الانقلابات لغاية عام 2002

هذا المبحث يتناول مرحلة الانقلابات العسكرية خلال امتداد مرحلة طويلة من الستينات إلى نهاية الثمانينات، أصبحت الحياة السياسية تدار تحت تأثير عاملين اثنين: نظام الأحزاب السياسية والجيش كمؤسسة سياسية ذات طابع خاص، وأصبح الجيش في هذه المرحلة شريكا فعليا في الصراع السياسي، وكان أحيانا يتزعم الصدارة فيه و يتسيد المشهد السياسي آخذا السلطة في قبضته مقررًا مسائل الحكم خارج أطر النظام التعددي أو مخالطة له.

المطلب الأول

الانقلابات العسكرية في تركيا

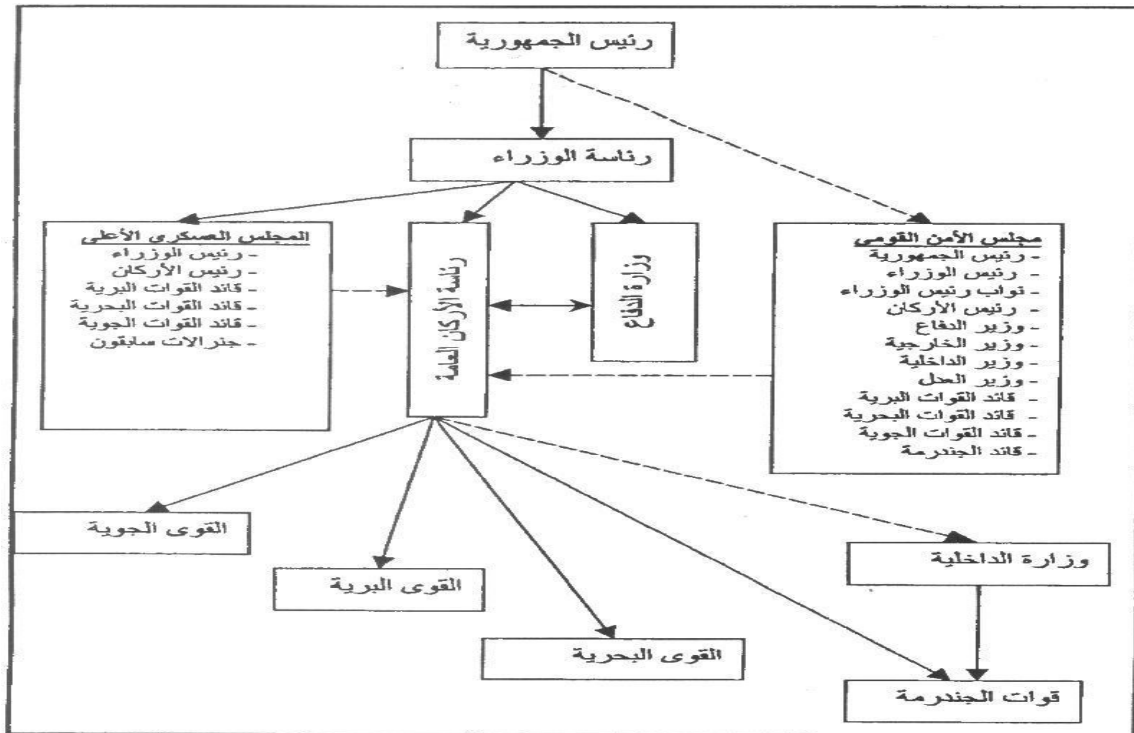
انتزع الجيش السلطة ثلاث مرات منذ عام 1960 ، سواء كان مباشرة أو بشكل غير مباشر بعد الانقلاب الحكومي الذي حدث في 27 مايو 1960، ومؤامرة قيادة الجيش في 21 مارس 1971، وبعد الانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 1980، وقد كان الجيش بعد كل انقلاب من هذه الانقلابات الثلاثة ينحى إلى تطبيق ما يسمى بالمرحلة الانتقالية التي كان يسعى فيها إلى توطيد النظام في البلاد بشتى الطرق، في الوقت الذي كان يقوم به بحل بعض المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبهذا وجد مصطلح المرحلة الانتقالية أو النظام الانتقالي ضمن المصطلحات التي تداولتها الصحافة ومن يكتب في السياسة، وفي المرحلة السابقة الذكر كانت تتناوب على البلاد قيادات عسكرية ومدنية. (الجهماني، 1997 : 11).

وللبحث عن تفسير للنشاط السياسي للجيش في تركيا، فإن الجدير بالبحث في هذا المقام هو الأساليب العامة للتطور الاقتصادي والسياسي التي رافقت في مرحلة انهيار الدولة العثمانية و حرب التحرير ونيل الاستقلال و اعلان قيام الجمهورية التركية من جهة، وفي مميزات التطور في تركيا ذاتها وفي الأحداث التي جرت فيها ليس في حينها فقط، بل في تاريخ تركيا السابق من جهة أخرى. كان للدور الذي لعبته الطبقة العسكرية المتقنة في ظهور وتطور حركة تركيا الفتاة دورا هاما جدا، ففي عام 1889 أسس العسكريون تنظيما سريا، وضع أما عينيه النضال ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

وبرز الجيش في تركيا كقوة سياسية نشيطة في مرحلة نشاطات حركة التحرير الوطني التركية، فالجزء الهام من البيروقراطية العسكرية لم يسهم مساهمة فاعلة في هذه الحركة فحسب، بل أصبح القوة المنظمة لها، وكان ممثل البيروقراطية العسكرية هو مصطفى كمال أتاتورك، الذي تزعم حركة المقاومة الوطنية الذي كان يؤمن بفكرة تغريب تركيا بالمعنى السياسي، أي تشكيل مؤسسات سياسية ونظام حسب النمط الغربي، على الرغم من أن الحقيقة تقول بأنه أثناء حياته لم يكن نظام تعدد الأحزاب سائدا، بل استطاع فقط تأسيس مقدمات جيدة له، وفي الوقت نفسه، اقتنع مصطفى كمال بضرورة عدم تدخل الجيش في المرحلة الأولى من حياة الجمهورية التركية بشكل مباشر في الحياة السياسية.(الجهماني، 1997: 14) ، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية وفي خضم الأزمة التي نتج عنها تطبيق نظام التعددية الحزبية، ازداد اهتمام ضباط الجيش بالسياسة، ويوافق هذا السلوك ليس فقط التقاليد العثمانية التركية، بل قانونية تطور بلدان العالم الثالث والدول النامية في مرحلة ما بعد الاستعمار، ففي ظروف الصعوبات الاقتصادية والصراع الاجتماعي والسياسي الحاد حول طرق وأساليب التطور المستقبلي، وتأسيس المؤسسات السياسية البرجوازية في الوقت الذي يكون فيه لنظام والانضباط مزعزعان في الجيش، لاسيما بين كوادر الضباط، كل هذا مجتمعا

أصبح يبرز كمنظومة سياسية ذي طراز خاص. (الجهمني، 1997: 15)، و بهذا ارتفعت وتيرة النشاط السياسي للجيش على التوازي مع ترسيخ النظام التعددي في تركيا، وأصبحت الشراكة مع الجيش في المجال السياسي أمراً مسلماً به رغم اعتراض الشخصيات والأحزاب السياسية، الأمر الذي جعلهم في تدمر مستمر ودائم التوتر، ففي مرحلة الحكم المدني في الستينات والسبعينات كان الجيش دائم التردد لتطور الأحداث السياسية في البلاد وللصراعات التي كانت تدور بين الأحزاب السياسية، وكان يراقب نشاطات الشخصيات السياسية المدنية، وبعد عام 1960 ترجم الجيش هذه المراقبة من خلال مجلس دستوري خاص هو مجلس الأمن القومي، الذي يضم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء، ورئيس هيئة الأركان وعدد من كبار الضباط، وبهذا الشكل كانت السياسة دائمة القلق لما تخضع له من رقابة عسكرية.

شكل رقم (1)



مخطط تمثيلي يبين موقع المؤسسة العسكرية في تنظيم الأمن القومي والنظام السياسي

مما تقدم، يتضح بان ما يميز التطور التاريخي في تركيا إلى جانب مسار تطور البلدان المتحررة، هو بروز عاملين أساسيين في المرحلة الواقعة بين الستينات والثمانينات - الأحزاب السياسية والجيش، كما أدت هذه الأزمات الدورية التي تعرض لها النظام التعددي إلى تدخلات من قبل الجيش والانتقال إلى الحكم بقوانين الطوارئ ، وفي نفس الوقت كانت تدور صراعات عديدة ومتنوعة ، إن كان داخل النظام التعددي أم ضمن المؤسسات العسكرية، وذلك انطلاقاً من اختلاف التوجهات السياسية التي كان كل منها يقف على قاعدة اجتماعية ما، ويمتلك أهدافاً خاصة به.

انقلاب 1980: تحول الدولة والمجتمع إلى النظام العسكري

ساد في عقد السبعينات مناخ سياسي استمت ملامحه بخلافات وانشقاقات حزبية طاحنة، أضاعت استقرار تركيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وانتشرت أعمال العنف والإرهاب بين نشطاء الفكر اليساري، وامتدت إلى المجموعات اليمينية والقومية، وكان الصراع (العلوي - السني) والصراع (الكردي - التركي) من أهم العوامل المحفزة لتفاقم الفوضى إلى الحد الذي أصاب الحكومات بالعجز عن حلها (النعيمي، 1992: 77) مما دفع برئيس قيادة الأركان وقتها في ديسمبر 1979 لتقديم مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورؤساء الأحزاب والأجهزة الدستورية المعنية لدعوتهم إلى القيام بواجباتهم وتضمنت تهديداً بالتدخل العسكري في حال فشلوا في حل مشكلات الدولة، وقد منيت الأجهزة كلها بالفشل، مما نتج عنه قيام المؤسسة العسكرية ممثلة برئاسة الأركان بانقلاب عسكري في 12 ديسمبر 1980، حيث أعلنت الأحكام العرفية وإدارة شؤون البلاد السياسية.

وتعد فترة إدارة هذا الانقلاب التي امتدت ثلاث سنوات هي الأطول قياساً مع الانقلابات السابقة، والأكثر تأثيراً في إعادة ترسيم حدود العمل السياسي والحزبي والمؤسسي، وكانت الأكثر

ترسيخا للنفوذ العسكري داخل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقامت المؤسسة العسكرية في هذا الانقلاب بإعداد دستور تركي جديد عرف بدستور 1982، وهو الدستور الحالي في تركيا، وقد أعدته إدارة الانقلاب بدقة وعناية فائقة، عززت من خلاله من وضعية المؤسسة العسكرية الدستورية، ومنحت لنفسها مزيدا من الصلاحيات في التدخل المباشر وغير المباشر في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تركيا، مما دفع برجال القانون والسياسة الأتراك إلى وصف دستور عام 1982 بأنه عسكرة للدولة والمجتمع. (النعمي، 1992: 109-113).

تمثل النفوذ الذي أعطاه دستور 1982 للمؤسسة العسكرية بالنقاط الآتية:

- 1- تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل مجالس إدارات مؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون، ليكونوا جهة رقابية على هذه المؤسسات.
- 2- توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق لمؤسسة العسكرية سيطرة كاملة على الحياة السياسية، وإيجاد المبرر الدائم لأي تدخل عسكري بدعوى تحقيق الأمن ومنع قام حركات العنف والإرهاب.
- 3- تعديل سلطات مجلس الأمن القومي الذي تشكل في دستور عام 1960 وذلك بأن نصت المادة رقم 118 من دستور 1982 على زيادة عدد الأعضاء العسكريين في المجلس لغرض زيادة الثقل العسكري على المدني داخل المجلس.
- 4- تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، ووجوب أن يتولى أمانتها فريق أول يتم ترشيحه من قبل رئاسة أركان العامة، كما تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شئون تركيا العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن مسئوليتها في حماية مبادئ اتاتورك.

كما إن هناك دروساً أساسية استفاد منها الجنرال كنعان أيفرين صاحب انقلاب عام 1980

من كل من انقلاب عام 1960 وانقلاب عام 1971، تتلخص في أربعة نقاط هي:

الدرس الأول: أن تكون السلطة موحدة في قمة الجيش، فبدون مشاركة رئيس الأركان وقادة القوات

المسلحة فإن البديل هو الصراع على السلطة بين قادة الجيش كما حدث في انقلاب عام 1960.

الدرس الثاني: أن قادة الانقلاب لا بد وأن يسيطروا أولاً على السلطة السياسية التي لا ينبغي أن

تترك للسياسيين أو أن تكون مساجلة بين العسكريين والسياسيين.

الدرس الثالث: أن تكون هناك خطة واضحة للعمل جرى الاتفاق عليها قبل أن يقرر الجيش

الانقلاب.

الدرس الرابع: أن يسبق الانقلاب انشقاق النظام السياسي المدني وتفككه، مما يتيح للجيش بعد

الانقلاب فترة مناسبة لإعادة بناء النظام السياسي وفق الخطوط التي تحددها القوات المسلحة (هلال،

1999: 145)

المطلب الثاني

دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا قبل حزب العدالة والتنمية (قبل عام

2000).

وفقاً للمعايير السياسية، لا تعد تركيا دولة ديمقراطية، ولا تراعي حقوق الإنسان من

المنظور الأوروبي، إذ بالرغم من التعددية الحزبية السياسية وتداول السلطة (الحكومة) بين الأحزاب،

فإن الحكم لم يزل بيد المؤسسة العسكرية، فهي تعطي الحكومة لائتلاف الذي ترضى عنه، فبعد أن

أحبرت ائتلاف الرفاه - الطريق الصحيح- بزاعمة نجم الدين أربكان على التخلي عن رئاسة

الحكومة في يونيو 1997، كلفت يلامظ بتشكيل الحكومة، في حين أن عدد نواب حزبه (الوطن الأم)

في البرلمان آنذاك كان أقل من عدد نواب حزب الرفاه (هلال، 1999: 235).

وبعد أن أصبح الانقلاب العسكري مرفوضاً من أمريكا والاتحاد الأوروبي والنخبة الجديدة في تركيا، يفرض العسكريون على رئيس الدولة ورئيس الحكومة السياسات الداخلية والخارجية من خلال مجلس الأمن القومي، بدأ من إعلان الحرب على دولة مجاورة كما حدث مع سوريا، إلى القيام بعمليات عسكرية ضد الأكراد، والتحالف العسكري مع دولة أخرى (إسرائيل) وحتى تقرير ما إذا كانت النساء يرتدين الحجاب أم لا، وحسم أمور التعليم في المدارس وتحديد ثلث ميزانية الدولة للدفاع.

وفي يوم 27 أكتوبر من العام 1997، أي قبل يومين من الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، عقد مجلس الأمن القومي، الذي يملئ من خلاله العسكر تعليماتهم اجتماعاً قرر فيه مواصلة مكافحة الحركة الانفصالية الكردية والأصولية الإسلامية. وإن كان الجيش في الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية قد أصبح منخرطاً في حرب ضد الأكراد والإسلاميين، فإنه بذلك قد دخل حرباً مع نصف عدد مواطني تركيا، أي أن نصف تركيا يحارب نصفها الآخر، حرب البحث عن الذات، التي تقسم الأمة إلى غزاة ومهزومين، لكن الغزاة لا يظنون غزاة أبداً. (هلال، 1999: 240)

المطلب الثالث

المؤسسة العسكرية و الشأن الاقتصادي

في ظل هذا النفوذ القوي للجيش لا بد له من قوة اقتصادية تسند القوة السياسية لذلك أسس الجيش التركي لنفسه شركة استثمارية أخطبوطية ضخمة تحمل اسم «أويك» حسب القانون المرقم 205 في 1961/1/3 والمعروف باسم قانون صندوق تقاعد ومساعدة الكادر العسكري Military personnel assistance & pension fund

قانون تأسيس «أويك» الذي ظهر في النشرة الرسمية 10702 في 1961/1/9، منحها استقلالية تامة فلم تكن خاضعة لرقابة البرلمان ووفق التشريعات الاقتصادية للحكومة. حسب قانون اويك يتم اقتطاع جزء من معاشات العسكريين و تستثمر ارباحها و توزع عليهم للحفاظ على مستوى معاشب لائق للعسكريين.

تضم اويك اكثر من خمسين شركة تعمل في صناعة و انتاج مختلف المواد و المنتجات كالفلولاذ و السمنت و السيارات و كذلك في مجال الاستيراد و التصدير و الانشاءات و هي تسهم بشكل فعال في دعم الاقتصاد التركي كإحدى الشركات الرائدة في القطاع الصناعي في تركيا. هذه المؤسسة يديرها جنرالات وضباط متقاعدون، ويحصلون منها على رواتب كبرى تضاف إلى معاشاتهم التي يحصلون عليها بالفعل من الدولة. تمتلك الشركة الشاسعة المتفرعة عبر البلاد أسهما في بنوك وشركات سيارات وأسمنت وحديد وأغذية وكيماويات وخدمات وطاقة

وخلصة الفصل ان الباحث يرى أنه لا يمكن اعتبار الجيش فقط دبابات و جنوداً يراقبون السياسة و يؤدون الوظيفة المتعارف عليها للقوات المسلحة و هي حماية الوطن والحفاظ على الجمهورية , وإنما هو أيضاً قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهتم بالشأن العام غير العسكري ولديها برامج تعمل من أجلها إذ أن دراسة دور الجيش في السياسة العامة من خلال جدليات المجتمع والدولة في تركيا تتيح معرفة الناظم الرئيسي للسلوك السياسي للدولة، وتتطلب المعرفة بدور المؤسسة العسكرية معرفة بالمؤسسة نفسها وآليات فعلها ودورها السياسي، بمعنى أن المطلوب هو مزيد من التركيز على سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية بهدف الحصول على معارف وثيقة الصلة بموضوعها ومصدرها، ومن ثم إزالة الغموض حول الجيش التركي أو الشؤون التركية (محفوظ:49, 2006).

الفصل الثالث

تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم في تركيا (2002-2010)

سنتناول في هذا الفصل السياسات التي اتبعتها هذا الحزب و الانجازات التي تحققت اثناء فترة حكمه في ظل وجود المؤسسة العسكرية ذات النفوذ القوي و القوى العلمانية التي سيطرت على المشهد السياسي منذ تأسيس الجمهورية التركية

بعد إحباط المشروع السياسي لحزب الرفاه، طالبت القوى العلمانية بما فيها المؤسسة العسكرية في تركيا بإقامة دعوى لدى المحكمة الدستورية لغلق حزب الرفاه بتهمة إدخال تركيا في حرب أهلية، وبتاريخ 16 كانون الثاني 1998 أصدرت المحكمة قرارها القاضي بغلق الحزب بعد إدانته بالقيام بأنشطة مخالفة لمبادئ العلمانية والحكم على أركان بالحظر السياسي لمدة خمس سنوات (نور الدين، 2003 :22).

و بعد أن أغلق حزب الرفاه أعاد تشكيل نفسه مرة اخرى تحت زعامة رجائي قوطان ولكن بمسمى جديد هو حزب الفضيلة. (نور الدين، 2003 : 23)

شارك حزب الفضيلة في الانتخابات التشريعية التي جرت في نيسان 1999 وحصل على (102) مقعد في المجلس الوطني، على أن الحزب سرعان ما بدأ يواجه مشكلتين رئيسيتين حالتا دون استمراره بالعمل السياسي، تمثلت المشكلة الأولى بظهور جناح جديد داخل الحزب بزعامة رجب طيب أردوغان، وعبد الله غل وبولنت أرنج زعيم كتلة الفضيلة في المجلس الوطني، ومليح كوكجيه رئيس بلدية أنقرة، وغيرهم، وقد أطلق على هذا الجناح "المتجددين" الذي سعى للانفصال عن الفضيلة وتأسيس حزب جديد، فيما تمثلت المشكلة الثانية بتوجيه الادعاء العام الجمهوري اتهامه لحزب الفضيلة بمخالفته للمبادئ العلمانية للدولة وكونه وريثاً لحزب الرفاه المحظور،

وطالب الادعاء بإقالة جميع نواب الحزب في المجلس الوطني، وعلى إثر ذلك صدر قرار من المحكمة الدستورية بتاريخ 22 حزيران من العام 2001 (محمد علي، 2002) بغلق حزب الفضيلة، إلا أن جناح المحافظين من الحزب من أتباع أربكان سارعوا مرة أخرى إلى تشكيل حزب جديد أطلق عليه حزب السعادة في العشرين من تموز من العام 2001، حيث انضم لتشكيلة هذا الحزب (42) نائباً، في حين انضم ما تبقى من النواب السابقين من حزب الفضيلة والبالغ عددهم (58) نائباً إلى جناح المتجددين بزعامة أرووغان، الذي تحول فيما بعد إلى حزب العدالة والتنمية، وذلك بتاريخ 14 آب 2001. (محمد علي، 2002)

في هذا الفصل من الدراسة، سيتم استعراض تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، والتعرض للعديد من المحطات التي مر بها الحزب أثناء حكمه، بالإضافة إلى التحدث عن أهم المبادئ التي جاء بها حزب العدالة والتنمية لإصلاح المنظومة السياسية التركية.

المبحث الأول

بدايات حزب العدالة والتنمية

جاء حزب العدالة والتنمية في ظل مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الإسلاميين والنظام الذي تشكل المؤسسة العسكرية أداته الأولى والرئيسة، حيث قام الجيش بإقصاء أركان واتهام الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمة مؤسساته والانقلاب على الأيديولوجية الأتاتورية، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجهة مع النظام وطبيعته المتجذرة وعدم إعطاء المبررات لتكرار ما حدث في شباط 1997، فجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب في 14 آب 2001 تحت عنوان (العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع)، حيث أعلن زعيم الحزب اردوغان في هذا المؤتمر موقفه من العلمانية والإسلام، معتبرا العلمانية مبدأ أساسيا للسلم الاجتماعي، وأعطى تصورا واضحا للعلمانية يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، كما أكد اردوغان على مرجعية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) و (الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية). (Rubin, 2005: 16).

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، قررت حكومة أجاويد الائتلافية (1999-2002) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002، و شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبد الله غل بسبب الحظر المفروض على اردوغان منذ عام 1998، وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (34.29 %) من أصوات الناخبين ليحصل على (363) مقعداً في المجلس الوطني، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على (19.4%) من أصوات الناخبين

أي (178) مقعداً في المجلس الوطني، وبذلك تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة ووضعاً بذلك حدًا لظاهرة الائتلافات الحكومية. (كركولي، 2007: 8).

تصدرت مسألة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب أردوغان قائمة أولويات حكومة عبد الله كول ، فتمكن المجلس الوطني من تعديل المادة (312) من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على أردوغان ليتسنى له الترشح للانتخابات التكميلية، وفاز أردوغان في هذه الانتخابات بعد ترشحه نائباً عن مدينة سيرت Siirt وقدر له دخول المجلس الوطني ،فبادر عبد الله كول إلى تقديم استقالة حكومته ليفسح المجال أمام أردوغان لترأس الحكومة الجديدة في 2003/3/12 (كركولي،9:2007)

المطلب الاول

أهداف ومبادئ حكومة أردوغان (حزب العدالة والتنمية)

لقد وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان الأهداف الآتية نصب أعينها لإدارة الحكم في تركيا:

الهدف الأول: تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

الهدف الثاني: ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.

الهدف الثالث: تحقيق المشروع الإصلاحى للحزب.

الهدف الرابع: تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية.

الهدف الخامس: السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

أما أهم المبادئ الأساسية التي تأسس عليها الحزب فيمكن إيجازها بما يلي:

1. الانفتاح أمام المعرفة والخبرة

2. التطورات التكنولوجية الجديدة
3. الفرص وفتح قنوات الاتصال مع جميع الفئات الاجتماعية والمتقنين في البلاد
4. تبني مفهوم القيادة بالمشاركة والتفكير الجماعي
5. اعتبار حرية الفرد حق ثابت لجميع البشر
6. الدعوة إلى النزاهة والاستقلال الكامل للسلطة القضائية
7. اعتماد مبدأ العمل على أساس من العدالة والكفاءة والجدارة والثقة فيما يتعلق بالتعيينات في المجال العام.(خيرى، 2009)

المطلب الثاني

تغير النظام السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية.

من واقع الدستور التركي، فإن النظام في تركيا نظام جمهوري ديمقراطي (برلماني) علماني، وإذا ما تم النظر بتعمق إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982، من الناحية النظرية، فله ما يميزه عن الانظمة السائدة في الدول الديمقراطية حاليا على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه موزونة على وتيرة العلمانية الأتاتورية التي تحميها المؤسسة العسكرية، وهو إلى ذلك نظام علماني متشدد تجاه وجود الدين في الفضاء العام، في بلد شكل لعدة قرون مركزا لدولة الخلافة الإسلامية ، وما نسبته 99 % من شعبه هم مسلمون (حسن، 2006: 15).

ونتيجة لمحدودية طابع هذا النظام، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغيرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة الخارجية، حتى في الوقت الذي كان ممكنا فيه تحقيق

التفاعل السياسي المؤدي إلى إحداث تغيير على هذا الصعيد، كانت المؤسسة العسكرية تتدخل

باستمرار لإحباطه وإعادة الأمور إلى طبيعتها القائمة من جديد (Conquerors, 2005:112)

غير أن تجربة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 قد نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجاً يلفت الانتباه ويحظى باهتمام الكثيرين من رجالات السياسة في العالم، ليس فقط لما جاءت به الجوانب النظرية فيه، وإنما للتفاعلات الواقعية التي نتجت عنه وللآثار التي يمكن أن تنتج فيما لو تم تطبيق هذا النموذج في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي.

يتمحور النموذج التركي (The Turkish Model) الذي أعده حزب العدالة والتنمية حول

ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية، والعلمانية، والإسلام. (باكير، 2008)، ويمكن القول بأن سر

التحول في النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات القوة الناعمة على الصعيد الإقليمي هو إنه:

1- يمثل نمودجا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال انتهاج الواقعية والبرجماتية والاعتدال.

2- يمثل نمودجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها .

3- يمثل نمودجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية وحكم القانون، وعدالة وإصلاح وشفافية (باكير، 2009: 27)

المطلب الثالث

المؤسسات الدستورية

بالنظر إلى العناصر التقليدية للنظام السياسي القائم في تركيا، فقد نص الدستور على مبدأ

فصل السلطات، التي تتمثل بما يلي:

أولاً: السلطة التشريعية: وتتألف من الجمعية الوطنية - البرلمان، وتمارس صلاحية التشريع وفقاً لمادة (7) من الدستور، وهي صلاحية لا تفوض، وتتألف من (550) عضواً يتم انتخابهم كل أربعة أعوام (بعد التعديل الدستوري عام 2007) ويحق للجمعية إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب، وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة (Omer, 2003: 55). ويجوز إجراء انتخابات جديدة بقرار من رئيس الجمهورية ووفقاً للشروط المبينة في الدستور، كما يجوز إجراء انتخابات تكميلية في حال حدوث شواغر في أعضاء البرلمان حيث تجرى هذه الانتخابات مرة واحدة في كل فترة انتخابية (Omer, 2003: 57)

ثانياً: السلطة التنفيذية:

وتتألف من:

(1) رئيس الجمهورية:

وهو على رأس الدولة، ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، في السبق كان ينتخبه المجلس الوطني الكبير بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة، من بين النواب الذين أتموا الأربعين من العمر وممن أكملوا دراساتهم العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للانتخاب كنواب وبعد التعديلات الدستورية التي طرحها حزب العدالة والتنمية فسيتم انتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة.

تمتد فترة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر، على

أنه يجب على الرئيس التنحي عن عضوية الحزب حال توليه السلطة. (Niufer, 2001: 82)

وفيما يتعلق بمهام وصلاحيات رئيس الجمهورية وفقاً لدستور حزب العدالة والتنمية، فيمكن إيجازها

كالآتي:

1- تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله.

- 2- إيفاد ممثلي تركيا الدبلوماسيين وقبول اوراق اعتماد نظرائهم الأجانب.
- 3- المصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها.
- 4- ترأس مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء عند الحاجة
- 5- التوقيع على المراسيم والقرارات.
- 6- إصدار العفو عن بعض المحكومين عند توافر الشروط المطلوبة.
- 7- تعيين أعضاء ورئيس مجلس تفتيش الدولة
- 8- اختيار أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات.
- 9- مراقبة مدى سلامة تطبيق الدستور وأداء أجهزة الدولة مهامها بشكل منسق وصحيح.
- 10- طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء العام
- 11- إقامة الدعاوى لدى المحكمة الدستورية إذا ما تضمنت القوانين والمراسيم التي تحظى بقوة القوانين والنظام الداخلي للمجلس أحكاما تتعارض مع الدستور.
- 12- اتخاذ قرار تجديد انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير عند توافر الشروط المطلوبة.
- 13- اختيار أعضاء المحاكم العليا. (Niufer, 2001: 86)

(2) رئيس مجلس الوزراء:

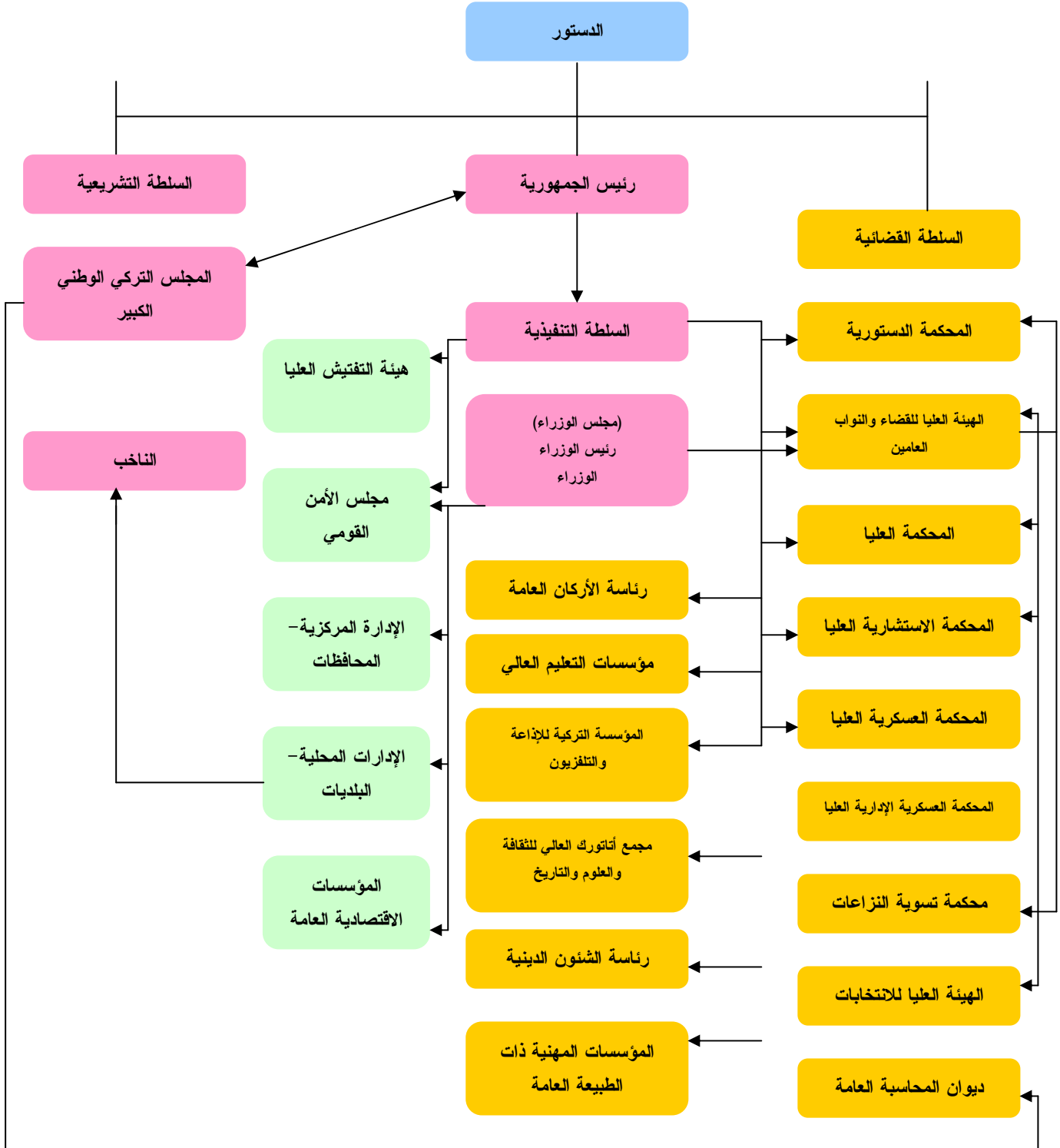
يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية.

ثالثا: السلطة القضائية:

وتنقسم على ثلاث فئات هي: القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، ومع إلغاء المادة (143) من الدستور عام 2004، فقد تم إحلال محاكم أمن الدولة محلها . والشكل التالي (2) يوضح هيكلية النظام الدستوري في تركيا بعد عام 2007.

شكل رقم (2)

النظام الدستوري التركي بعد عام 2007 (*) كيان الدولة للجمهورية التركية



(*) المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بمرجع علي حسين ابكير (2009) تركيا: الدولة والمجتمع - المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية،

المبحث الثاني

الانتخابات وحزب العدالة والتنمية

شكلت الانتخابات البرلمانية عام 2002 علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث، ليس فقط فيما يتعلق بالنتائج التي وصلت إليها والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية الذي حصد غالبية المقاعد النيابية بواقع (360) مقعداً من أصل (550)، الأمر الذي لم يحدث من قبل في تركيا لأي حزب، وإنما في السياسات التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج لا زالت تتفاعل وتخط معها تركيا دورها الفعال في المنطقة وصعودها الإقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات أهمية إستراتيجية.

بعدها، جاءت انتخابات عام 2007، لتؤكد رصانة وصواب النهج الذي سار عليه حزب العدالة والتنمية، الذي باركه الشعب التركي لما حققه في المسار الداخلي والخارجي لتركيا، والذي وضع تركيا على طريق استعادة دورها وموقعها وقوتها التاريخية.

شارك في هذه الانتخابات أربعة عشر حزبا سياسيا، ونظر لما نص عليه الدستور من وجوب حصول الحزب المرشح على 10 % من الأصوات العامة ليدخل البرلمان، لم ينجح سوى ثلاثة أحزاب ، فحقق حزب العدالة والتنمية أغلبية بعدما حصد (341) مقعداً من أصل (550) مقعداً في البرلمان (أي بنسبة 46.66%) من عدد أصوات الناخبين البالغ 42.5 مليون ناخب ، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري ن وهو الحزب الذي سيطر على الساحة السياسية التركية أعواماً عديدة امتدت منذ عام 1923 إلى عام 1950، على (111) مقعداً (20.85%) من أصوات الناخبين، أما حزب الحركة القومية فقد حصل على 70 مقعد (14.27%) من أصوات الناخبين، فيما ذهبت باقي الأصوات إلى المرشحين المستقلين الذين حصلوا على (28) مقعداً (24 مقعداً منهم للأكراد)

توزعوا بعد ذلك على أحزابهم الأصيلة بعد دخولهم إلى البرلمان (الموسوعة التركية، 2009: 314).

كما فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية التي جرت في تركيا بتاريخ 29 / 3 / 2009 التي تجاوز فيها عدد الناخبين (48) مليوناً، حيث حصد حزب العدالة والتنمية (15) مليون و 295 ألف صوت أي بنسبة % 39.2 بينما حصد حزب الشعب الجمهوري (9) مليون و 106 ألف صوت أي بنسبة % 23.3 و حزب الحركة القومية (6) مليون و 332 ألف صوت أي بنسبة % 16.2 و حزب التجمع الديمقراطي (2) مليون و 147 ألف صوت أي بنسبة % 5.3 (ORSAM, 2011: 8)

المبحث الثالث

الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها حزب العدالة والتنمية في تركيا.

مر الاقتصاد التركي بمرحلة تحول كبيرة طيلة السبع سنوات التي وقعت في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية عام 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وكان من نتائج هذا التحول زيادة الناتج القومي بين عامي 2002 و2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار بمعدل نمو بلغ في متوسطه (6.8%) (أوزتوك، 2009: 45) كما ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار إلى 10000 دولار، فضلا عما تحقق من انخفاض مستمر في معدلات التضخم وزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات، وبذلك احتلت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على مستوى العالم، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي، وتم تضيق الفجوة لأول مرة بين معدلات النمو التركية ومعدلات النمو الأوروبية (أوزتوك، 2009: 46)

في هذا الجزء من الفصل الثالث، سيتم تناول مسألة الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها حزب العدالة والتنمية في تركيا بعد توليه الحكم، للوقوف على أهم إيجابيات هذه الإصلاحات، والتعرف على نقاط الضعف والإخفاقات التي مرت بها حركات الإصلاح الاقتصادي في تركيا، وتحليل نقاط القوة والضعف والدروس التي يتوجب الاستفادة منها لتستمر عملية الإصلاح وليستمر الحزب بقدرته على الوفاء بمخططاته الإصلاحية والتنمية في تركيا منذ توليه الحكم.

المطلب الأول

الإصلاحات الاقتصادية في تركيا بعد أزمة عام 2001.

بدأت تركيا بسلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق عام 1999، وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعايته، لكن هذه الإصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية خطيرة عام 2001، كان من نتائجها:

- 1- انخفاض معدل النمو
- 2- زيادة معدلات التضخم
- 3- ارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى الدرجة التي لم يكن ممكنا السيطرة عليها
- 4- ارتفاع سعر الفائدة
- 5- عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات مما نتج عنه تردي في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

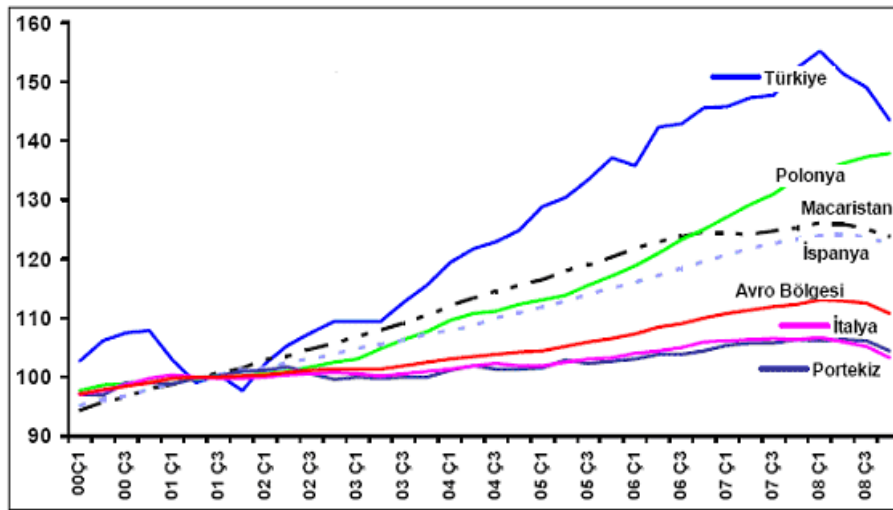
في هذه الفترة، سقطت حكومة بولند أجاويد ونجحت حكومة حزب العدالة والتنمية، واستفاد الاقتصاديون الأتراك من دروس المرحلة السابقة، فقاموا بإحداث تغييرات في الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي لتحسين الاقتصاد التركي، وبدأت حركات التغيير نحو الأفضل، وكان من نتائجها خلال فترة 2002-2008: (أوزتوك، 2009: 13)

- 1- استمرار صعود معدلات النمو طيلة الفترة (2002-2008)، وبإستثناء الأزمة العالمية عام 2008، فقد كان معدل النمو مقدرا بنسبة 6.8%.
- 2- قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350 مليار عام 2002 إلى 750 مليار دولار عام 2008.

3- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار عام 2002 إلى 10000 دولار عام 2008.

4- ارتفاع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار دولار في نهاية عام 2008. والجدير بالذكر أن عام 2003 على وجه الخصوص والفترة التي تلتها قد شهد استقرارا سياسيا، وتطبيقا للمعايير التي أهلت تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد سجل معدل النمو في هذه الفترة الأعلى على المستوى الأوروبي، والثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند. (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2006-2008)، والشكل التالي (3) يمثل زيادة معدل النمو في تركيا مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي لعام 2008:

شكل رقم (3): معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي مقارنة مع معدل النمو في تركيا لعام 2008 (*)



(*) المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2008.

المطلب الثاني

النمو والاستثمار

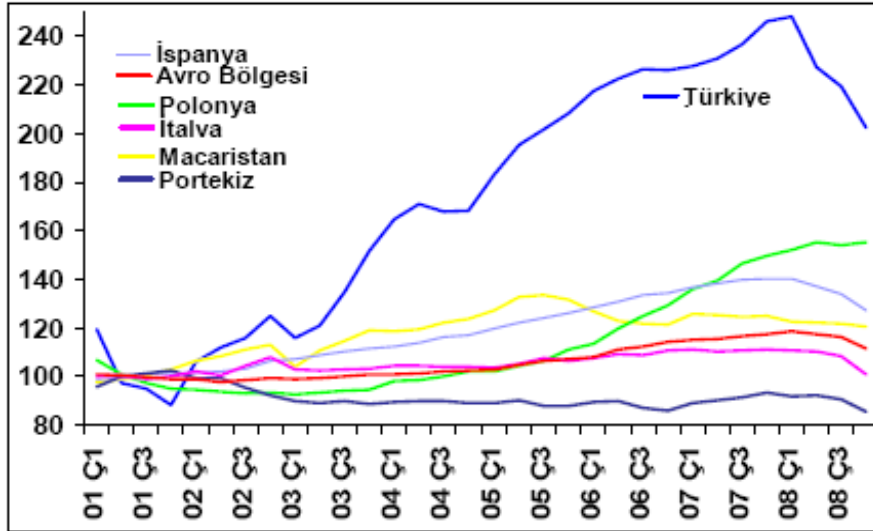
تعود زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2003 في جزء كبير منها إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به حكومة حزب العدالة والتنمية وسعت جاهدة لحل مشاكله، ومن ابرز نتائج هذه السياسة خلال الفترة (2003-2008) (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2008):

- 1- ارتفاع حجم الاستثمار إلى أربعة أضعاف ونصف
- 2- مضاعفة حجم الإنتاج
- 3- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%
- 4- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300% أما استثمارات القطاع الحكومي فقد وصلت إلى 100%.
- 5- ارتفاع نسبة الاستهلاك في نفس الفترة لتصل إلى 39% في القطاع الخاص و22% في القطاع الحكومي..

وبناء على ما تقدم من مؤشرات، يلاحظ أن القطاع العام قد ترك السوق للقطاع الخاص، حيث بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص عام 2002 حوالي 20.6 مليار دولار، في حين ارتفعت عام 2006 لتصل إلى حوالي 67 مليار دولار. (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2008)

أما عن الاستثمار، فقد بلغ مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا ما نسبته 25%، محقة بذلك أعلى مرتبة على مستوى أوروبا كما يوضحه الشكل التالي (4):

شكل رقم (4): مقارنة حجم الاستثمارات التركية بالاستثمارات الأوربية لعام 2008



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2008.

غير أن هذه النسبة (25%) لم تكن كافية لمكافحة البطالة، خاصة وأن غالبية سكان تركيا هم من الشباب، فوضعت حكومة حزب العدالة والتنمية هدفا أمامها في ان تتجاوز نسبة الاستثمار 30% من الناتج القومي الإجمالي، وحتى تنفذ هذا التوجه، قامت بالعديد من الإجراءات الإصلاحية كالتركيز على جذب رؤوس الأموال الخارجية و دعم الجهود المبذولة في المرحلة الثانية من الإصلاحات بزيادة نسبة الاستثمار وخفض كلفته، بالإضافة إلى تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد و الاهتمام بالإصلاح في التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة.

المطلب الثالث

الإنتاجية

ازدادت في الفترة (2003-2008) إنتاجية العامل التركي، نتيجة تحسين بيئات العمل، محققة بذلك تفوقا على نظيرها في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يسبقها له - على المستوى العالمي - سوى الإنتاجية الصينية والهندية (Aslant Oglu, 2008: 36) ، ولم يكن هذا مجرد خطوة في منافسة الاقتصاديات المتقدمة عالميا، بل كان نقطة مهمة في مجال تقليص الفجوة بين مستوى التنمية التركية ومستوى التنمية في دول الاتحاد الأوروبي.

أما في القطاع الزراعي، فعلى الرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على هذا القطاع بعد عام 2003، إلا أنه تعرض لتراجع شديد لأول مرة بعد الجفاف الذي تأثرت به البلاد عام 2007، ولكنه في عام 2008 سرعان ما عاد لانتعاشه قوية وسجل نموا ملحوظا بشكل متواز مع قطاع البنوك. (Aslant Oglu, 2008: 46)

المبحث الرابع

السياسات الداخلية والخارجية لحزب العدالة والتنمية

منذ توليه الحكم، لم يصطدم حزب العدالة والتنمية بالقوانين والدستور التركي وعلمايته بل إنه نص في برنامجه وأقر بعلمانية تركيا وضرورة احترامها والتعامل معها كونه أحد مكونات تركيا الحديثة وقواعدها الراسخة وهو ما ساعده على احتواء العديد من قوي العلمانية ، والحد من تسلط الجنرالات ، حتى ذهب البعض من مراكز القوة التركية في اعتبار حزب العدالة والتنمية أحد أجنة الديمقراطية التركية التي أصبحت توازي الديمقراطيات الغربية ، وأن هذه التجربة احتوت تيارات الإسلام السياسي، حيث تمكن اردوغان من فهم المحددات الجبهة الداخلية في تركيا، وقراءتها بمنطق العقل والعلم والواقعية السياسية، وعلى نفس المنوال وازن أيضاً في سياسته الخارجية والتي أعلن عنها في الخطوط العامة لبرنامجها السياسي بأن تركيا تسعى للانضمام للإتحاد الأوروبي وستسعي لذلك وهو عكس رؤية اربكان الذي ابتعد عن الحاضنة الأوروبية.(تركيا تحت المجهر، قناة الجزيرة الإخبارية، 2011)، وعلى هذا الصعيد خطى حزب العدالة والتنمية خطوات كبيرة في دمج تركيا بالاتحاد الأوروبي حتى أصبحت هذه الخطوات تعتبر بمثابة الحصانة والسند له ضد المؤسسة العسكرية ، ومنعها لو حاولت تنحيته عن الحكم وحظره فهو بذلك قد وضع المؤسسة العسكرية في مواجهة المجتمع التركي ومواجهة الغرب الأوروبي والولايات المتحدة ، ومن هنا قلص دور هذه المؤسسة وقلص من العديد من امتيازاتها كما فعل بمجلس الأمن القومي ، وكذلك أصبحت الموازنة للمؤسسة العسكرية تحت رقابه وإشراف البرلمان وهو لم يكن قائماً من قبل ، مما ترتب عليه إبعاد هذه المؤسسة عن التدخل في الحياة السياسية التركية وفرض إملاءاتها على النظام

الحاكم ، هذا في ظل الالتزام الكامل لحزب العدالة والتنمية بمبادئ أتاتورك والجمهورية التركية (تركيا تحت المجهر، قناة الجزيرة الإخبارية، 2011).

استطاع حزب العدالة والتنمية العمل على قاعدتين أساسيتين تمثلت الأولى في السياسة الداخلية، حيث تمكن من حشدها خلفه من خلال احترام العلمانية التركية والأسس الأتاتوركية الكمالية والاندماج بها وهي الركيزة الأساسية في دفاعه عن نفسه قانونياً ودستورياً ، أما القاعدة الثانية فقد تمثلت في البعد الأوروبي والدولي الذي انتهجه اردوغان مما دفع أوروبا والولايات المتحدة بمباركة النموذج التركي والبدء جدياً في تطبيق نموذج حزب العدالة والتنمية في المنطقة واعتباره نموذجاً فريداً وحديثاً لديه القدرة على احتواء كل حركات الإسلام السياسي .(تركيا تحت المجهر، قناة الجزيرة الإخبارية، 2011)

ويخلص الباحث من هذه المقدمة بأن السياسات التي مارسها حزب العدالة والتنمية منحته حصانه قوية وفاعلة في مواجهة المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية ، حتى أن وجود حزب العدالة والتنمية في الحكم أصبح ضرورة غربية وأمريكية إضافة لكونه تعبير عن ضرورة محلية في المجتمع التركي الذي عانى من الانقلابات العسكرية ، والركود الاقتصادي والبطالة والعديد من الأزمات التي عاشها منذ إعلان الجمهورية التركية سنة 1922 رسمياً وانتهاء الخلافة.

المطلب الأول

موقف حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية من المسألة الكردية

تشكل المسألة الكردية الوجه الآخر لتركيا، فمن خلال موقفها من الأكراد نفق على حقيقة السياسة فيها و على بعض تحدياتها ونقاط القوة والضعف فيها اذ ان هذه المسألة تكاد تكون كعب أخيل في السياسة التركية. (محفوظ، عقيل: تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012 : 7)، تمثل الدولة في تركيا نسخة معدلة من الدولة السلطانية وهي بالنسبة للكورد على سبيل المثال - لا تزال نوعا من الاستمرارية لمركزية تركية تحت عنوان عثماني سابق و قومي راهن احتفظ فيها الكورد بوضعية طرفية هامشية متفاوتة . بقيت تركيا حتى في ظل تحولاتها السياسية و الدستورية محتفظة بترتيب المركز والهامش ذي الطبيعة الاثنية قوميا ومذهبيا مع إضافة سمات مختلفة لإظهار الطابع التحديثي و التطويري.(Macmillan, 2007).

تتصدر المسألة الكردية جملة المسائل المتعلقة بالأمن القومي، ليس لما هي عليه كمصدر تهديد عدائي للدولة او بما هي عليه كمسألة خلاف او نزاع ناشئ، بل لأنها مصدر تهديد ثابت و علني ظاهر يهدد وجود الدولة نفسها (محفوظ، 2012) وهذا يفسر الصعوبة البالغة لدى تركيا للاعتراف بوجود الحركة الكردية اذ كان الحديث عن الأكراد أمرا يحاسب عليه القانون حيث تمت تسميتهم بأكراد الجبل (Sommer,2005) تقدر نسبة الكورد في تركيا ب 20% من السكان وهم يزيدون على 10 مليون نسمة ويتركزون في 11 مقاطعة وإقليم جنوبي شرقي البلاد ويمثلون ما نسبته (55,59%) من السكان في 19 مقاطعة في شرق و جنوب شرق البلاد لكنهم ينتشرون أيضا في مقاطعات أخرى خصوصا في اسطنبول وأنقرة إذ يقدر عددهم بأربعة ملايين في اسطنبول

وحدها. غير ان الصورة التي رسمتها تركيا للكوورد لم تكن مطابقة لا لواقع الحال ولا للحركة التاريخية الكوردية ولهذا فهي لم تقض تاريخيا إلى سياسات ناجحة ومستقرة, وبقيت المسألة الكوردية جرحا نازفا لم تستطع تركيا البراء منه.(Yegen 2011, p. 67-85)

يتحدث الدستور التركي عن مواطنين أترك وعن لغة رسمية واحدة هي اللغة التركية , ولا يقر بالتعددية القومية ولا العرقية إلا ما تضمنته معاهدة لوزان عام 1923 مادة 40 التي شملت الأرمن و اليونانيين و اليهود ومن ثم فلا يوجد اعتراف بالتعدد اللغوي أي بالأكراد كإثنية ولا باللغة الكردية كلغة. (محفوظ, 2012, 19)

عدت العقيدة الأمنية للدولة التركية الموضوعة الكوردية كإحدى أهم مصادر التهديد الداخلية والخارجية منذ مرحلة تأسيس الجمهورية الكمالية (محفوظ, 2012, 19).

وظلت مسألة إدماج الكورد في النسيج السياسي والاجتماعي غائبة في ظل الإمبراطورية العثمانية بحكم كونهم مسلمين كغالبية رعايا الدولة غير ان تلك المسألة ظهرت بشكل بارز مع بروز الجمهورية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك حيث تحالف الأخير مع الكورد بداية لكنه بعد ذلك أعلى شأن القومية التركية و دخل في صراع مع القوميات الأخرى و على رأسها الكورد وأطلق عليهم تسمية أترك الجبل لتغيب تميزهم القومي.

حزب العمال الكردستاني Partisi Karakan Kurdistan

تأسس حزب العمال الكردستاني في 1978/11/18 بزعامة عبد الله أوجلان وهو حزب مسلح ذو أيديولوجية يسارية وهدفه إنشاء دولة كردستان المستقلة.

أعلن هذا الحزب الكفاح المسلح ضد الدولة التركية في 1984/04/15 ومنذ ذلك الحين خاض صراعا مريرا أودى بحياة الآلاف لتحقيق هدفه ومن خلال نظرة الباحث للخطوات والمواقف المتخذة من الدولة التركية تجاه الملف الكردي لا نجد تباعدا كبيرا بين موقف الحكومة التركية برئاسة حزب العدالة والتنمية و موقف المؤسسة العسكرية تجاه المسألة الكردية وحزب العمال الكردستاني بالذات فهم يركزون دائما على الفصل بين القضية الكردية وحزب العمال الكردستاني PKK وهو ما قاله رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان في كلمة ألقاها في ولاية سون ما نصه "أرجو منكم ألا تتسوا الفرق الكبير بين المسألة الكردية ومشكلة تنظيم PKK الإرهابي، وذكر أردوغان أيضا بمنجزات حكومة حزب العدالة فيما يتعلق بالمسألة الكردية قائلا " نحن من تكفلنا بمتضرري العمليات الإرهابية ورفعنا الحظر عن اللغة الكردية والعربية وفتحنا أقساما لتدريس اللغة الكردية، لقد كنا أول حزب حاكم فتح قلبه لاحتضان 74 مليون مواطن دون تمييز" (محفوظ، 2012: 93). بينما فيما يخص حزب العمال الكردستاني.

بينما فيما يخص حزب العمال الكردستاني وبرغم الإجراءات أنفة الذكر ورغم التنافس الانتخابي على أصوات الأكراد، فلقد صرح اردوغان "لا يمكن أن يحدث تقدم في حل المشكلة الكردية مادام أوجلان حيا ولو كنا نحن في الحكم في ذلك الوقت لنفدنا فيه حكم الإعدام أو استقلنا". وبالوتيرة نفسها صرح إغر باشبوغ رئيس الأركان الأسبق "نحن عازمون تماما على محاربة المنظمة الإرهابية حتى القضاء عليها" (قناة العالم: 2010).

من الملاحظ بأن السجال المتعلق بالمسألة الكردية بين الحكومة والاكرد و بين الحكومة والمعارضة وفي الفضائي الإعلامي والسياسي التركي بخصوص طبيعة التسوية السياسية والسقوف المحتملة للمطالب الكردية وطبيعة الاستجابات التركيه لها وإمكانية التوصل الى نقطة توازن عبر الحوار والوسائل السياسية والديمقراطية ومدى وجود إرادة سياسية لدى مختلف الأطراف للتوصل الى تسوية و تجدر الإشارة الى ان حكومة حزب العدالة و التنمية قد تمكنت من إجراء تغييرات كبيرة نسبيا أدت إلى تحولات متفاوتة في اتجاهات الرأي العام في تركيا من الأكراد و الأتراك تجاه المسألة الكردية لكن الأمر ليس فقط رهن بقرار الحكومة فلدی الأكراد ميل اسبق للتوصل الى تسوية سياسية للمسألة الكردية في تركيا فمبادرات عبد الله أوجلان المتكررة منذ اعتقاله عام 1998 رافقها التطور في الأداء والخطاب السياسي للأحزاب والنخب والتيارات الكوردية, الأمر الذي جعلها أقرب إلى تحقيق المطالب سياسيا وليس بالعمل العسكري وحده و بذلك أمكن للكورد أن يحققوا نوعا من التوافق النسبي بشأن أهمية التسوية وسلميتها وضرورة التعاطي الإيجابي مع الموضوع (محفوظ, 2012: 104).

خلاصة القول ان المشهد الإقليمي يفرض على الأكراد التأنى في اندفاعهم نحو الانفصال لان الرفض المطلق من دول الإقليم التي تدخل كوردستان ضمن أراضيها لإقامة دولة كردية يحتم عليها ذلك , فتركيا تشعر بقلق كبير جراء تزايد صلاحيات إقليم كردستان في العراق حيث يتمتع الأكراد بشبه استقلال كامل عن الحكومة العراقية في بغداد ولا أدل على ذلك من استقلالية قوات البيشمركة عن الجيش النظامي و كذلك إبرام الإقليم لصفقات نפט رغما عن إرادة الحكومة العراقية أيضا إضافة إلى فتح بعثات دبلوماسية خاصة بالإقليم، هذه المؤشرات تشكل مصدر قلق للحكومة التركية من أن تكون تجربة كوردستان العراق مصدر إشعاع لأكراد تركيا فتركيا ليست

مستعدة للتعايش مع دولة كردية تشكل شوكة في خاصرتها الجنوبية وتتحول تلقائياً الى نموذج عابر للحدود يأخذ به الأكراد أينما كانوا.

المطلب الثاني

موقف حزب العدالة و التنمية والمؤسسة العسكرية من العلاقات التركية الإسرائيلية

إن تنمية العلاقات بين الدول تحكمها في المقام الأول مصالح وأهداف ودوافع تدفع في اتجاه هذه العلاقات، ولم تبرز العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية فجأة ودون وجود أهداف لها بل كانت نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل منهما، وعلاقتها مع دول الجوار، حيث ترى تركيا أنها تتشابه في كثير من السمات مع إسرائيل، فكلتا الدولتين تتخرطان في علاقات تصارعيه مع دول الجوار، كما أن كلاً منهما تقع في الشرق وترنو إلى الغرب، إضافة إلى أن سياستي البلدين تتماشى و تتساق مع السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية غائبة عن تحريك الأطراف المختلفة ودفعها في اتجاه يحقق أهدافها ومصالحها الإقليمية، فكل من تركيا وإسرائيل، ترتبطان بروابط وثيقة بالقطب الأمريكي، والذي لم يُخف ترحيبه وتشجيعه ودعمه لدوافع هذا التقارب، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والاستفراد بالقطبية العالمية، ورغبته في تدعيم الوكلاء المحليين والإقليميين له في أماكن العالم المختلفة مع ما يمثله الشرق الأوسط والمنطقة العربية من خصوصية للاستراتيجية الأمريكية تفوق الكثير من الأماكن الأخرى في العالم. (الدويش، 2010).

إن التطور الذي تشهده العلاقات التركية- الإسرائيلية لم يكن نتاجاً مفاجئاً بل استند إلى محطات تاريخية عديدة، في مرحلة ما قبل التسعينات، أسهمت بمجموعها في تحقيق انتقاله نوعية في العلاقات توجت بالاتفاق الأمني- العسكري في 23 شباط 1996 والاتفاقات اللاحقة بهذا الشأن،

يعود تاريخ التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل إلى عام 1958 عندما تم الاتفاق على تعاون شامل ما بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية والذي تطور إلى اتفاق رسمي ثلاثي باسم (ترايدنت) أي (الرمح ذي الثلاث شعب) بعد أن انضمت إليهما المخابرات الإيرانية (السافاك).

يشكل الدعم التقني العسكري والاستخباري الإسرائيلي لتركيا أهمية بالغة لأن تصبح الأخيرة قوة عسكرية إقليمية فاعلة في المنطقة تخدم المصالح الإسرائيلية الإستراتيجية في الإبقاء على الخلل في التوازن الاستراتيجي القائم بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، إذ أكد الخبير الإسرائيلي (بحرقال) أحد مخططي السياسة الإسرائيلية في كتابه "ستراتيجية عظمى لإسرائيل" أن التحالف بين تركيا وإسرائيل يمثل ضمانة أكيدة لمنع بروز أي قوة عربية مناهضة لمصالح إسرائيل في المستقبل، وتتجسم هذه الأهداف في الوقت نفسه مع رغبات تركيا في مجال تحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة (عبدالعزيز، 2001). وفي عام 1989 وقعت اتفاقية عسكرية بين سلاحَي الجو التركي والإسرائيلي، بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات العسكرية (الغزاوي، 1998: 259).

وشهد عامي 1990م- 1991 ، ظهور تغييرات سياسية واقتصادية وعسكرية ، إقليمية في الشرق الأوسط، واسيا وعالمية تمثلت في عملية السلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية مثل الأردن وسورية وفلسطين ، وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وانتهاء حرب الخليج الثانية 1991م، وتقلص العلاقات الاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية، وظهور مشكلات سياسية داخلية وخارجية في تركيا، أدت إلى تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل دون معوقات تذكر من الجانب العربي والإسلامي إذ ان بعض الدول العربية والإسلامية تمتلك علاقات دبلوماسية و اقتصادية معلنة مع إسرائيل (عبد العزيز، 2000).

وتميزت الفترة بين عامي 1991م وبداية 1996 بأنها أهم مراحل التعاون بين تركيا وإسرائيل أسفرت عن تطورات جذرية في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية أدت الى التوقيع على اتفاقية التعاون العسكري والأمني في 24 شباط 1996 وتضمنت تبادل زيارات العسكريين و مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية في البلدين، وإجراء التدريبات الجوية والبحرية، بالتنسيق والتعاون المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى التعاون الأمني والاستخباري وقد تم الإعلان عن بعض تلك البنود رسمياً مثل إجراء التدريبات المشتركة المحدودة، وسربت الصحف التركية والإسرائيلية البعض الآخر المتعلق بالتعاون الاستخباري (عبد العزيز، 2002).

ولعب التحالف الإسرائيلي - التركي، دوراً هاماً في توفير الدعم والتأييد للمؤسسة العسكرية في تركيا، للضغط على مختلف النشاطات الاسلامية فيها، ممثلاً بحزب الرفاة الاسلامي، بزعامة نجم الدين اربكان، حيث قدمت اسرائيل لتركيا معلومات امنية واستخبارية عن النشاطات الاسلامية في تركيا وارتباطاتها الخارجية. وعلى اثرها مارست المؤسسة العسكرية التركية بدعم من اسرائيل، الضغوطات على أربكان حيث اجبر على تغيير مواقف المعارضة لاسرائيل. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أجبر على التسريع من وتيرة العلاقات الاسرائيلية- التركية، ووقع على اتفاقيات بالتعاون الاستراتيجي العسكرية والاقتصادية بين البلدين (هلال، 1999: 179). وكذلك خلال الفترة اللاحقة التي تمتد ما بين عامي 1996-1998 إذ شهدت انطلاقة جديدة في حجم ونوع العلاقات العسكرية بينهما، حيث قامت إسرائيل بتحديث مختلف أسلحة الجيش التركي، إضافة إلى تزويده بشتى أنواع الأسلحة، وإجراء المناورات الجوية والبحرية المشتركة، فضلاً على التنسيق

العسكري والاستراتيجي، وتبادل الزيارات العسكرية على مختلف المستويات والأصعدة (بايبس، 1998:112-121).

لم تبرز العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية فجأة ودون وجود أهداف ومبررات لها، بل كانت نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل من تركيا وإسرائيل، وعلاقتها مع دول جوارهما، إضافة إلى أنها جاءت تمثيلاً مع السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وأواسط آسيا.

ويرى الباحث أن من أهم الأسباب التي ترومها تركيا من إقامة علاقات إستراتيجية مع إسرائيل هي الاستفادة من إسرائيل في محاربة حزب العمال الكردستاني و التصدي لنشاطاته إضافة الى مواجهة الحركات الإسلامية الأصولية إذ أن المؤسسة العسكرية تعتبر نفسها حامية العلمانية في تركيا و يشكل تحالفها مع إسرائيل ضغطاً على النشاطات الإسلامية المختلفة في تركيا حيث تشكل تلك النشاطات تهديداً لتوجهاتها العلمانية وخطراً على علاقاتها مع إسرائيل والغرب كما إن تحديث الجيش التركي والاستفادة من التطور التقني للجيش الإسرائيلي علاوة على تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لإسرائيل كانت من اهم الاسباب التي دفعت الطرف التركي الى تقوية العلاقة مع اسرائيل.

اما اسرائيل فلها مبرراتها في تقوية العلاقات مع تركيا إذ ان جارتها المشتركة سوريا التي تعيش حالة عداة مع اسرائيل و خاضت معها عدة حروب، لذلك سعت اسرائيل وتسعى من خلال تعاونها العسكري مع تركيا إلى الضغط على سوريا عسكرياً ووضعها بين فكي الكماشة الإسرائيلية والتركية، إذ سيشكلان كلاهما بتحالفهما هذا خطراً على أمنها وبذلك لن يعد بمقدورها أن تشكل

خطراً عسكرياً على إسرائيل، أو أن تفكر على أقل تقدير باسترجاع مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل منذ حرب حزيران سنة 1967 .

كما ان فتح أسواق جديدة للمنتجات العسكرية الإسرائيلية في تركيا احد اهم الاسباب التي تقود إسرائيل إلى توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا والتي من شأنها أن توفر لها دخلاً مالياً مهماً في ظل توقعات بحصولها على معظم الصفقات العسكرية التركية لتحديث جيشها. وبالتالي فان بيع الأسلحة والتكنولوجيا الإسرائيلية إلى تركيا سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد في بعض جوانبه الرئيسة على تلك الصادرات، إضافة إلى أن هناك توقعات إسرائيلية بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيضها للدعم المالي المقدم لإسرائيل. وعليه فتركيا ستكون عاملاً إيجابياً للاقتصاد الإسرائيلي ويتضح ذلك جلياً من خلال التصريح الذي أدلى به اسحق مردخاي، وزير الدفاع الإسرائيلي في أثناء زيارته لتركيا عام 1996 وسؤاله عن تلك الصفقات العسكرية حين قال "من منظورنا فنحن نتطلع إلى منجم ذهب محتمل (قاسم، 1997: 51).

يتضح مما سبق بان العلاقات العسكرية الاسرائيلية-التركية ، متطورة جداً ومما يدل على ذلك ان الدولتين قد وقعتا على 20 اتفاقا عسكريا وامنيا وإستراتيجيا بين عامي (1995-1996) (هاراتس 1997/2/26) . حيث نستطيع ان نلخص النقاط التالية كميزات لتلك العلاقة في الفترة التي سبقت تولي حزب العدالة للحكم في 2002، وكما يأتي:

1- جاءت العلاقات العسكرية الإسرائيلية- التركية نتيجة لظروف وعوامل سياسية واقتصادية وعسكرية داخلية وخارجية لكل من تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وفيها مصالح مشتركة لهم.

2- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الرئيس للعلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية، لأن مبدأ رئيس من مبادئ سياستها الشرق أوسطية، يقوم على إنشاء تحالف إسرائيلي - تركي ، يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، ويحافظ على الأمن والاستقرار، وإحتواء الأنظمة المعارضة لها.

تميزت العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية بتطورها وتقدمها، قامت إسرائيل بتزويد تركيا بأفضل ما وصلت اليه الفنية العسكرية على المستوى العالمي، واتضح دور المؤسسة العسكرية التركية جليا في تقوية العلاقة مع اسرائيل و توسيعها اذ ان المؤسسة العسكرية التركية تعتبر الحليف الاكبر لاسرائيل في تركيا، لكنه و بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة اثر فوزه بانتخابات 2002 , انتهجت تركيا سياسة جديدة تمثلت في الانفتاح على المحيط العربي و الاسلامي و السعي بكل جدية لاحتلال موقع متقدم في الشرق الأوسط كانت قد افتقدته منذ قرن تقريبا، مع مراعاة سعيها الحثيث للانضمام للاتحاد الاوروبي وكذلك الأخذ بعين الاعتبار النفوذ الأمريكي في المنطقة إذ إن تركيا على يقين أن أميركا لن تستطيع في المستقبل أن تستمر مستفردة بقرار المنطقة، لذلك اتجهت لاعتماد إستراتيجية خاصة بها في المنطقة لا يكون فيها ارتباط عضوي كلي مع الولايات المتحدة، ولا يكون فيها أيضاً مواجهة أو عدااء لأميركا حتى في إطار علاقتها مع إسرائيل (الربضي، 2011).

و على الرغم من ردود الفعل التركية المتعددة إزاء الممارسات والمواقف الإسرائيلية المختلفة ومواقف الرأي العام المتشنجة في كلا البلدين وخاصة بعد أزمة قافلة الحرية والمشادة الكلامية بين رئيس الوزراء التركي اردوغان و الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز إلا أن الحكومتين

ما زالتا تحافظان على علاقتهما الاقتصادية والعسكرية ، إذ لم تقم تركيا مثلاً بإلغاء أو تجميد عقود التسليح أو الدفاع أو التجارة مع إسرائيل وهو أيضاً حال العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

لا يبدو أن لكلا الطرفين مصلحة في تعميق الخلافات القائمة بينهما أو تطوير مداها ومضمونها بغض النظر عن حجم الضرر أو استفادة هذا الطرف أو ذلك، بل إن أمر العلاقات التركية الإسرائيلية ومستقبلها على ما يبدو قد يتجاوز مصلحة البلدين (الحناشي، 2009).

ففي المنظور الإسرائيلي والأميركي تشكل تركيا ركناً لا يستغنى عنه في أية إستراتيجية يتم إعدادها للشرق الأوسط، وحاجة يفرضها الموقع الجيوسياسي لتركيا من وجوهه الأساسية، الجغرافية والديموغرافية الاقتصادية والسياسية فضلاً عن العسكرية، فالولايات المتحدة باتت مدركة لل صعوبات التي تواجهها في المنطقة وترى في تركيا احتياطاً إستراتيجي يمكن الركون إليه ليشكل عامل استقرار وحاجة ملحة في الأزمات المعقدة . (حطيط، 2009).

المبحث الخامس

قضية أرجينيكون - الدولة الخفية في تركيا

لقد لفتت السياسة التركية المعاصرة الأنظار لأسباب عديدة، لا يمكن ربطها فقط ما تشهده السياسة التركية المعاصرة بالصراع على السلطة بين حزب العدالة والتنمية و المؤسسة العسكرية والذي طرأ بعد وصول حزب العدالة و التنمية للحكم بل ان معظم مراقبي الشأن التركي والسياسة التركية يتفقون على قضية واحدة، جوهرها الطبيعة الغامضة لتلك السياسة وتاريخها الحديث.

يرجع ذلك بالدرجة الاساس الى خصوصية النظام السياسي التركي المتمثلة بنظام حكم ديمقراطي من الناحية النظرية يتبع الاساليب الديمقراطية لتداول السلطة لكنه محكوم بدساتير تسمح بتدخل الجيش لقلب النظام الديمقراطي و التحكم فيه في الوقت الذي يلمس فيه انحرافا عن مبادئ العلمانية التي هي من اهم الاسس التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة , هذا الامر ادى الى جعل زمام النظام السياسي بيد المؤسسة العسكرية و عزز ذلك قيام العسكريين بالتدخل في الحياة السياسية اما بواسطة الانقلابات عسكرية المتلاحقة و استلام السلطة مباشرة او بازاحة الحكومات المنتخبة ديمقراطيا وتغييرها و كان اخرها الاطاحة بحكومة نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه عام 1997. (هلال: 1999)

ان صراع القوى في تركيا بدأ مع التراجع التدريجي لقوة المؤسسات الديمقراطية العلنية المتمثلة بالحكومات الائتلافية الهشة بينما كان النفوذ الاساسي الاقوى بيد قادة الجيش و قوى ومنظمات نافذة تعمل بالخفاء.

ان التحدي الاكبر الذي تواجهه المؤسسة العسكرية اليوم بتزايد شعبية و نفوذ حزب العدالة والتنمية الحاكم وقيامه باجراءات دستورية و سياسية ادت الى تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية وابعادها عن صدارة المشهد السياسي الامر الذي دفع بقيادة المؤسسة العسكرية الى الدخول في صراع مع

المؤسسة السياسية تمثل في اللجوء الى ما يعرف بالدولة العميقة او الدولة الخفية , اذ لعقود من الزمان، أثبتت الحقائق أن هناك وجودا لشبكات تنظيمية مخفية أو سرية تتعامل مع أنظمة الدولة، ويتفق معظم مراقبي الشأن التركي والسياسة التركية على قضية واحدة، جوهرها الطبيعة الغامضة لتلك الشبكات وتاريخها الحديث اذ تشير الدلائل الى ان الكثير من تلك المنظمات قد تشكل فترة الحرب الباردة لمقاومة المد الشيوعي .هذه الشبكات عرفت باسم الدولة العميقة أو الدولة الخفية، قامت بما لم تقم به الدولة بما يسمى بالأعمال القذرة أو المستهجنة، كأن تستهدف الموالين للإسلاميين وتقوم بقتلهم، بحجة تصديها ، بيد أن تلك الشبكات قد أثبتت أيضا من خلال ما قامت به من عمليات قتل وتصفية وجرائم خارج نطاق القصاص والعدالة بأنها تسعى إلى تقويض الديمقراطية في الدولة، وتمهد الطريق إلى إشاعة الفتن وإضعاف الحكومة لتستحق بعدها الوصول إلى الحكم وزعامة الدولة، بمساعدة من ارتأت به تلك الشبكات جوانب الاستعداد التام لمؤازرتها والتعاون معها ضد الدولة والحكومة.

ولعل الحادثة التي نبهت إلى وجود مثل تلك الشبكات السرية والمنظمة للجريمة داخل تركيا تتمثل في حادث السيارة الذي حصل عام 1996 في قرية سوسورلوك غرب تركيا، حيث تبين أن من كان بالسيارة هما شخصان أحدهما مجرم مطلوب للعدالة والقضاء والآخر ضابط تركي برتبة رفيعة كانا يسافران معا باستمرار.

ورغم أن الجيش التركي سارع للادعاء بأن الكثير من الأدلة حول المخططات السابقة ضعيفة أو مختلفة وأن ما يجري عبارة عن عملية انتقام ذات دوافع سياسية هدفها تلوين سمعة أكثر مؤسسات البلد وطنية ، إلا أنه تناسى أن القضاء وهو شريكه في الدفاع عن العلمانية هو الذي قال كلمته وليست حكومة حزب العدالة والتنمية.

ولا زالت الحرب الصامتة بين حكومة العدالة والتنمية بزعامة أردوغان وتيار الانقلاب الدموي المتطرف الذي تقوده منظمة إرجينيكون أو ما أطلق عليه تنظيم الدولة الخفية تتواصل دون هوادة، فبين الحين والآخر تتطاير أنباء عن موقعة جديدة في إطار تلك الحرب الضروس التي يغلفها الصمت الكبير، والتي كان آخرها كسر رجال الأمن والمحققون المدنيون بقيادة المحقق العام للجمهورية التركية أهم حصون الجيش المقدسة وهي أرشيف القوات الخاصة، وغرفة العمليات الخاصة بأحوال الطوارئ، وهما - حسب المراقبين - من أكثر أقسام الجيش التركي سرية وحماية، ولم يسبق لأي مسئول مدني أن دخلهما - مجرد دخول - مسبقاً، وقد تم ضبط عشرة ضباط متهمين في مخطط لاغتيال اعضاء في حزب العدالة والتنمية. ولعل هذه ليست الواقعة الأولى في مخطط الانقلاب الكبير ضد حكومة العدالة والتنمية والذي حاكته منظمة أراغنون.

تعريف منظمة إرجينيكون

إرجينيكون: وادي في أواسط قارة آسيا تحجبه الجبال عن النظر وهو مصطلح يشير إلى أسطورة تركية تعكس النزعة القومية التركية منذ أن كان الأتراك في آسيا الوسطى، قبل أن يأتوا إلى الأناضول وارغنيكون، وهو الاسم الرمزي لمنظمة سرية ، وجهت إليها العديد من الاتهامات للتخطيط للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية من خلال الاستعانة بالجيش، وبهذا ارتبط اسم المنظمة بما عرف بالدولة الخفية- أو الدولة العميقة- في تركيا (Jonkins, 2009:23) والتي حاولت أن تصبح القوة العظمى في تركيا، واستعانت بشبكة كبيرة من الأتراك العلمانيين للتآمر والتخطيط لتنفيذ أعمال إجرامية استهدفت زعزعة استقرار الحكومة. وهي منظمة مسلحة تسعى لإحكام سيطرتها بالقوة على تركيا وحكمها بالمبادئ الأتاتوركية المناهضة للإسلام، ويقودها ضباط كبار سابقون وحاليون في الجيش، يتم ضبطهم تبعاً، إضافة إلى محامين وصحفيين ورجال أعمال

يمثلون تياراً انقلابياً دموياً استقر موقفه على ضرورة اقتلاع حزب العدالة والتنمية بالقوة، بعد أن باءت كل محاولاتهم القانونية لإزاحته عن الساحة بالفشل.

المطلب الاول

بدايات ظهور منظمة إرجنيكون

تتعدد الأقوال في منشأ منظمة إرجنيكون، فمن قائل إنها امتداد لجماعة الاتحاد والترقي التي خلعت السلطان عبد الحميد وقضت علي الخلافة الإسلامية، وقائل إنها كانت ذراعاً لحلف الناتو الذي انضمت إليه تركيا في بداية الخمسينيات، أو أنها على الاغلب كانت ضمن المنظمات التي شكلتها المخابرات المركزية في أوروبا لمكافحة الشيوعيين في مرحلة الحرب الباردة، لكن الذي لا يختلف عليه احد أن أصابعها كانت هناك في أغلب القلائل والاضطرابات التي شهدتها تركيا. وأنها انتشرت في مختلف مفاصل الدولة حتى قدر أحد الخبراء أعضاءها بنحو 40 ألف شخص. (موقع جريدة إيلاف، 2011)

المطلب الثاني

الدلائل الأولية على وجود منظمة إرجينيكون

إن الدليل الذي تم الحصول عليه في عام 2001 قد لعب دورا فارقا في إعلان الكشف عن تنظيم إرجينيكون، ففي عام 2001، تمكنت قوات الشرطة التركية من مصادرة مجموعات كبيرة من الوثائق والسجلات في منزل ومكتب الصحفي جوني- والذي يقيم حاليا في كندا- وهذه الوثائق شكلت منعطفا كبيرا ومنحى جديدا في قضية إرجينيكون ويدينها فيما تم تنفيذه من محاولات انقلاب وتفجيرات في عموم الأراضي التركية. (تقرير مركز بحوث شرق المتوسط، 2010: 16-22)

ومن أهم الوثائق التي تم الحصول عليها:

1- وثيقة تحمل عنوان: تحليل الهيكل الجديدة لإرجينيكون في إدارة وتطوير المشاريع في اسطنبول لعام 1999، وقد كانت مؤرخة بتاريخ 29 أكتوبر 1999، وقد أشير فيها إلى مخططات الاغتيالات وأنشطة ما يسمى بقوات الدرك وجهاز المخابرات ومركز مكافحة الإرهاب (JITEM) والتي كانت تشكل وحدة عسكرية وجهت إليها العديد من الاتهامات بالفشل في التحقيق والتوصل إلى أسباب جرائم القتل المتزايدة في تركيا. (Radikal, 2008:165)

2- وفي عام 2007، تم العثور على مذكرات يومية لقائد القوات البحرية أوزدن أورنيك تفيد بأن هناك العديد من الخطط المرسومة لتنفيذ انقلابات عديدة في تركيا من قبل بعض القادة العسكريين.

3- وفقا لمقال تم نشره بتاريخ 28 مارس من العام 2007، فقد أُشير إلى أنه وقبيل موعد إجراء الاستفتاء العام في 24 إبريل من العام 2004 في قبرص، تم إعداد مخطط لانقلاب عسكري كبير أطلق عليه اسم بلوندي (Blondie) حيث شارك في إعداد هذه الخطة كل من: الأدميرال أورنيك وقائد القوات البرية السابق إيتال يلمان وقائد القوات الجوية إبراهيم فيرتينا، وقائد قوات الدرك السابق سنير أروغور، والذي كان أيضا رئيسا لجمعية الفكر الأتاتوركي. (Taraf, 26 March, 2008) و تم إلغاؤها لاحقا بسبب اعتراض رئيس هيئة الأركان الجنرال حلمي أوزكوك ، ووفقا لنفس المقال أشارت يوميات الأدميرال أورنيك التي عثر عليها المحققون إلى أن قائد قوات الدرك السابق - أروغور- قد قدم الاستعداد الكامل ووعده بعمل خطة أخرى جديدة لتنفيذ انقلاب عسكري بمفرده، وقد أعطى الخطة الانقلابية الجديدة اسم (Ayisigi) بدلا من الخطة الملغاة، وقد وجهت إليه تهمة التحضير والتخطيط لمخطط انقلابي عسكري و دافع عن موقفه مبرئا نفسه من تلك المذكرات، على أن تقرير اللجنة الخبيرة الخاصة بكشف الخطوط وتتبع الوثائق قد أثبتت حقيقة نسب تلك المذكرات إليه، مؤكدة بذلك على ما تم إيجاده على جهاز الحاسوب الخاص بالأدميرال أورنيك. (Taraf, 8 December, 2009)

4- بدأت أصابع الاتهام تتوجه نحو تنظيم إرجينيكون عقب مدهمة منزل العمرانية واكتشاف 27 قنبلة يدوية كانت بحوزة ضابط صف متقاعد في الجيش في شهر يونيو من العام 2007، في منزله في اسطنبول، وقد توالى بعدها عمليات المدهمة والملاحقة ما بين قوات الشرطة وأعضاء تنظيم إرجينيكون، مما أسفر عن مقتل واعتقال ما يزيد على 200 شخص ما بين مدني وإعلامي وعسكري معظمهم كانوا من الشخصيات التركية البارزة.

5- في تقرير نشرته صحيفة (Today's Zaman) التركية في 7 إبريل 2008، تمت الإشارة إلى أن الوثائق التي تم ضبطها لدى الصحفي جوني هي بمثابة الرابط أو حلقة الوصل بين منظمة إرجينيكون ومركز مكافحة الإرهاب التابع سرا لجهاز المخابرات، والذي كان يعمل بشكل غير شرعي نظرا لعدم اعتراف الدولة فيه كجهاز من أجهزتها الأمنية، وقد برر الصحفي جوني في ذلك الوقت - وقبل فراره إلى كندا- ما وجد لديه من ملفات ووثائق بأنه يعمل وكيلا أو عميلا للدولة، وأن ما وجد لديه من وثائق خاصة بمنظمة إرجينيكون إنما يشكل جزءا من عمله في مركز الاستخبارات الدولية والذي يقوم به بشكل مماثل تجاه جميع المنظمات السرية الأخرى، على أن هذا ما نفاه مركز الاستخبارات الدولي في حينها.

(Today's Zaman, 2008)

يعتقد أن إرجينيكون شكلت باعتبارها منظمة خفية خلال سنوات الحرب الباردة، لمواجهة خطر الامتداد الشيوعي أو احتلال تركيا من قبل الاتحاد السوفيتي في حال نشوب حرب بين الكتلة الشيوعية وحلف الأطلسي، شأنها في ذلك شأن العديد من المنظمات المشابهة التي شكلها حلف الأطلسي في عدد من الدول الأوروبية الأخرى ، لكن إرجينيكون التركية لم تحل بعد نهاية الحرب الباردة بل تحولت إلى "منظمة سياسية - إجرامية"، تتقاطع داخلها مجموعات قومية وعلمانية وانشقاقية متطرفة، تستهدف الحفاظ على الوضع القائم في البلاد منذ انقلاب 1960، الذي وفر للمؤسسة العسكرية وحلفائها دوراً فاعلاً ومستتراً في بنية الدولة التركية. وطبقاً للتحقيقات التي لا يتوقع لها أن تنتهي قريباً، فإن عناصر تنتمي إلى منظمة أراغكون تعهدت خلال العقد الماضيين بعدد لم يحدد بعد من جرائم اغتيال شخصيات رأت المنظمة بأنها تهدد وحدة تركيا ونظامها القومي، كما لعبت دوراً إجرامياً في ملاحقة وقتل العشرات، وربما المئات، من الناشطين الأكراد - الأتراك، أو المشتبه بدعمهم لحزب العمال الكردستاني.

أوصلت التحقيقات في نشاطات إرجينيكون قبل شهور قليلة وكلاء النيابة العاملين في القضية إلى ضباط عاملين في الجيش وإلى قلب المؤسسة العسكرية، واستدعى استمرار التحقيقات أن يطلب رئيس الوزراء من رئيس الأركان السماح لوكلاء النيابة بدخول ما يعرف بالغرفة الكونية في قيادة أركان الجيش، الغرفة التي يحفظ فيها أكثر أسرار المؤسسة العسكرية حساسية، ولا يسمح للمدنيين بدخولها.

و قد حدث أن البحث الذي أجراه وكلاء النيابة في تلك الغرفة أوصلهم إلى خطة انقلاب عسكري، أعدها فريق من الضباط بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات نهاية 2002. وتضمنت الخطة بعضاً من الخطوات التي كان الضباط الانقلابيون سيتخذونها للتمهيد للانقلاب، بما في ذلك "التسبب في اشتباكات عسكرية محدودة مع القوات اليونانية في منطقة بحر مرمرة، وتفجير عبوات في المصلين عقب صلاة الجمعة" في بعض أكبر مساجد اسطنبول وأكثرها اكتظاظاً، و أدى اكتشاف هذه الخطة في مقر مركزي لقيادة الأركان، إلى موجة جديدة من الاعتقالات، التي طالت بعضاً من أبرز الضباط السابقين، بما في ذلك قادة أسلحة الجو والبحرية والجيش التركي الأول، وبعضاً من الضباط العاملين أبرزهم الجنرال سالدباري بيرك، مع العلم أنه لم يحدث مطلقاً منذ انقلاب 1960، أن قدم أي من الضباط الانقلابيين للمحاكمة. أما أن يستدعى ضباط للقضاء بتهمة التخطيط للانقلاب، فلم يخطر ذلك في أكثر الخيالات جموحاً، وهذا بالتأكيد أثار ردود فعل حادة في أوساط أنصار الوضع الراهن، ومن استشعروا عزم حكومة العدالة والتنمية على إصلاح شأن الدولة التركية، مرة وإلى الأبد. ومنذ انطلقت التحقيقات في ملف إرجينيكون، استقدم عدد من الضباط المتقاعدين للتحقيق، وقدم بعضهم للمحاكمة، ولم يتحمل بعض الضباط المتهمين ضغوط التحقيق والرأي العام وأقدموا على الانتحار، بينما تعرضت صورة المؤسسة العسكرية، التي يحتفظ

لها الشعب التركي بتقدير وولاء، للخدش والشكوك أمام الرأي العام الذي صدمته الحقائق البشعة التي كشفها وكلاء النيابة المثابرون في عملهم، إلا أن الدوائر العلمانية في حزب الشعب الجمهوري المعارض، في الإعلام، وفي دوائر القضاء، شنت هجمة شاملة على الحكومة وعلى وكلاء النيابة القائمين بالتحقيقات في القضية، كما تدخلت الهيئة المشرفة على القضاة ووكلاء النيابة، التي تسيطر عليها النخبة العدلية العلمانية، في فبراير من العام 2009 لنقل عدد من وكلاء النيابة العاملين في القضية من مواقعهم، في خطوة استهدفت إجهاد التحقيقات.

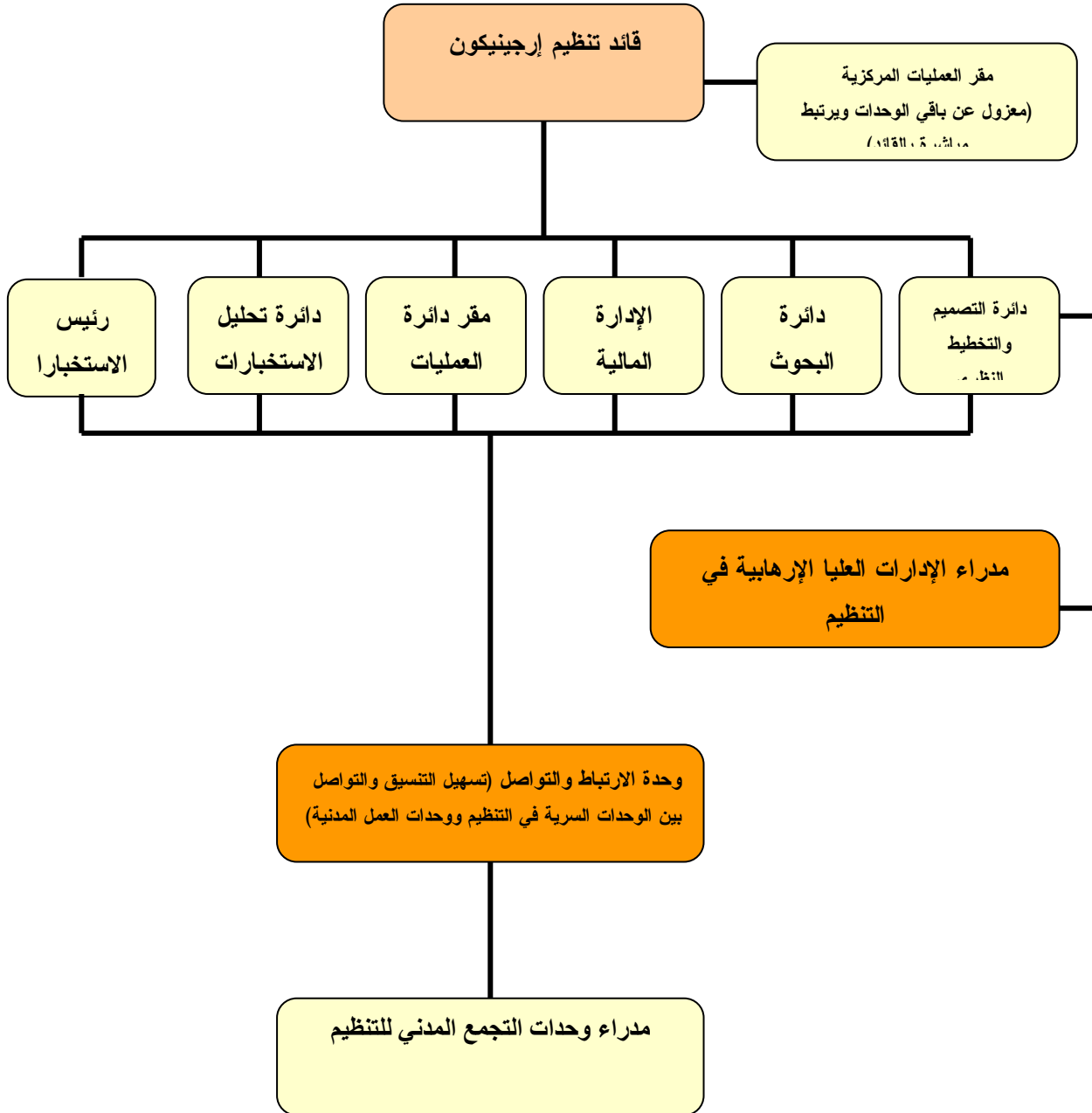
المطلب الثالث

تكوين منظمة إرجنيكون

بحسب المعلومات الأولية التي توصل إليها الادعاء العام التركي، فإن لتنظيم إرجنيكون تسعة أقسام، وهي القسم المركزي، وقسم جمع المعلومات، وقسم التحليل والتقييم، وقسم التمويل والتجارة، وقسم العلوم والثقافة، وقسم النظريات والسيناريو، قسم الاتصال والدعاية، والقسم الحقوقي، وقسم العلاقات الدولية. وترتبط هذه الأقسام كلها بشكل مباشر بخمسة مديرين مدنيين يتم تعيينهم من طرف المجلس المركزي للتنظيم. ولهؤلاء المديرين الخمسة صلاحية اختيار رؤساء الأقسام، ولا يوجد أعلى من هؤلاء الخمسة إلا المجلس المركزي لتنظيم إرجنيكون، الرقم الأول في هذا المجلس هو الاسم الموجود على رأس المجلس، ويوجد كذلك اثنان من المدنيين يضطلعان بمهمة ربط العلاقة بين المجلس وبقية الأقسام. وهكذا فإن هذا التنظيم يتكون من عدد من الخلايا المستقلة عن بعضها البعض. وتُظهر الوثائق التي تم الكشف عنها، أن تاريخ تأسيس هذا التنظيم يعود إلى نوفمبر 1999، مما يعني أن تنظيم إرجنيكون تم تشكيله بروح جديدة، وفريق جديد، بعد تصفية فريق العمل الغربي الذي كان مسيطراً على فترة ما بعد انقلاب 28 فبراير 1997، ذلك لأن

تنظيم إرجينيكون لا يتلاءم من حيث البنية مع تلك المجموعة الانقلابية. والشكل التالي يوضح

الهيكل التنظيمي لمنظمة إرجينيكون كما نشرته صحيفة Taraf عام 2008:



شكل (5) الهيكل التنظيمي لتنظيم ارغنيكون بتقرير صحيفة Today's Zaman المنشور بتاريخ 2008/9/22

وعلى الرغم من أن كلاً من المجموعتين تتغذيان من الثقافة الانقلابية، فإن الاختلاف قائم بين الروح والإيديولوجيات الإدارية لهذين التنظيمين، وقد تم نقل بعض أعضاء فريق 28 فبراير الذين لا يتعارضون مع إرجينيكون من حيث البنية إلى هذا التنظيم الجديد واستطاعوا الاندماج فيه.

المطلب الرابع

تصدي حزب العدالة والتنمية لمخططات تنظيم إرجينيكون

استطاع حزب العدالة والتنمية استخدام كل الأدوات التي يخولها الدستور والقانون خاصة مؤسسة القضاء بمهارة كبيرة، ودون تجاوزات للقانون بحق أعضاء منظمة أراغنون، وحيال المخطط الانقلابي، وحصر التعامل مع الموضوع في الشق القانوني البحت دون تجاوزات لحقوق الإنسان مع المتهمين، وترك لمؤسسة القضاء ممارسة كل صلاحياتها في القضية حتى وصلت إلى قدس أقداس الجيش، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لولا أن في تركيا مؤسسة قضاء عريقة تصب حرصها على الوصول إلى الحقيقة - والحقيقة وحدها - لما وصلت قضية منظمة أراغنون إلى الحد الذي أطاحت فيه برؤوس جنرالات ورجال أعمال وإعلاميين كبار، وإقائهم خلف القضبان. (الشيخ، 2011)

وقد تم القبض في الثاني والعشرين من يناير 2009 على عدد كبير من المشتبه فيهم في مخطط للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية، وهي محاولة انقلابية كان يدبرها قوميون علمانيون متشددون. (مركز الجزيرة للدراسات، 2010: 26).

وقد شملت قائمة المتهمين ضباطا في الجيش والشرطة كما قامت الشرطة بتفتيش مقر شبكة (افراسيا) التلفزيونية الخاصة المعارضة. وبالقبض على هؤلاء وصل عدد المقبوض عليهم لأكثر من 100 شخص في نطاق التحقيقات في شبكة (اراغنون) القومية المتطرفة. وقد كان الكشف عن

هذا التنظيم السري زلزالا كبيرا بكل المعايير هز تركيا وعلى الأرجح سيحدث تغييرات نوعية في الرؤية السياسية لبنية لدولة في العالم الإسلامي، وبخاصة فيما يتصل بالدول ذات النظام الجمهوري التي شهدت صدمات بين الأنظمة الحاكمة فيها والحركات الإسلامية. وفي بعدها المكاني "تركيا" تعد قضية أرغنون أكبر دليل عملي على وجود "الدولة العميقة" (Deep state) وهو مفهوم تحليلي أطلقه محللون وأكاديميون أتراك لفهم بنية الدولة التركية وموقفها من الإسلام، وهو ما ظل - حتى القبض على أعضاء هذه الجماعة السرية - مجرد فرض تحليلي.

والقبض على الشبكة كان ضربة قاصمة للدولة العميقة، حتى أن رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان قال في وقت سابق إن قضية إغلاق الحزب كانت ردا على تصميم الحكومة في قضية أرغنون. ويرى الدكتور إبراهيم البيومي غانم الخبير في الشأن التركي أن ما يدور الآن في تركيا - والذي كشف عنه رفع الجيش الغطاء عن التنظيم الإرهابي العلماني المسمى أرغنون من خلال تنسيقه مع العدالة والتنمية في القبض على أعضائه - هو صراع "المعركة الأخيرة". وأوضح بقوله: "المعركة الأخيرة أقصد بها المعركة بين الجيل القديم في تركيا، الذي تربي على ثقافة الانقلابات المسلحة.. وبين الجيل الجديد.. الذي يميل ويعمل بقوة على استقرار تركيا، وهذا الجيل موجود في السياسيين كما في أردوغان وجول، وموجود في الجيش أيضا، كما الحال في قائد القوات البرية، وعدد آخر من الجنرالات الذين يعارضون الانقلاب على العدالة والتنمية، وموجود أيضا في قادة مختلف الأجهزة الأمنية". واعتبر غانم أن "الجيل الجديد في تركيا جيل يعطي من مصلحة المجتمع على حساب الدولة، عكس الطبقة السياسية القديمة التي تجعل من المجتمع خادما للدولة، وبالتالي ينحاز هذا الجيل إلى استقرار تركيا وتطلعها إلى الانفتاح على العالم وظهورها كقوة كبرى في الشرق الأوسط والعالم دون النظر إلى الثقافة الانقلابية التي لا تخدم إلا أشخاصا بأعينهم".

والقضية بشكل عام تلقي الضوء على التوترات بين حزب العدالة والتنمية والنخبة العلمانية التي تحارب من خلال "الدولة الخفية"، وطالما بقي نظام الدولة الخفية يعمل ولا يقر الجميع بأنه موجود أصلا فلن يحالف الإصلاحات الليبرالية على صعيد حقوق الإنسان والحريات نجاح يذكر. وقد أصبحت جماعة أرانكون بالنسبة لكثيرين رمزا لتلك "الدولة الخفية". وحسب جنكيز أكثر الأستاذ بجامعة باهجشير باسطنبول فإن أرانكون "فرصة لتركيا للتصالح مع ماضيها واكتشاف حقيقة المذنبين الأشرار في جهاز الدولة" وبخاصة أن كيانات "الدولة الخفية" غير مقبولة في عالم اليوم.

وإذا كانت البشرية قد عرفت خلال تاريخها أشكالاً متعددة من الاستبداد السياسي والاستئثار بالسلطة فإن اقتران هذا الاستئثار بوجود بنية للسلطة تتسم بالازدواجية والسرية هو أخطر أشكال الاستبداد على الإطلاق.

مؤامرات منظمة أرانكون ضد حزب العدالة والتنمية

من بين المفاجآت التي كشفت عنها التحقيقات مع المتهمين بالانتماء الى شبكة ارانكون، أنه خلال الأعوام القليلة الماضية كانت الشبكة تمارس نشاطاتها بعيدا عن سلطة الدولة والقضاء مستهدفة النشطاء الأكراد والمتقنين والكتاب الأتراك المعارضين لسياسة الدولة التركية، وحتى الشخصيات العلمانية التركية التي كانت تبحث عميقا في الصلة ما بين المؤسسة العسكرية والأمنية التركية والمافيا. وقد سلطت وسائل الإعلام على أول نشاط لهذه المنظمات عام 2006 خلال حادثة تسمى "شمدينلي" تم فيها إلقاء قنبلة على مكتبة يملكها أحد المتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني في مدينة شمدينلي جنوب شرقي تركيا. وقتل في الهجوم صاحب المكتبة وعندما ألقى الأهالي القبض على المهاجمين تبين أنهما ضابطان في الجيش التركي يرافقهما عضو سابق في حزب العمال الكردستاني لعب دور المرشد لهما. وقد طالب المدعي العام حينها بمحاكمة قائد القوات

البرية ورئيس الأركان الحالي الجنرال يشار بويوكانيت لعلاقته بالهجوم، لكن بعد فترة قصيرة تم طرد المدعي العام الذي تولى التحقيق في القضية من وظيفته في فضيحة.

وتوجه سلطات الادعاء 30 اتهاما لأعضاء أرجينكون بينها حمل السلاح دون رخصة قانونية، مروراً بالانتماء إلى منظمة إرهابية، وصولاً إلى تهمة التخطيط لانقلاب مسلح ضد الحكومة في عام 2009. وكانت أرجينكون تخطط لتنفيذ ذلك من خلال جو من الفوضى والعنف يستدعي تدخل الجيش لعزل الحكومة، وذلك بعد نجاحه في عزل أربع حكومات سابقة بانقلابات عسكرية منذ عام 1960. وقد قرأت المحكمة 2455 صفحة من الادعاء. وإلى جانب المتهمين المقبوض عليهم جلبت المحكمة محكوماً آخر وهو سيدات بيكر من المحتمل أن تكون له صلة مع الشبكة. وذكرت شبكة (ان تي في) الإخبارية في موقعها على شبكة الانترنت أن الفوضى سادت بعض الجلسات بسبب العدد الكبير من محامي الدفاع والمتهمين.

وجرت المحاكمة في ظل إجراءات أمن مشددة نظراً لأهمية موقع بعض المتهمين في الحياة العامة التركية ومن بينهم الجنرال المتقاعد شينير اروغور قائد الدرك السابق ويرأس جمعية "فكر (أتاتورك)". وتضم لائحة المتهمين أيضاً خورشيد تولون المسئول العسكري السابق وضباطا متقاعدين ورئيس حزب العمل اليساري ومالك صحيفة "جمهورية" العلمانية التركية وعميدا سابقا لجامعة اسطنبول وصحافيين ومسؤولين متقاعدين. وكانت الشرطة قد بدأت التحقيق في نشاط شبكة (أراغكون) في يونيو 2007 بعد العثور على متفجرات بأحد المنازل في اسطنبول. وقيل إن هناك 5 ملايين وثيقة تؤيد الادعاءات والجرائم المنسوبة إليهم.

أن تركيا تسجل بهذه المحاكمة صفحة جديدة في تاريخها، بعدما أمسكت بأهم خيوط الحكومة الخفية، التي ظلت تتحكم في مصير البلد طوال نصف القرن الأخير علي الأقل. بل لا يزال كثيرون غير مصدقين أن كابوس الحكومة الخفية الممثلة في منظمة أراغكون بصدد الزوال.

وهي التي ظلت تتربص بالحياة السياسية منذ منتصف القرن الماضي، محرقة عددا من الأحداث الكبيرة أو الغامضة، التي ظلت تهز البلاد وتصدم الرأي العام بين الحين والآخر: انقلابات عسكرية، واغتيالات، تصفيات، مرورا بزرع متفجرات وإطلاق مظاهرات. وأشارت التحقيقات مع 33 عضوا في الشبكة ممن أُلقي القبض عليهم إلى علاقتها بالهجوم على إحدى المحاكم عام 2006 قتل فيه أحد القضاة وكذلك بالتهديدات والهجمات على أشخاص "غير وطنيين" بنظر المنظمة. وبسبب هذا المنطق المتشدد في إدانة المخالفين في الرأي تظاهر مئات من المحتجين ضد المحاكمة ملوحين بأعلام تركية وهم يهتفون "الخائنون في البرلمان والوطنيون في السجن" هويدي (2011): (245).

ويتصف القبض علي الجنرالات ومحاكمتهم بأهمية كبيرة ذلك أن الجيش هناك محاط بهالة من القداسة، وجنرالاته يعتبرون أنفسهم ورثة أتاتورك وحماة العلمانية والأوصياء علي الجمهورية. لكن دولة الجيش لم تستمر وسلطانهم تراجع بمضي الوقت، وخصوصا بعدما اشترط الاتحاد الأوروبي تقليص دور الجيش في الحياة السياسية، حتى أصبحت الأغلبية في مجلس الأمن القومي للسياسيين المدنيين، وحين غلت يد العسكر عن القرار السياسي، صار المجتمع أكثر جرأة في التعامل معهم. (هويدي، 2011: 256)

و خلاصة لهذا المبحث فإن الباحث يرى بأن الكشف عن مخططات "أرجينيكون" قد عجل بتحقيق أحد أهم الإصلاحات التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية ألا وهو إبقاء الجيش في ثكناته والحد من تدخله في الحياة السياسية.

ورغم أن بعضهم قد يرجح احتمال قيام الجيش بانقلاب جديد للحفاظ على هيئته ، إلا أن هذا الأمر مستبعد حاليا ليس فقط لأن الوضع الدولي لا يسمح بذلك ، وإنما أيضا لأن حكومة حزب

العدالة والتنمية تسير بتركيا على طريق إعادة الهوية الإسلامية عبر التمسك بالديمقراطية ومبادئ العلمانية نفسها ما يضع منفذي أي انقلاب مزعم في حرج بالغ ليس أمام الأتراك فقط وإنما أيضا أمام العالم بأكمله ، حيث نجحت حكومة حزب العدالة في تغيير و تعديل الكثير من مواد الدستور التي وضعها جنرالات الجيش وتم حتى الآن تغيير أو تعديل 75 مادة من مواد الدستور وعددها 176 مادة ، أبرزها ما يتعلق بالاعتراف بالأقليات القومية والدينية والمذهبية بحقوقها السياسية والثقافية ، كما كانت حرية العقيدة وهي أحد مبادئ العلمانية هي الأساس في التعديل الدستوري الذي تم بمقتضاه رفع الحظر عن ارتداء الحجاب في الجامعات ، وإن كان ألغى بعد ذلك بقرار من المحكمة الدستورية.

وهناك أمر آخر هام في هذا الصدد وهو أن المعسكر العلماني الذي يضم الجيش والمحكمة الدستورية والمدعي العام ومجلس الجامعات كان يعد العدة ويجهز الملفات ضد حزب العدالة وقادته منذ فوزهم في انتخابات عام 2002 وتعزيز هذا النجاح في انتخابات 2007 وانتزاع الحزب لمنصب رئيس الجمهورية ودخول زوجة "جول" المحببة قصر الرئاسة لأول مرة، ومع هذا لم يستطع الجيش التركي ان يتدخل لكبح حزب العدالة والسبب حسب رأي الباحث هي حقيقة هامة مفادها أن الجيش التركي بدأ يعي أن تركيا اليوم ليست بأي حال من الأحوال هي الجمهورية العلمانية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 وأن الانقلابات العسكرية لم تعد أمرا سهلا كما كان يحدث سابقا في ضوء الحرص على الانضمام للاتحاد الأوروبي ودعم الغرب لحكومة حزب العدالة التي يرى فيها النموذج الأمثل الذي يمكن تطبيقه في العالمين العربي والإسلامي باعتباره يجمع بين الإسلام المعتدل والعلمانية والديمقراطية. والخلاصة أن المعسكر العلماني بات عاجزاً أمام السياسة الذكية التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية.

الفصل الرابع

التعديلات الدستورية (2010) و تقليص دور المؤسسة العسكرية

يبحث هذا الفصل في دوافع و نتائج التعديلات التي طرأت على الدستور والقوانين التركية في المجال السياسي والقضائي اثناء فترة حكم حزب العدالة و تأثير تلك التعديلات على صلاحيات المؤسسة العسكرية و دورها في الحياة السياسية .

المبحث الاول

تعديلات ما قبل حزب العدالة والتنمية

تمهيد:

على إثر اشتداد الأزمة السياسية بين مؤسستي الحكم في تركيا، المؤسسة السياسية ممثلة بالرئاسة والمؤسسة العسكرية ، كانت الرئاسة مع إجراء مجموعة من التعديلات القانونية كالغاء عقوبة الإعدام والسماح ببيتّ باللغة الكردية لتصبح أكثر اتّساقاً مع معايير الاتحاد الأوروبي؛ في حين رفض رهط من الائتلاف الحكومي، وهو حزب الحركة القومية برئاسة دولت بهشلي تلك التعديلات لأنه رأى في إلغاء عقوبة الإعدام إفلات عبد الله أوجلان -زعيم حزب العمال الكردستاني المتهم بالدعوة للانفصال وشن حرب ضد الدولة- من الموت الذي يستحقه نظير جرائمه، وأن أيّ تهاون في هذه المسألة سيعرض الحزب لخطر خسارة قواعده الانتخابية. ولهذا انسحب حزب الحركة القومية من الحكومة الائتلافية وهو ما تسبب في سقوطها.

يضاف إلى ذلك أن آليات النظام الديمقراطي ومؤسساته لم تعد تعمل كما ينبغي، حيث أصبح البرلمان - بسبب تركيبة الحكومة الائتلافية - كيانا جامدا يقدم الدليل على الفشل في إيجاد

حلول لأزمات المجتمع، وأصبحت الحكومة عاجزة عن الاحتفاظ بحد أدنى من التنسيق بين شركاء الائتلاف.

في نظر الباحث وإن تعددت الاسباب واختلفت الظروف فإنها تتحد في كونها نابعة من توجهات الحزب لحماية شرعيته وضمان أمنه واستقرار حكمه في تركيا، ولعلها تتبع أيضا من مخاوف أثارها قضايا التخريب والتهديد الداخلية التي كان من أبرزها قضية (إرجينكون)، وما جرت من تداعيات وضعت صورة المؤسسة العسكرية في أسوأ حال، ليس فقط أمام الحزب وإنما أمام الشعب التركي الذي اتضح له بأن هذه المؤسسة لم تعد مصدرا للأمن والاستقرار الذي عهدده الشعب من جيشه، وإنما بات مصدرا لإثارة المخاطر وزعزعة الأمن الداخلي للدولة ، مما أيقظ في عقول الكثير من الأتراك الوعي الكامل بأهمية فوز حزب العدالة والتنمية في الفترة الرئاسية التالية على الرغم من الإخفاقات التي حدثت في حركة الإصلاح والتنمية التي واعد بها الحزب عند توليه الحكم، ولكن الشعب التركي أصبح يرى في الحزب ملاذا آمنا لكل الأطماع التي أصبحت الداخلية منها أكبر وأخطر من الخارجية.

فأمام انحسار قدرة الجيش التركي على التدخل السياسي والذي أقره دستور حزب العدالة والتنمية الجديد، اتجه العلمانيون المتطرفون نحو مؤسسة قضائية هي المحكمة الدستورية للقيام بانقلاب قضائي ضد حزب العدالة والتنمية من خلال قيام المدعي العام برفع دعوى إغلاق الحزب وحرمان واحد وسبعين قياديا من قياداته من مزاوله العمل السياسي ، وفي غمرة دراسة المحكمة الدستورية لهذا الدعوى كانت الحكومة قد وضعت يدها على أكبر وأخطر قضية شهدتها تركيا في عصرها الحديث هي قضية إرجينكون. لم تكن قضية إرجينكون مجرد منظمة إرهابية تتشط للاغتيال أو محاولة انقلاب، غذ إن الأعضاء المتهمين بقيادتها وتنفيذ نشاطات مسلحة وجرائم،

كانوا ينتمون إلى شرائح مختلفة من المجتمع، من إعلاميين واقتصاديين ومفكرين وأساتذة جامعات ونقابيين.

والأهم أن اثنين من كبار الجنرالات المتقاعدين الذين كانوا في مواقعهم الرسمية إلى ما قبل ثلاث سنوات فقط، كانوا على رأس المنظمة، وأظهرت التسجيلات الصوتية التي سربت مواقف فضائية لرئيس أركان سابق، بهدف التدخل والضغط على النواب لمنع انتخاب عبد الله غول رئيساً للجمهورية، ثم أكد قرار الادعاء الرسمي في 10 مارس 2009 أنه لا توجد تسوية أو صفقة بين الجيش والحكومة، حيث وجه الادعاء التهمة رسمياً إلى جنرالين: خورشيد طولون وشينير أراويغور بتزعم المنظمة والسعي إلى القيام بانقلابات عسكرية وارتكاب جرائم. (عبد الجليل، 2010: 82).

وعدت هذه القضية تطورا مهما، وبينما تتواصل التحقيقات والمحاكمات الخاصة بالتنظيم الإرهابي إرجينيكون في 12 حزيران 2009 تم الكشف عن وثيقة موقعة من قبل عقيد ركن يدعى دورسون، وتشتمل هذه الوثيقة على خطة للإطاحة بحزب العدالة والتنمية وتصفية حركة فتح الله كولن الإسلامية من خلال تدبير عدد من المكائد والدسائس، مثل إخفاء أسلحة ومتفجرات في مراكز تلك الجماعة، ثم مداومة هذه المراكز لاحقا، وتوجيه تهمة الإرهاب للجماعة ومؤسساتها، والربط بينها وبين حكومة حزب العدالة والتنمية، ثم من خلال وسائل الإعلام الموالية للجيش يتم تشويه صورة الحكومة وإقناع الرأي العام بأن الحكومة غطاء لهذه الجماعة الإرهابية، وهو ما دفع الحكومة إلى العزم على التحقيق في هذه القضية، ووضع حد لمحاولات الجيش زعزعة استقرار البلاد.

وعليه، استصدرت الحكومة تشريعا جديدا بتعديل بعض مواد قانون العقوبات صادق عليه رئيس الجمهورية في الثامن من تموز عام 2009، وقضى هذا التعديل بعدم إمكانية محاكمة

المدنيين في المحاكم العسكرية، ويسمح بمحاكمة العسكريين أمام القضاء المدني في القضايا التي تخص أمن الدولة، وفي ظل هذا الإصرار من قبل الحكومة وجدت رئاسة الأركان التركية نفسها في مأزق كبير نظرا لما ستسفر عنه التحقيقات من جر جنرالات كبار داخل الجيش، وباتت في نظر الشعب مؤسسة إرهابية تعادي الديمقراطية بعد أن كانت مثال الشرف والتضحية من أجل الوطن. (عبد الجليل، 2010: 86)، وهذا ما دفع رئيس الأركان وقادة أفرع القوات المسلحة في اجتماع عقده خصيصا لمناقشة هذا الأمر إلى الدفاع عن أنفسهم دفاعات مطولة، والتأكيد على أنهم جزء من هذه الدولة، وتوجيه الاتهامات إلى تنظيمات أخرى تحاول النيل من المؤسسة العسكرية وسمعتها، ودعت الحكومة إلى أن تقف معها لمحاربة كل من يحاول تشويه سمعة الجيش التركي. . وأخيرا، يمكن القول بأن جهود حكومة حزب العدالة والتنمية للوفاء بمعايير كوبنهاجن كان لها أثر بالغ في تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية ووضعيتها القانونية ودورها السياسي في الداخل التركي وفي مجلس الأمن القومي وعلى مستوى السياسات الخارجية لتركيا ، إذ يجب على تركيا الإيفاء بتلك المعايير كمتطلب أساسي لقبول عضويتها في الاتحاد الاوربي لأن تلك القواعد التي وضعها المؤتمر الاوربي المنعقد في كوبنهاغن سنة 1993 هي التي تحدد أهلية البلد المرشح لعضوية الاتحاد الاوربي و تشترط ان يكون لدى الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الديمقراطية وحقوق الانسان والاقتصاد المبني على السوق الحر .

غير أن ما استنتجه العديد من المهتمين بشؤون تركيا لا يدفع للقول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولى، ولكن يتضح لدى النظر للوضع التركي الحالي ان من الصعوبة بمكان القيام بانقلاب عسكري في ظل الشعبية و الاغلبية الكبيرة التي تمتع بها حزب العدالة الحاكم اضافة الى ضغوط الاتحاد الاوربي، أما حق الجيش في الحياة السياسية فلا يزال مكفولا له في دستور 1982 الحالي لحماية مبادئ الجمهورية التركية التي اسسها اتاتورك سنة 1923 .

ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية الحالية لسن الدستور المدني الجديد تطمح إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية. كما يُمكن الإشارة إلى أن الرأي العام قد ساهم في إزاحة الطبقة السياسية التقليدية عن المشهد السياسي التركي ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وذلك خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في الثالث من نوفمبر من العام 2002 ، واضعاً ثقته به للخروج بتركيا من أزمتها الداخلية.

يتضح من خلال إطلاع الباحث على الدراسات التي اهتمت بالمشهد التركي، بأن الدراسات العربية التي تناولت الشأن التركي، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قد انقسمت إلى توجّهين رئيسيين، هما:

التوجه الأول: دراسات اهتمت بعلاقات تركيا الدولية، كعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وعلاقتها الثنائية، كعلاقتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والكيان الصهيوني، وانعكاس ذلك على الأمن القومي العربي.

التوجه الثاني: ضم دراسات ركزت على مضامين الأدوار السياسية الدبلوماسية، والقيمية، والمعنوية، والاقتصادية، والأمنية، والدفاعية للسياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط.

أمّا الإصلاحات الداخلية، والتي يبرز من أهمها التعديلات الدستورية التي ساهمت في إنجاح تلك الأدوار فقد كان لها بالغ الأثر في تقدّم المجتمع التركي، لكنها لم تحظ باهتمام كبير من قبل الباحثين العرب، لذا يهتم هذا المبحث من الفصل الثالث بالتطرق لأهم التعديلات الدستورية التي جرت في عهد حزب العدالة والتنمية، والتي كان لها الأثر البالغ في تغيير التوجهات والقواعد التي ستبنى عليه الدولة التركية لسنوات ستأتي.

المطلب الأول

الإصلاحات والتعديلات الدستورية التي أقرها برنامج الحزب

أقر برنامج حزب العدالة والتنمية حزمة من التعديلات على الدستور التركي شكلت إحدى أهم صفحات المواجهة بين الحزب والمعسكر العلماني الذي تقف المؤسسة العسكرية في مقدمته ، من تلك المواد ماله علاقة مباشرة بصلاحيات المؤسسة العسكرية ومنها ما يندرج ضمن تطبيق البرنامج الإصلاحي للحزب في إطار تعزيز القيم الديمقراطية، و على النحو الآتي:

- 1- تُجرى انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات.
- 2- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا، أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخاب النيابية.
- 3- تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلاً من سبع سنوات، ولمدتين على الأكثر.
- 4- رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضواً إلى 17 عضواً، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية، بدلاً من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية حيث يعين رئيس الجمهورية 14 عضواً 3 يختارهم من محكمة الاستئناف و 2 من المحكمة الاعتيادية و أحد القضاة العسكريين إضافة الى اثنين من المواطنين الاعتياديين

الذين يحملون الشهادة الجامعية الأولية , بينما يختار المجلس الوطني الاعضاء الثلاثة الآخرين. (ciddi, 2011).

5- رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7 أعضاء إلى 22 عضواً، واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها.

المبحث الثاني

التعديلات الدستورية التي طرأت على المؤسسة العسكرية وصلاحياتها

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزلٍ عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، ورغبته في الإصلاح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أصبح لابد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، فكانت على النحو الآتي (سيدر، 2010: 48):

1- عدلت المادة (4) من قانون مجلس الأمن القومي والتي كانت تُكلف المجلس وأمانته العامة بمهام المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتورية، لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها، وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولاً إلى جهاز استشاري، وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية.

- 2- عدلت المادة (5) من قانون مجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلا من كل شهر.
- 3- عدلت المادة (13) من قانون مجلس الأمن القومي، على نحو أفقد أمانته العامة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات وهو ما كان تنص عليه المادة اعلاه، لتصبح مهمة أمانته قاصرة على تنفيذ ما يكلفها به مجلس الوزراء من مهام.
- 4- عدلت المادة (15) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة التي كانت توجب تعيين ضابط برتبة فريق اول كأمين عام لمجلس الامن القومي لتتص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل عين محمد البوجان في 2004/8/17، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.
- 5- عدلت المادة (30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.
- 6- عدلت المادة (131) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث ألغيت عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وبهذا أصبح، ولأول مرة، المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري.

شملت التعديلات الدستورية والقانونية المادة 145 والتي تسمح بمحاكمة العسكريين ومقاضاتهم اذا ارتكبوا جرماً امام المحاكم المدنيــــــــــــة بدلا من المحاكم العسكرية وقصر المحاكم العسكرية على النظر في المخالفات و الجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية) وكذلك يشمل التعديل الفقرة التالية (لايحاكم المدنيــــــــــــون في المحاكم العسكرية في وقت السلم)

7- السماح برفع دعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني فقط، وتحت إشراف السلطة المدنية وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية بحسب التعديل الذي تم اجراءه على المادة 19 . (سيدر، 2010: 50)

8- تضمنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية، وهو ما لم يكن مسموحاً به من قبل، مع بقاء فقرات سرية تعتبر من أسرار الدولة.

وعلى الرغم من تلك التعديلات التي قلصت وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي، لكن ذلك لا يعني أن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولى؛ فلا يزال التدخل مكفولا له في دستور 1982 السارية أحكامه حاليا لحماية مبادئ الجمهورية، ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية لسن دستور مدني جديد ترنو إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة. (بوزرسلان، 2010: 142)

ويمكن القول، إن ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، قد شكل حافزا كبيرا لحكومة العدالة والتنمية للقيام بالإصلاحات على المستويات كافةً، فقد كان مطلوبا من تركيا من أجل الانضمام إلى الاتحاد تطبيق معياري كوبنهاغن: (بوزرسلان، 2010: 144)

أولاً: المعيار السياسي: والذي ينص على:

- 1- إرساء أسس الديمقراطية النيابية.
- 2- بناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد.
- 3- احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.
- 4- احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

ثانياً: المعيار الاقتصادي: الذي ينص على:

- 1- وجود نظام اقتصادي فاعل يعتمد على نظام السوق.
- 2- إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.
- 3- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.
- 4- بناء أسواق محلية قادرة على أن تتحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.
- 5- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

وقد جاء هذان المعياران منسجمين بشكل كبير مع الأهداف الإستراتيجية الداخلية والخارجية التي تسعى حكومة العدالة والتنمية إلى تحقيقها، فعلى المستوى الداخلي، يساهمان في إبعاد المؤسسة

العسكرية عن الحياة السياسية في تركيا، وجعلها تتجه نحو حكم مدني لا يكون لها دور فيه، أما الهدف الخارجي القديم فيتمثل في انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي (الغريبي، 2010: 265).

لم تأت خطة حكومة حزب العدالة والتنمية للإصلاح من فراغ، بل سبقتها خطوات إصلاحية عديدة منذ وصوله إلى السلطة في نهاية العام 2002، وهذا يعني أن الإصلاح مسار يتحقق بالتدرج، خصوصا في دولة كانت مكبلة بالسياسات الاستبدادية والمنتشدة، وبمؤسسة عسكرية تتحكم في النظام السياسي للدولة، وبعلمانيين إقصائيين.

إن تركيا الراهنة، قد تغيرت وتجددت، بالإصلاحات العميقة والمؤثرة التي ينفذها حزب العدالة والتنمية بعقل وهدوء وتدرج، وفي شتى المجالات، فهي تشهد عصرا جديدا لدولة تتجدد، شكلا ومضمونا. (الشوبكي، 2011: 46)

ومما لاشك فيه، أن وجود نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية- وإن كانت نسبية - مبني على التعددية السياسية، ساهم في تحقيق حكومة حزب العدالة والتنمية للإصلاحات الداخلية .

المطلب الأول

أهم التعديلات الدستورية في استفتاء 12 سبتمبر 2010

المادة 20 والمتعلقة بخصوصية المعلومات

المادة 41 والمتعلقة بحماية الاطفال من العنف و الاضطهاد الجنسي

المادة 51 والمتعلقة بالسماح للعمال بالانتماء لاكثر من اتحاد

المادة 53 والمتعلقة بتعديل لائحة اجور موظفي الدولة

المادة 145 والمتعلقة بالقانون العسكري

المادة 146 والمتعلقة بزيادة اعضاء المحكمة الدستورية من 11 الى 17 وفترة التعيين 12 سنة ولرئيس الجمهورية الحق بتعيين 14 منهم وفق محددات بينما يعين المجلس الوطني الثلاثة الباقين

المادة 147 والمتعلقة بالمجلس الاعلى للقضاة والمدعين العامين

المادة 148 والمتعلقة بصلاحيات وزير العدل و الامين العام و لاعضاء الدائمين للمجلس

المادة 159 والمتعلقة بزيادة اعضاء المجلس اعلاه الى 21 و 10 مساعدين

الفقرة 15 والمتعلقة بعدم جواز محاكمة المسؤولين عن انقلاب 1980. (cididi,2011)

تمسك حزب العدالة برأيه أن إقرار التعديلات سيؤدي الى ترسيخ القواعد الديمقراطية في المجتمع التركي و ظهر ذلك جليا في شعار الحملة الدعائية التي اطلقها الحزب لدعم التعديلات وهو "صوت بنعم لتنعم بحرية أكثر" و كانت نتيجة الاستفتاء هي كالتالي :

صوت 77% من أصل ال 52.051.288 مليون الذين يحق لهم التصويت

21.788.272 صوتوا بنعم للتعديلات أي ما نسبته 57.88%

15.855.41 صوتوا ضد التعديلات أي ما نسبته 42.12%

بذلك انتصر حزب العدالة في جولة اخرى ضد خصومه وعكست نتائج هذا لاستفتاء بشكل

واضح التأييد الشعبي الكبير لسياسات حزب العدالة والتنمية الاصلاحية.

المبحث الثالث

التعديلات الدستورية والمؤسسة القضائية

لسنوات طويلة كانت المؤسسة القضائية هي اليد الطولى للجيش ضد أى حكومة تحاول الخروج عن مبادئ العلمانية التركية التى أسسها مصطفى كمال أتاتورك، فالمؤسسة القضائية تعد احدى اهم معاقل العلمانية الاتاتورية فى الجمهورية التركية (cididi, 2011) فالمحكمة الدستورية هي من اصدر قرارا بحل حزب الرفاه الاسلامي في 1998/1/16 من خلال اصدارها حكما سياسيا واضح المعالم تضمن حل الحزب ومصادرة ممتلكاته وفصل نجم الدين اربكان ونواب من حزبه من البرلمان, وذلك لقيامهم بنشاطات تمس علمانية الدولة, وهذا ما صرح به احمد نجدت سيزر رئيس المحكمة الدستورية، وإثر ذلك صرح اربكان ان القرار جريمة قضائية (هلال، 1999: 218). وكذلك قررت ذات المحكمة سجن رجب طيب اردوغان وتعريمه عندما كان رئيسا لبلدية اسطنبول بسبب القائه خطبه عامة تضمنت اقتباسه أبياتا شعرية للشاعر ضياء غوغلر مفادها "المآذن حرابنا والمساجد تكناتنا والمصلون جنودنا (نفس المصدر، 222)، ولم يتم رفع الحظر عنه إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 واطار العفو البرلماني عنه.

لذلك ليس من الصعوبة بمكان ان نجد اردوغان مهتما بمواجهة المؤسسة القضائية وترويضها فالمواجهات بين هذه المؤسسة وحزب العدالة لم تقتصر على اردوغان وحده بل تعدت ذلك الى محاولة حظر الحزب نفسه كرد على تقديم الحزب مقترح تعديل تشريعي لرفع الحظر عن ارتداء الحجاب في الجامعات التركية عام 2007، وقررت المحكمة قبول طلب المدعي العام لمحاكم التمييز احمد قتاد اوغلو برفع دعوى لـ حل حزب العدالة والتنمية ومنع قاداته من العمل السياسي

مدة خمس سنوات ووقتها لم يمنع المحكمة الدستورية من حظر الحزب و نشاطاته إلا التهديد الاوربي للجيش و القضاء بعدم التدخل في تحديد مصير الحكومة التي يعتبرها الاتحاد الأوربي حقا للشعوب فقط (فائق، 2010).

وكإستمرارية لمحاولاتها للوقوف ضد حزب العدالة ألغت المحكمة الدستورية جولة اقتراع البرلمان التي تم فيها انتخاب عبدالله غل رئيسا للجمهورية وكان حزبالشعب الجمهورى "حزب المعارضة الرئيسى" قد قدم طعنا في نتائج الانتخابات فقبلته المحكمة، وقد صدر القرار بموافقة تسعة من أعضاء المحكمة و امتناع اثنين عن التصويت، بعد ذلك صدر اعلان رئاسة أركان الجيش في 2007/04/27 بتحذير حزب العدالة من مغبة الاستمرار في محاولة انتخاب غل رئيسا وهو ما عرف بالاعلان الإلكتروني لانه نشر على مواقع الانترنت، مما اضطر الحزب الى اللجوء الى انتخابات مبكرة في 2007/07/22 حصد من خلالها على 47% من أصوات الناخبين أهلته للفوز ب 60% من المقاعد البرلمانية اهله ل طرح مرشحه على البرلمان والفوز بمنصب رئيس الجمهورية. (نورالدين، 2009) .

واستمرت المحكمة الدستورية في مواقفها المعادية لحزب العدالة إذ رفعت دعوى لحظر حزب العدالة والتنمية في 2008/03/14، وبعد ذلك تدخلت لمؤسسة القضائية بقوة لمنع أحد المدعين العموميين الموالين لحزب العدالة والتنمية من التحقيق فى قضية محاولة الانقلاب التى يزعم اردوغان ان الجيش كان يدبرها له بل والافراج عن ضباط الجيش المتهمين بالتورط فيها. (فائق، 2010).

هذه الجملة من الاجراءات القضائية التي اصطبغت بصبغة سياسية جعلت المؤسسة العسكرية تأخذ دور الخصم السياسي لحزب العدالة في ظل عجز المعارضة السياسية البرلمانية والحزبية على مواجهة الحزب (cididi ، 2011) .

ففي أول تطبيق للتعديلات الدستورية التي تم إقرارها جاء النجاح الساحق الذي حققته قائمة الحقوقيين الديمقراطية المؤيدة لحزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في أول انتخابات من نوعها لاختيار اعضاء المحكمة العليا التركية بعد توسيع عضويتها طبقاً للتعديلات الدستورية الاخيرة ,جرت انتخابات شارك فيها حوالى 12 ألف قاض ووكيل نيابة في مختلف انحاء تركيا ووجهت باعتراضات كبيرة من جانب المؤسسة القضائية كان اشدها اعلان قدیر أوزبك رئيس مجلس القضاء الأعلى و6 من اعضاء المجلس استقالتهم اعتراضاً على الانتخابات وعلى توسيع عضوية المحكمة طبقاً للتعديلات الدستورية من 7 اعضاء فقط إلى 22 عضواً من بينهم وزير العدل ونائبة, مؤسسة القضاء تسقط في يد أردوغان (فائق، 2010) .

واخيراً جاء فوز قائمة أردوغان في الانتخابات ليتمكنه من فرض سيطرته على احد كفتى الميزان في السلطة القضائية وهو مجلس القضاء أما المحكمة الدستورية فـتنتص التعديلات الدستورية كما اسلفنا على زيادة عدد اعضاءها من 11 الى 17 وصلاحيه رئيس الجمهورية ان يعيين 14 منهم وهذا اساسا ما جعل حزب العدالة و التنمية يقدم على اجراء تعديلاته الدستورية التي لا يخفى على احد ان الهدف الأول منها كان السيطرة على المؤسسة القضائية بعد ان تم تقليص سيطرة الجيش على الحياة السياسية حتى يتم لم ازاحة العقبات الرئيسية التي تقف بوجه الحزب لتطبيق برامجه وأهدافه.

الخاتمة

إن استعراضاً متأنياً لتاريخ علاقة الأحزاب السياسية في تركيا بالجيش والمؤسسة العسكرية يعكس لنا بوضوح وتيرة الصراع الدائم التي كانت وما زالت بين كل منهما، فبعد انتقال السلطة إلى الأحزاب السياسية نتيجة الانتخابات البرلمانية في عام 1961، استمر النشاط السياسي لضباط الجيش على شكل تجمعات مختلفة في اتحاد القوات المسلحة في عام 1961، تشكلت بتنظيم هرمي وفق المبدأ العسكري، الأمر الذي حمل في طياته مدعاة للاهتمام بإدراك أفعال الجيش السياسية في كل من عام 1971 و عام 1980، وقد أدى التقيد بالمبدأ الهرمي لدى مجموعات اتحاد القوات المسلحة التركية إلى خلق تنظيم يقف فيه الضباط على طريق الحياة السياسية بخطى ثابتة استطاعوا من خلاله التعامل مع مشكلات البلاد السياسية ومنحوا أنفسهم فرصة للتمرين السياسي، وفي نهاية شهر تموز من العام 1961، صادقت رئاسة هيئة الأركان على ما أطلق عليه آنذاك مبادئ اتحاد القوات المسلحة ، والتي كان محورها الأساسي يدور حول تمكن الجيش وامتداد صلاحياته للتدخل في النشاطات السياسية لتركيا، مروراً بمراقبة الانتخابات البرلمانية، وحماية مجلس الوحدة الوطنية كناطق رسمي للجيش، معلنة في تلك المبادئ بأنها صاحبة الحل والربط في البلاد، وعلى الرغم من تصريحات قادة الجيش المعلنة عن عودة الجيش إلى الثكنات بعد انتهاء الانتخابات إلا أن دواخل الأمور كانت عكس ذلك، فكأنما كان الجيش سيفاً أدياً مسلطاً على أعناق السياسيين في البلاد.

عندما فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات الرئاسية في عام 2002، فإن ذلك كان بداية نقطة التحول في تركيا وبداية النجاحات والتمكين للحزب، وبدأ الحزب بتطبيق خطته لإنتشال البلاد من الفساد الذي استشرى بها واستطاع الحزب أن يحقق نجاحات كبيرة على الصعيد الاقتصادي.

على أن التحدي الأكبر الذي واجهه الحزب كما تبين من الدراسة إنما كان يكمن في مواجهة التدخلات العسكرية وامتداد صلاحيات الجيش في الحياة السياسية في تركيا، ويتفق الباحث مع ما جاء به المفكر السياسي فهمي هويدي (2005) بأن "الظروف التي أحاطت بتركيا قد ساهمت في علو شأن الجيش، وجعلت منه عامل الرجاء والأمل فيها"، ولعل أهم تلك الظروف ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1. الموقع الاستراتيجي لتركيا متوسطة قارتي آسيا وأوروبا، مما حولها إلى ساحة للتنازعات والصراع طوال سني الحرب الباردة.

2. عمق الاختلافات العرقية والأصولية في داخل تركيا نفسها، إذ تضم تركيا أكرادا وعلويين وسنة وشيعة، ومسلمين ومسيحيين ويهودا، ومتدينين وعلمايين وملحدين.

3. الدور الاساسي الذي لعبه الجيش في انقلاب كمال أتاتورك على الدولة العثمانية، ليحول الدولة من معقل للخلافة الإسلامية إلى دولة علمانية نافرة للدين ومخاصمة له، حيث كان الجيش أداة لهذه الانقلاب.

4. الارث التاريخي والأدلة تاريخية عديدة تؤكد أن المؤسسة العسكرية في تركيا مثلت لقرون دولة داخل دولة.

لقد أعطى الجيش نفسه صلاحيات تجاوزت حدود ومفاهيم الدفاع وحماية الدولة من العدوان الخارجي، وأصبح يعطي نفسه الحق في تفتيش المنظمات الأهلية، ويراقب سلوكيات الشخصيات العامة والمنظمات، خاصة بعدما أحدثت الظاهرة الإسلامية صداها الواسع على كافة شرائح المجتمع التركي، كما مارس الجيش هذه التصرفات في المجالات الثقافية والاجتماعية، ولغاية الآن لا زال قرار منع الحجاب معمولا به في تركيا، ذلك القرار الذي أكدت بخصوصه أقلام المفكرين والمتابعين للشأن التركي الإسلامي بأنه يعود إلى الجيش أساسا.

ترى كيف استطاع حزب العدالة والتنمية تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية؟ لم يكن ذلك بالحرب على الجيش فلا زال الحزب يؤكد مبادئه وتوجهاته بالنسبة للجيش، فهو حامي البلاد وملاذها وقت الحروب والأزمات، لكن الباحث يعتقد بأن خطوة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كانت محبوكة وتكتيكية صاغت ذكاء التوجه الاستراتيجي لقادة الحزب، لأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يحتم على الجيش بعده عن الحياة السياسية التركية، ذلك أن جميع الدول التي كونت الاتحاد الأوروبي بمدنيتها وعلمانيتها لم تكن لتقبل عضوية تركيا إلا باستبعاد الجيش والمؤسسة العسكرية عن الشؤون السياسية في تركيا، فاشتراط الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا انسحاب الجيش من الحياة المدنية والسياسية في تركيا شرطا أساسيا لقبول انضمامها، وقد قدر لحزب العدالة والتنمية بهذا الصدد أن يبعد الجيش عن الحياة السياسية في تركيا مع الحفاظ على وضع هذه المؤسسة وتقديرها وأهميتها بالنسبة للدولة التركية في الدفاع والحماية لا أكثر، وقد ساعدت عوامل ثلاثة على تحقيق هذا التراجع للجيش عن التدخلات في الحياة السياسية والمدنية يذكرها الباحث في النقاط الموجزة التالية:

أولاً: ما حظى به حزب العدالة والتنمية من تأييد شعبي واسع لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي منح الحزب جوا نفسيا مشجعا على ذلك إذا كان هذا ثمن بلوغ الأهداف المنشودة من انضمام تركيا إلى الاتحاد وتحسين نمط الحياة الاقتصادية ومستوى العيش للمجتمع التركي.

ثانياً: ما أظهرته الحكومة والغالبية البرلمانية من ترحيب لتقليص دور الجيش والتي لم تكن تصل إلى السلطة لولا تأييد الشعب الكبير لها، رغما عن تحفظات بعض قادة الجيش في البرلمان عن هذا القرار، حيث برر القادة المتحفظون موقفهم من خوفهم من الخلفية الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية.

ثالثاً: الاعتدال الفكري الذي تمتع به الجنرال حلمي أوزكوك الذي تولى منصب رئاسة هيئة أركان القوات المسلحة، والذي لم يكن متشدداً علمانياً لكنه كان مؤيداً لمتطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي من تقليص صلاحيات الجيش في الحياة السياسية، إضافة إلى العلاقة الجيدة التي ربطت بينه وبين رئيس الوزراء في حكومة حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان.

بالفعل نجح حزب العدالة والتنمية لأول مرة في تاريخ تركيا القديم والحديث، والذي يعنيه الباحث هنا من التاريخ القديم هو أيام الدولة العثمانية، في تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية في تركيا، وجعلها أداة لإنقاذ سياسات تركيا لا صانعة لها، ومن الدلالات الواقعية ما يؤكد هذا الإنجاز التحولي، والتي يعرضها الباحث في النقاط التالية:

1. من استعراض الدراسة لمسألة إنشاء مجلس الأمن القومي والذي كان على يد الجيش في تركيا، وبالاطلاع على ما آل إليه وضع الجيش في المجلس، فقد تم الحد من نفوذ الجيش في المجلس بأن تم تقليل عدد ممثلي القوات المسلحة بين أعضائه، وتولى منصب أمانة المجلس شخص مدني برتبة سفير من وزارة الخارجية، وهذا ما لم يكن موجوداً ابداً في تاريخ تركيا من قبل، إذ كان مجلس الأمن القومي ومنذ إنشائه يمثل المؤسسة العسكرية، وكانت أمانته يشغلها أحد الجنرالات العسكرية.

2. انتهجت حكومة حزب العدالة والتنمية نهج التطبيع بين مجلس الأمن القومي والمجتمع التركي، وتجلى ذلك من خلال السماح لوسائل الإعلام التركية والأجنبية بحضور وبحث جلسات المجلس واجتماعاته، والمؤتمرات الصحفية التي يعقدها بعض قادة الجيش، وبذلك أسدل الستار عن مرحلة الغموض والتكتم التي سادت جلسات المجلس فترة طويلة بدأت منذ إنشائه.

3. أخضعت حكومة حزب العدالة والتنمية ميزانية الجيش والقوة العسكرية للرقابة المحاسبية والبرلمانية والقانونية، في سابقة من نوعها لم تكن تحدث من قبل.

4. على إثر تحقيق النقطة السابقة، بدأت حملة واسعة لمحاربة الفساد داخل صفوف الجيش والتي أعلنها الجنرال أوزكوك رئيس أركان القوات المسلحة، مما أوجد العديد من المحاكمات للعديد من ضباط الجيش التركي وكبار جنرالاته بشكل علني، وهذا ما ألغى عهداً طويلاً من الحصانة التي كان يتمتع بها قادة الجيش التركي والتي كانت تحجب عنهم المساءلة والمحاكمة قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم.

وبالحديث عن التعديلات الدستورية التي أقرها حزب العدالة والتنمية، والتي وصفها بعض المحللون السياسيون بأنها الضربة القاضية للمؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية في تركيا، نرى بأن التعديلات التي أقرها الحزب في الدستور ليست بمثابة ضربة للجيش إنما هي جزء من عملية إعادة الحركة الديمقراطية إلى وضعها الطبيعي، فانقلاب العسكريين عام 1980 كان انقلاباً غير شرعي بالنسبة إلى الدستور، لكن العسكريين قدموا مبرراتهم بأنه لمصلحة الشعب، في الوقت الذي أعطى هؤلاء الضباط أنفسهم مناعة وحصانة ضد أية ملاحقات قضائية وقانونية جراء ما قاموا به في الانقلاب وهذا في منطقتي الديمقراطية غير ديمقراطي.

ولقد حاول خصوم حزب العدالة والتنمية من المعارضين من قادة الجيش عرقلة عملية التصويت على التعديلات الدستورية الجديدة، أو أن تأتي النتائج مخيبة للحزب، ولعل من أهم ما يمكن أن يذكر بهذا الصدد هو محاولة بعض قادة الجيش المنشقين من الاتصال برئيس حزب العمال الكردستاني في تركيا عبد الله أوجلان، في محاولات غادرة لضم أصوات الأكراد الأتراك ضد الحزب وضد التصويت على التعديلات الدستورية الجديدة.

هناك استحقاقات تنتظر الحزب وعلى رأسها إصلاح النظام السياسي التركي الذي أسسه دستور 1982 والذي وضعه العسكر بعد انقلاب عام 1980؛ وهو دستور كان يعبر وقتها عن رؤية العسكر المتحالفين مع حزب الشعب الجمهوري، وهو يكرس للكمالية والعلمانية (ففيه ثماني مواد كاملة تدعم العلمانية الكمالية وتتص على عدم المساس بها)، ولم تزل الكمالية العقيدة الفاشية المتصلبة العاجزة، التي لا تنتمي للعصر الذي تعيشه تركيا أو العصر الذي يعيشه العالم، موضعاً لأي نقد حتى جاء (تورجوت أوزال) زعيم حزب الوطن الأم ليؤسس لجمهورية تركية ثانية، وترفض العقيدة الكمالية المتخلفة وتدعو لنقدها واعتبارها غير مناسبة للعصر، و(أوزال) هو أول رئيس تركي يؤدي فريضة الحج ويصلي علناً وبانتظام. لقد كانت الأتاتورية تعتبر الصلاة جريمة، وهي لا تزال ترى حجاب المرأة المسلمة جريمة فضلاً عن بقية شعائر الإسلام وشرائعه، ولكن تركيا اليوم تستعيد وجهها الإسلامي؛ فتجد المساجد تكتظ بالمصلين في إسطنبول، وفي قونية، وفي قيصري، وفي أنقرة ذاتها؛ العاصمة التي أسسها (أتاتورك) وهرب إليها حتى لا تلاحقه أنفاس العثمانيين التي تعقب في كل زاوية وجهة ومحلة ودار في عاصمة الخلافة ودار الإسلام ولا تزال العلمانية تقاوم في تركيا، لكنها مع الصراع الحضاري والتاريخي الدائر بقوة اليوم في تركيا؛ والذي نشاهده في التنازع بين حزب العدالة والتنمية والأحزاب العلمانية والجيش والبيروقراطية العلمانية والمؤسسات القانونية، فإنها أيديولوجية بلا مستقبل، وخاصة أن العلمانية الكمالية لم تستطع التحرر من الوجه القمعي والاستبدادي لها؛ والذي يحرم على زوجة رئيس الحكومة أن تدخل أي مؤسسة حكومية تعبر عن الدولة؛ لأنها ترتدي الحجاب؛ فهي عقيدة ضد الإنسان وضد التاريخ وضد السنن التاريخية.

الاستنتاجات

1- أنّ حكومة العدالة والتنمية حققت خلال ثماني سنوات إنجازات كبيرة على المستويات الدستورية والسياسية والاقتصادية التي انعكست بشكل إيجابي على المجتمع التركي. لكن هذه الإنجازات لم تنسحب بنفس الوتيرة على القضايا التي تتعلق بالهوية، كالحجاب والقضية الكردية وقضايا الأقليات المسيحية، وبالتالي، لم تكن الإنجازات التي تحققت كافية لكي تحظى تركيا بعضوية الاتحاد الأوروبي، ولا بد أيضا من إيجاد حلول للقضايا العالقة، وهي قضايا لم تنشأ بسبب سياسات حكومة العدالة والتنمية وإنما هي قضايا لها امتدادات تاريخية ورثتها الجمهورية التركية الحديثة عن الدولة العثمانية، كقضايا الأرمن والأكراد والأقليات المسيحية؛ وإن كان هناك قضايا أوجدها هذه الحكومة كقضية الحجاب.

إن القضايا المذكورة شائكة يصعب حلها خلال فترة وجيزة، وتتطلب الحلول الناجعة توافقا مجتمعيا عليها. و كان من الصعب بلوغ مثل هذا التوافق في ظلّ حكومات ائتلافية استقطابية، ينشد كل حزب من أحزابها مصالحه الخاصة على حساب مصلحة الدولة وحاضرها ومستقبلها.

2- إن تركيا الراهنة، قد تغيرت وتجدّدت، بالإصلاحات العميقة والمؤثرة التي ينفذها حزب العدالة والتنمية بتعقل وهدوء وتدرج، وفي شتى المجالات. فهي تشهد عصرا جديدا لدولة تتجدد، شكلا ومضمونا ، وسيستمر هذا التجدد حتى تستعيد الدولة الوجه المدني لمؤسساتها السياسية والقانونية ولتؤدي وظائفها بفعالية.

3- ان استمرارية التعديلات الدستورية التي تحجم من دور المؤسسة العسكرية و نفوذها سيؤدي بالبلاد الى ان يدار بسلطة مدنية مدعومة شعبيا مما يزيد من الاستقرار و النمو الاقتصادي و تلائم متطلبات الاتحاد الاوربي.

4- ان العسكر كانوا يديرون البلاد اما مباشرة او من خلال حكومات تابعة لهم واشخاص متنفذين ومتغلغلين في مؤسسات الدولة المختلفة وهذا التغلغل اخذ طابعا رسميا لأن ممثلي الجيش موجودون بصفة رسمية في المجلس الاعلى للتعليم و في ادارة الاعلام والكثير من المؤسسات الحيوية وان لهم شبكات و امتدادات ظهرت بصورة واضحة للعلن بافتضاح قضية أرغينيكون التي باتت مكشوفة على الملأ وقدر لها أن تطفو على السطح معلنة قدرة حزب العدالة والتنمية للتصدي لأي محاولة إرهابية أو انقلاب عسكري من الخصوم، حوكم فيها من قدر له الوقوع، لكن هل يعني هذا نهاية أسطورة الانقلابات العسكرية في تركيا، وأن عهد حزب العدالة والتنمية سيستمر دون انقلابات مفاجئة يرى الباحث ان الاجراءات التي انتهجها حزب العدالة خلال سنين حكمه السابقة قد قللت بكثير فرص أي تدخل عسكري محتمل و ارسى قواعد حكم مدني مستقر يكون للمدنيين فيه الكلمة العليا والصوت الانتخابي الديمقراطي يعلو فيه على صوت المدافع و البنادق و البيانات الانقلابية.

5- أن وجود نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية- وإن كانت نسبية - مبني على التعددية السياسية، ساهم في تحقيق حكومة حزب العدالة والتنمية الإصلاحات الداخلية.

والسؤال هنا ماذا لو لم تحظ تركيا بعضوية الاتحاد الأوروبي بعد كل ما قامت به من جهد وتغييرات وإصلاحات؟ هل سيؤدي ذلك إلى إعادة الهيمنة العسكرية على السياسات الخارجية للبلاد لأن ما كان بسببه ترحيب الشعب بمغادرة الجيش للحياة السياسية من انضمام للاتحاد الأوروبي قد فشل؟

هذه التساؤل وغيره الكثير يستلزم المتابعة عن كثب ويستلزم أيضا أن لا يتم الخلط بين الرغبة في تنمية البلاد وتطويرها وإحاقها في ركب التقدم والازدهار وبين اللعبة السياسية التي طالما عصيت على أكثر المحنكين السياسيين في العالم، والتي غالبا ما ينهيها الجيش بفوز ساحق

و غلبة لا يمكن بعدها التنبؤ بالمستقبل، فحزب العدالة والتنمية لم يزل حزبا فتيا برغم كل ما تحقق في عهده، ولم تنزل هناك فوارق كبيرة في استراتيجياته السياسية سواء على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي أو على مستوى الانفتاح على العالم.

اننا اذ نواجه التغيرات الكبيرة التي يقوم بها حزب العدالة منذ استلامه السلطة ممثلة بمواجهة القوى العلمانية و في مقدمتها المؤسسة العسكرية القوية و التغييرات الدستورية و الانفتاح على الدين الاسلامي و الجوار الاقليمي و المساعي الحثيثة للتغيير الدستوري، فإننا امام جمهورية ثانية مختلفة عن الجمهورية الاولى التي اسسها مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 وأرسى انظمتها و أسسها بنفسه مغيرا التقاليد ولاقوانين والأوضاع السائدة و خلفته المؤسسة العسكرية التي ظلت حامية للأسس العلمانية التي قامت عليها تلك الجمهورية منصبه نفسها وصية على الحياة السياسية في تركيا لعقود عديدة، أما الجمهورية الحالية التي يتزعمها حزب العدالة فقد سعت بكل قوتها إلى تغيير الدستور التركي الذي طالما كان يمثل عائقاً للتطور السياسي والاجتماعي والإنساني، والأهم من ذلك كله استعادة المؤسسات السياسية لدورها في النظام السياسي والذي يغتصبها منه الجيش عن طريق «مجلس الأمن القومي»؛ وهو المجلس الذي يمثل إرادة العسكر ويملي الأجندة التي لا راد لها على البرلمان، وهو المجلس الذي أسس لما عرف باسم «انقلاب ما بعد الحداثة»؛ إذ فرض على أول رئيس وزراء إسلامي لتركيا (نجم الدين أربكان) الاستقالة لعدم قدرته على الوفاء بشروط هذا المجلس، ويتفق الباحث في هذا الشأن مع ما ذكره الدكتور المفكر كمال السعيد حبيب من أن "المعيار الذي نحكم به على التحول الجاري في تركيا هو معيار وجهة التحول والتغيير وبوصلته وقيلته، ومعيار استعادة الوجه الإسلامي لمكانته، ومعيار استعادة الروح الحضارية والبعث الإسلامي.

التوصيات:

- 1- ضرورة استمرار حزب العدالة والتنمية في سياساته الإصلاحية وتحجيم دور القوات المسلحة تحجيماً دستورياً وذلك من خلال حشد الأصوات البرلمانية اللازمة لتغيير القوانين والتشريعات النافذة منذ انقلاب (1980) وبالتالي تقديم مسودة الدستور الجديد والذي من خلاله يأخذ الجيش حجمه الطبيعي في الدولة التركية.
- 2- ضرورة استمرار السياسات الإصلاحية التي انتهجها حزب العدالة من خلال التركيز على تطبيق الإجراءات و مواصلة الجهود للانضمام للاتحاد الأوربي.
- 3- أهمية ان تعي المؤسسة العسكرية التغيرات الإقليمية والدولية والتزايد المستمر في شعبية حزب العدالة مما يجعلها تعيد النظر في اي خطة او نية للتحرك لازاحة الحزب او تكرار حقب الانقلابات العسكرية الماضية لان ذلك سي جلب المشاكل التي لا قبل بالمؤسسة العسكرية إذ ستواجه غضبا شعبيا بسبب التأييد و الدعم الشعبي الكبير لحزب العدالة و كذلك ستتسبب الجهود التركية المستمرة منذ سنوات للانضمام للاتحاد الأوربي و ذلك لان اي تحرك يعد تدخلا سافرا غير مقبول للجيش في الحياة السياسية وهو ما تعارضه دول الاتحاد الأوربي وبالتالي ستمحو فرص الانضمام للاتحاد الأوربي.
- 4- ضرورة ادراك الجيش التغيرات الكبيرة التي طرأت على الساحتين المحلية و الدولية و ان يرضخ لسلطة مدنية تدير دفة البلاد و ان لا يزوج في مؤامرات و تحالفات لا تقضي في النهاية الا عن حقد و انقسام للمجتمع و الجيش التركييين و بالتالي ستفقد المؤسسة العسكرية شرعيتها و شعبيتها المتبقية لدى الناس.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية:

الكتب

- إبراهيم البيومي غانم (2011) جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوربية، الدار العربية للعلوم، بيروت- لبنان.
- ارسلان، شكيب (2001) تاريخ الدولة العثمانية. تحقيق حسن السماحي سويدان، ط1، دمشق: دار ابن كثير- سوريا.
- الاسكندري، عمر وسليم، حسن (1996) تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر. ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي- مصر.
- أوزتوك، إبراهيم (2009) التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، ترجمة مصطفى السنيتي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان.
- اوغلو، داوود (2010) العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت- لبنان.
- باكير، علي حسين وآخرون (2009) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج- تركيا: الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، بيروت- لبنان.
- بشارة ببح و ليندا بتلر (1987) إسرائيل وأمريكا اللاتينية : البعد العسكري ، ترجمة أسامة البابا ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .
- جارشيل، إسماعيل حقي أوزون (1984) لواء الانكشارية من تشكيلات الدولة العثمانية - ط2، أنقرة: مجمع التاريخ التركي.
- الجهماني ، يوسف إبراهيم (1997) الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش: ترجمة للمؤرخ فلاديمير دانيوف، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر- سوريا.
- الحسن ، داود أحمد (1981) الأوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينات، كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر.
- حسن، ياسر أحمد (2006) تركيا: البحث عن مستقبل، مكتبة الأسرة- القاهرة، مصر

- الحمود، نوفان رجا (1981) **العسكر في بلاد الشام في القرنين 16 و 17 ميلادي**. بيروت: دار الآفاق العربية- لبنان.
- الخراشي ، سليمان صالح (1991) **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط1، الرياض: دار القاسم- السعودية.
- الخربوطلي، أميرة محمد (1972) **الدور السياسي للعسكريين في تركيا**- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- مصر.
- دائرة المعارف الإسلامية (1998) **مادة الانكشارية**، المجلد الخامس، القاهرة: مكتبة الشعب- مصر.
- السعيد، كمال حبيب (2009) **الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانية**- القاهرة: مكتبة جزيرة الورد- مصر.
- سلطان، علي (1991) **تاريخ الدولة العثمانية**، دمشق: منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط1- سوريا.
- سليمان، مخلوف (2001) **المؤسسة العسكرية التركية - رصد ودراسة تحليلية**، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، ط1، مجلد 1 - سوريا.
- شاکر، أمين (1999) **تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء أتاتورك**، القاهرة: دار المعارف- مصر.
- الشناوي، عبد العزيز (1980) **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ج1- مصر.
- صايا، كوكهان (2007) **مفهوم التهديد التقليدي الإيراني في السياسة الخارجية التركية والمسألة الجيوسياسية الشيعية**، ملف أوراسيا، مجلد 13، عدد 3
- الصلابي، علي محمد (1999) **الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط**، بيروت: دار البيارق، ط1- لبنان.
- الطائي، سناء عبد الله (2010) **علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية التركية**، مركز الدراسات الإقليمية- جامعة الموصل، العراق.
- الطائي، نوال عبد الجبار (2002) **التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1960-1980)** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، العراق
- طقوش، محمد سهيل (1995) **العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (698 - 1343) هـ / (1299 - 1924 م)**، بيروت: مطبعة بيروت المحروسة، ط1- لبنان.

- عبد الجليل ، طارق (2005) دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، رسالة دكتوراه- كلية الآداب، جامعة عين شمس- مصر.
- عبد الجليل، طارق (2001) الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة: ط1- مصر.
- عبد الجليل، طارق (2009) الجيش والحياة السياسية... تفكيك القبضة الحديدية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1- لبنان.
- عبد الظاهر، محمود سعيد (2005) التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات المعاصرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية- القاهرة، مصر.
- عبد الفتاح، بشير (2009) تراجع الدور السياسي للجيش التركي ، مركز الجزيرة للدراسات- الدوحة، قطر.
- العزاوي، وصال نجيب (1998) أبعاد التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي ، دراسة في الدوافع والأهداف ، دراسات إستراتيجية ، عدد 5- بغداد.
- فريد بك، محمد (1981) تأريخ الدولة العثمانية العلية - ط1- ، دار النفائس - بيروت، لبنان.
- القره غولي، فاروق توفيق (1999) المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ودورها في الصراع (العربي-الإسرائيلي) 1948-1991 ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، العراق.
- القضاة، محمد سلمان (2004) تركيا... مسار تاريخي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات- قطر.
- كركولي، جمال كمال (2007) أزمة الرئاسة التركية 2007، مركز الدراسات الإقليمية-جامعة الموصل، العراق.
- ليال، الون (1999) تركيا في الشرق الأوسط : النفط وإسلام وسياسة ، ترجمه عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة - القاهرة
- مانتران، روبير (1992) تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة بشير السباعي، ط1، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع- مصر.
- محفوظ، عقيل (2006) المؤسسة العسكرية و السياسة العامة في تركيا: دراسة في جدليات المجتمع والدولة و لاسياسة الخارجية، رسالة دكتوراه- كلية الاقتصاد، جامعة حلب- سورية.
- محفوظ، عقيل (2012) تركيا والأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

- محفوظ، عقيل سعيد (2008) جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية.
- المرسي، أحمد الصفاقي (1999) اسطنبول عقب التاريخ وروعة الحضارة، القاهرة: دار الآفاق العربية، ط1- مصر.
- ابومطلق، رائد (2011)، العلاقات التركية الاسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الازهر غزة .
- النعيمي، أحمد نوري (1990) ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (1945-1980) جامعة بغداد- العراق.
- النعيمي، أحمد نوري (1992) الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، عمان: دار البشير- الأردن
- النعيمي، أحمد نوري (1998) اليهود والدولة العثمانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2- لبنان.
- هاملتون، جيب وبودن، هارولد (1971) المجتمع الإسلامي والغرب- ترجمة عبد الرحيم مصطفى، القاهرة: دار المعارف، ج1- مصر.
- هلال، رضا (1999) السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان- الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، القاهرة: دار الشروق، ط1- مصر.
- الوديناني، خلف دبلان (1996) الدولة العثمانية والغزو الفكري، رسالة دكتوراه منشورة، مكة المكرمة: مكتبة أم القرى- السعودية.
- ياغي، إسماعيل أحمد (1989) الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض: مكتبة العبيكان، ط2- السعودية.

الإصدارات والدوريات

- جريدة السفير اللبنانية (2009) إمبراطورية تستعيد إقليمها بهدوء. تحرير: نهاد مشنوق،

العدد 11243 (2009/3/20)

- كوهين، سامي (2009) دور تركيا في أزمة غزة. صحيفة Millett التركية

(2009/1/21)

- عودة، جهاد (1990) المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية. مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد 31 كانون ثاني/يناير. بيروت- لبنان.
- أوغلو، داود أحمد (2004) تركيا والديناميات الأساسية في الشرق الأوسط. مجلة شئون المتوسط. عدد 116. بيروت- لبنان.
- عبد الرحمن، شعبان (2011) الحرب الصامتة بين أردوغان والدولة الخفية في تركيا، مجلة المجتمع الكويتية. عدد 1962.
- (202-هاراتس 1997/2/26م ، ترجمة مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، الدورية السابقة، عدد 9 ، 1997/3/5م ، ص 42
- (محمد جمال مظلوم، "المياه والصراع في الشرق الأوسط"، الباحث العربي العدد 22، كانون الثاني،/يناير، آذار/ مارس 1990، ص 21.
- أورسام (2011) الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي، تقرير رقم 56-حزيران، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية- أنقرة، تركيا.
- باكير، علي حسين (2008) الارتقاء الإقليمي التفاعلي: تركيا نموذجا، صحيفة الغد الأردنية، (2008/6/19)
- بايس، دانيال (1998) محور جديد : بروز الوفاق التركي - الإسرائيلي ، صحيفة البيان - لندن، عدد ، 125، مايو 1998 ، ص 112-121
- الربضي، سلام (2011) التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التعبير الاستراتيجي، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، العدد 30 ربيع 2011.
- السبعوي، أ. د.عوني عبد الرحمن(2002) تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية ، مجلة اتحاد الكتاب العرب - دمشق، سوريا، العدد 15. 2002
- عبد العزيز، هشام: فوزي (2000).التقارب التركي من اسرائيل في التسعينات، مجلة البصائر المجلد 5 العدد 2
- عبالعزیز ، هشام فوزي (2001) العلاقات العسكرية الاسرائيلية - التركية ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، المجلد (13) العدد (22)

- عبد العزيز، هشام فوزي (2000) دور التحالف التركي - الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا ، مجلة البصائر - جامعة البتراء الأردنية ، عمان -الأردن مجلد 4 ، العدد 2 ، ص 12، أيلول 2000.
- قاسم، راسم محمد(1997)، العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية ، تقديرات اسراتيجية -القاهرة ، عدد 66 ، 1997/12/15 ، ص 51 .
- ليال، آلون (1999) تركيا في الشرق الأوسط : نפט وإسلام وسياسة ، ترجمه عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ، 1999م ، ص 115 .
- مأمون كيوان " ، العلاقات الإسرائيلية- التركية " ، مجلة الأرض (دمشق) ، عدد 10 ، تشرين الأول / أكتوبر 1995م ، ص 69.
- نور الدين، محمد (2003) تركيا... إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة. مجلة المستقبل العربي- بيروت، لبنان ، العدد 287، كانون الثاني 2003 ص22.

مواقع الانترنت

- (الاستقالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات والتداعيات، د.طارق عبدالجليل، مركز الجزيرة للدراسات 15-08-2011) منشور على موقع www.studies.aljazeera.net
- حطيط، العميد الدكتور امين (2009) ،اين امريكا من اعادة التموضع التركي، www.tewyar.org بتاريخ 2009/11/10 .
- الحناشي، د. عبد اللطيف (2009) العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العرب ، منشور على موقع www.alarabonline.org (2009-11-26)
- خيرى، أمل (2009) حزب العدالة والتنمية التركي- قراءة في تجربة إصلاحية،الكاتبة المصرية أمل خيرى: خربشات صحفية. الأربعاء، منشور على موقع: www.amalpress.blogspot.com 21 مارس، 2009
- الدويهش، فتحي (2010) : العلاقات العسكرية التركية الاسرائيلية الدوافع و الاهداف، منشور على موقع المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجي (www.airssforum.com) 2010-07-15
- قناة العالم الاخبارية (2010): الجيش التركي يتوعد بالقضاء على مسلحي حزب العمال الكردستاني، منشورة على الموقع www.alalam.ir 2010/6/21 .

- مؤسسة القضاء تسقط فى يد أردوغان ، وليد فائق منشورة على موقع www.mesress.com : 2010 - 10 - 24
- مجلة الدفاع الوطني (2003) : الشراكة التركية - الاسرائلية في مشروع جنوب شرق الأناضول : (GAP) الآلية والتداعيات, العدد 220, منشورة على الموقع الرسمي للجيش اللبناني www.lebarmy.gov.lb 2003/10/1
- محمد علي، أوركخان (2002) بعد فوز العدالة والتنمية... مؤشرات لاستقرار تركيا، تقرير منشور على موقع www.islamonline.net (2002/11/16)
- نور الدين، محمد (2009) تركيا أمام مرحلة جديدة: إعادة تموضع داخلي وخارجي، من موقع www.swissinfo.com - 2009/3/17
- صالح، جهاد (2004) تركيا ومسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تقرير منشور على موقع www.enfri.net (2004/4/12)
- الشيخ، ممدوح (2011) ما وراء موقف أردوغان في دافوس: فصل مثير من تاريخ دولة التنظيم السري: أرجينيكون الحكومة التركية الخفية في قفص الاتهام. جريدة غيلاف: لندن، عدد 3720 (2011/7/29) من موقع جريدة الإيلاف الإلكتروني. www.elaf.net
- مركز الجزيرة للدراسات (2011) تركيا بين خيار الإصلاح أو العودة إلى الخلف. تقرير منشور بتاريخ (2011/3/22) على موقع المركز الإلكتروني.
- داقوقي، إبراهيم (2005) الاختلاف الثقافي لا يقف حائلا دون انضمام تركيا للنادي الأوروبي. صحيفة الحوار المتمدن. العدد 1311 : 2005/9/8. www.rezgar.com

المقابلات التلفزيونية والمحاضرات:

- أوغلو، داود (2004) حديث تلفزيوني لقناة CNN- Turk (2004/2/18) - الارشيف
- الشمري، عبد الله (2009) السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية- محاضرة أقيمت في ثبائية الأمير أحمد السديري. الرياض.
- برنامج تركيا تحت المجهر, قناة الجزيرة 2011 .

ثانيا: المصادر الأجنبية:

- Anderson, Perry (2007) Capitalism and post- Ottoman states system: theoretical lessons from the history of modern state information in the Middle East. Paper presented at the 6th Pan- European Conference on International relations. University of Turin- Italy. September 12-15.
- Bahrapour, Firouz (1967) Turkey: political and social transformation. Brooklyn. NY.
- BerberOglo, Berch (1982) Turkey in crisis from state capitalism to neocolonialism. 2nd Press- London.
- Ciddi , Sinan TURKEY’S SEPTEMBER 12, 2010, REFERENDUM , MERIA Journal Volume 15, Number 04 (December 2011), Turkey www.gloria-center.org
- Coles, Paul (1968) Ottoman Impact on Europe. Thames and Hudson- London.
- Friedman, George. (2007) Turkey as a regional power. Stratfor. October 2007. www.stratfor.com
- Gurkan , Ihsan The Turkish – Israeli Relations and the Middle East Peace Process” Turkish Review of Middle east studies ,7,1993,p.191.
- Huntington , Samuel (1968) , **Political Order in Changing Societies**, Yale University , United states of America
- Huntington , Samuel (1996) , **The clash of Civilizations & Remarking of the World Order** , New York , Simon and Schuster.
- Jacob, Landau M. (2004) Exploring Ottoman and Turkish History, London, C. Hurst & Co, 442 pages, ISBN: 1850657521.

- Jenkins, Gareth H. (2009) *Between Fact And Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation*. Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program – A Joint Transatlantic Research and Policy Center. USA.
- KafesOglo, Bakez Ibraheem (1988) *Turk Millikultoru-* Istanbul- 5th ed.
- Kansu, Aykut (1997) *The Revolution of 1908 in Turkey (Social, Economic and Political Studies of the Middle East and Asia, No 58)* Brill Academic Publishing.
- Levy, Avigdor (1982) *Military reform and the problem of centralization in the Empire of Ottoman in the 18th century*. Vol 18, No 3- July.
- Meten Heper, *The state & Kurds in Turkey: The question of assimilation* (London: Pallgrave Macmillan, 2007)
- Murat Somer, *Failure of Disclosure of Ethnicity: turkey Kurds & emerging Iraq*, *Security Dialogue*, (Vol. 36, No.1, 2005) , p. 115-122.
- Marlies Caesar & Joost Jongerden (eds.) *nationalism & Politics in Turkey*, (London : Routlege Studies in Middle Eastern Politics, 2011) , p.(67-85).
- Niufer Turkish Statistical Organization (2001) *General Census, Social and Economic Characteristics of the Population*, Ankara.
- Pope Hugh (2005) *Sons of conquestors: the rise of the Turkic world*. Overlook Duckworth- London.
- Robinson, Richard (1963) *the first Turkish republic – A Case study in National development*. Harvard University Press.
- Robinson, Richard (1963) *the first Turkish republic – A Case study in National development*. Harvard University Press.

- Rubin, Michael(2005) Green Money, Islamist Politics in Turkey. The Middle East Quartely , winter x11 (1), www.meforum.org
- Rustow, Dankwart A (1963) Transitions to democracy: toward a dynamic model. First published: comparative politics: 2(3) April 1970.
- Today's Zaman Journal (2008) Action Plan To Fight Reactionaryism. (30/10/2008)
- Walker, Joshua W(2007) reexamining the US- Turkish Alliance. The Washington Quaterly. 31(1) Winter.
- Yeğen, M. (2011) The Kurdish question in Turkey: denial to recognition, in: Casier, M. & J.Jongerden (Eds.) Nationalisms and Politics Turkey: political islam, kemalism and the Kurdish, issue (London: Routledge).